

عبد اللطيف بن أبي بكر الشرحا زبدي

كِتَابُ  
أَمْتِلَافِ النُّصَرَةِ  
فِي اخْتِلَافِ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ

تَحْقِيقُ  
لِدَكْوَز طَارِقِ بَحْسَالِي

محتاب

انتلاف النضرة  
في خيالات غابة الكوفة والبصرة



مكتبة - المدرسة بنسابة الامام - الطائفة الاولى - سنة ٨٧٢٢  
 تليقون ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٤ - ٣١٤٨٥٩ - برقية مامليك - لكهن ٢٣٣٩٠

كِتَابُ  
اِتِّلَافِ النُّصَرِ  
فِي اخْتِلَافِ نُحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ

مُتَأَلِّفٌ  
عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي كَرِشَانَ الشَّرْجِي الزُّبَيْدِيُّ  
(ت ٨٠٢ هـ)

تَحْقِيقُ  
الدُّكُورِ طَارِقِ الْحَمَّادِيِّ  
كَلِيبَةُ التَّرِيبَةِ - جَامِعَةُ الْمُؤَصِّلِ

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمدار  
الطبعة الأولى  
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

كنت قد سمعت أن في تركيا نسخة مخطوطة من كتاب (التلّاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لمجهول، وأن أكثر من واحد من الباحثين الفضلاء قد حصل على مصوّرة منها، ولعل أهم عرائق تحقيقها هو عسر الاهداء إلى مصنف الكتاب.

وحين كنت في زيارة لمعهد اللغات الشرقية في جامعة (ابرا) لآكن - تورنبرك) بألمانيا الغربية في صيف عام ١٩٨٣ أطلعني الدكتور هلموت بوزن أستاذ اللغة العبرية والدراسات الإسلامية في المعهد على نسخة مصورة على الفيلم المصغر أهداها إياه الدكتور أحمد صبحي فرات، ولأن تحقيق النصوص لم يكن من وكد الدكتور بوزن فقد تفضل عليّ بإهدائي هذه المصوّرة مع مقالة نشرها الدكتور فرات في مجلة ألمانية عن الكتاب.

وهكذا عدت إلى المصوّرة أنظر فيها محققاً. وقد نجز العمل إلا سيراً حالاً دون إنمامه مشاغلاً. حتى إذا خلوت له، أعدت النظر فيه من جديد، وها أنذا أقدمه للطبع مقروناً بالشكر العميق للدكتور هلموت بوزن.

إن ظهور هذا الكتاب يعني كشفاً لشخصية نحوية بمانية لم تُعرف، وإمالة اللثام عن كتاب مؤلف في باب الخلاف النحوي، وأسلوب التأليف في النحو عند نحاة اليمن.

## ١ - الكشف عن مؤلف الكتاب وتوثيق نسبه إليه :

من هذا الكتاب نسخة وحيدة لا ثانية لها، تحتفظ بها مكتبة (شهيد علي) في (استانبول) رقمها (٢٣٤٨)، وهي عُقْل من اسم المؤلف، واسم الناصح، غير أن الناصح المجهول قد صرح بأنه فرغ من نساخته آخر نهار الأربعاء الثالث والعشرين من شهر صفر ثاني شهر سنة ثمان مئة للهجرة الطاهرة . . . .

يكثر الخطأ والتصحيف والتحريق، والاضطراب في مواضع من هذه النسخة .

ومن أجل تعرف مصنف الكتاب استشرت المظان وكتب المصنفات فميت جواباً وقد استيق في الثلث في الوصول إلى المؤلف منضبطاً بهانيك الكتب . ثم وقع في يدي بحث كتبه الدكتور أحمد صبحي قزاق في مجلة Leischnit für arabische التي تصدر بالمانيا الاتحادية «Linguisuk» وقد أشار الباحث مستهدياً بقراءة حطية الكتاب إلى أن مؤلفه قد عاش في زمن حكم الملك اليمبي الأشرف اسماعيل بن العباس (٧٧٨ - ٨٠٣ هـ) الذي نذكر المصادر عنه أنه كان يرعى العلماء وكان يعنى عناية بارزة بالعلم والشعر .

وقد اعتمد الباحث على طائفة من المصادر الأولى التي نرجحت للملك الأشرف أنه يقف على ذكر لمؤلف الكتاب . فاستشار ناربخ الخورجي (١٤٢/٢ - ٢٨١)، والضوء اللامع للسخاري (٩٩/١١) فاهتدى إلى عدد من العلماء المقربين من الملك الأشرف، منهم علي النسابوري الذي كان يعمل كاتباً عنده، وعبد اللطيف الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) وأنه أحد بن عبد اللطيف (٧٧٢ - ٨١٣ هـ) .

ومؤلف الكتاب من غير ريب تلميذ الفيروز آبادي ، إذ ورد ذكره في الكتاب على هذا النحو، وهو يتحدث عن جمع (ابراهيم) جمع فكبير :

.. وقد ذكره ملك علماء هذه الصاعه شيخنا الحجة محدّ الدين فاضلي

القضاة في الديار اليمنية محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . . فيما نقلته عنه من كتابه (القاموس المحيط)، وقد ذكره هناك قائماً مستقصي . . . (في ٣٧ ب) .

وواح الباحث يتحزى رجال اسانيد الزبيدي المتصلة إلى الفيروز آبادي الذين روى القاموس عنه، وقد ذكرهم الزبيدي في خطبة تاج العروس (٤٦/١ - ٤٩) فانهى إلى أن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي واحد من تلامذة الفيروز آبادي الذي كان قاضي اليمن، وقد صنّف القاموس وتركه لتلامذته يقرأونه عام ٧٩٧هـ، وقد ذكر أحمد هذا أنه قرأه على المؤلف .

من ثمة رجح عنده أمران :

الأول : أن تأليف الكتاب كان بين سنة (٧٩٧هـ) وهي سنة قراءة تلاميذ الفيروز آبادي للقاموس . وسنة (٨٠٣هـ) . وهي سنة وفاة الملك الأشرف .

والثاني : أنه رجح لديه أن المؤلف هو أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، ولم يستبعد أن يعد أبوه عبد اللطيف . في التأويل من مؤلفي الكتاب، لأنهما كانا معروفين في الدوس النحوي .

إن جسم النسبة في هذا الشأن من ضرورات البحث، ومن ثمة عُدّت إلى الكتاب انعم النظر فيه محاولاً استكشاف الدلائل من داخل النص، فنبين لي :

أولاً : أن مصنف الكتاب قد صرح بالفراغ من تصحيحه في ٢٣ صفر سنة ثمان مئة . وقد أشرت إليه، وهو تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب .

أمّا لماذا لم يذكر التامخ اسمه، فلأن النسخة هي مستودة المؤلف، لم ينسخها أحد عن نسخة الأصل . وأنها النسخة الوحيدة التي تركها مؤلفها، ولم يكن أحد من الناس قد عرفها أو أطلع عليها، ولهذا لم تذكر في كتب المصنفات : كشف الظنون أو غيره، وهذا ما يوضح السر في عدم ذكر المترجمين إياها ضمن كتب المؤلف .



وثانياً: إن المؤلف قد أفاد بوجه خاص من ابن بابشاذ والحسن بن أبي  
عناد البجلي والرمحشمري والحريزي وابن هشام، وذكر طائفة من النحويين،  
مهم: الحليل وسبويه والقرء والسود ولعلب وسواهم. فإذا عدنا إلى ترجمة  
الرحليل اللدبي فنعمل أن يكون أحدهما مؤلف الكتاب، وهما: أحمد بن  
عبد اللطيف الشرجي، وقد رُحِّه الدكتور أحمد صبحي فرات، وأبو عبد  
اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي.

أقول: فإذا عدنا إلى ترجمتهما وجدنا.

- ١ - أن أحمد بن عبد اللطيف أدنى شهرة من أبيه.
- ٢ - وأن عناية الأب بالعربية والنحو خاصة أشهر وأظهر، إذ إن أحد  
إشارة إلى عناية الابن بالنحو والعربية ما ذكره السيوطي (البعية ٣٣٠/١) نقلاً  
عن ابن حجر أنه «هَفَر في العربية» من غير أن يذكر له كتاباً، على حين قال  
عن أبيه عبد اللطيف (البعية ١٠٧/٢) إنه «كان أحد أئمة العربية، عظم مقدّمه  
ابن بابشاذ، وشرح ملحة الأعراب، وله مقدمة في علم النحو».

ولم يزد ابن العماد في شذرات الذهب (٩٦/٧) وهو يترجم لابن شياً  
على ما ذكره السيوطي، ولكنه زاد في ترجمة الأب شيئاً مهماً هو: «وكان  
السلطان الأشرف بشنعل عليه».

وقد ذكر أنه نظم مختصر ابن أبي عناد البجلي (ت ٩٥٠ هـ)، وهو  
مختصر في النحو شهر عند أهل اليمن شهرة عريضة<sup>١</sup>، وقد أفاد منه في  
(اتلاف النشرة ق ٣٤ ب).

هذا بعض ما ورد عند المتأخرين. فإذا عدنا الفهقري صعوداً إلى عصر  
المؤلف، فإننا نجد السخاوي يتحدث عنه في (القوس اللامع ٣٢٥/٤) بإكثار  
وإعظام، على حين كان حديثه عن ابنه أحمد مقتضباً يسيراً (٣٥٤/١)  
فعبد اللطيف قد أخذ عن شيوخ العربية في اليمن في عصره، وأنه «استقر

(١) ينظر معجم الأدباء ٥٣/٨، وإسه الرواة

في قدريس النحو بالصلاحية بزييد. فأفاد واستفاد، وانتشر ذكره في البلاد،  
وارتحل إليه الناس من سائر أنحاء اليمن، وغيرها. وصار شيخ النحاة  
في عصره بقطره، وقرأ عليه الملك الأشرف بعض تصانيفه وغيرها.

وفد أكّد السخاوي حفاوة الملك الأشرف به، وإكرامه إياه، فقال:  
«وبالغ في الإحسان إليه، وارتفعت مكانته عنده»، كما نقل السخاوي عن  
شيخه ابن حجر «أنه كان أحد أئمة العربية» وأنه سمع من فوائده. وقد ذكر ابن  
حجر قراءة الأشرف اسماعيل عليه، كما ذكر أن له تصنيفاً في النحو، فضلاً  
عن كتبه التي أوردناها من ترجع له، وقد وضع أكثرها نزولاً عند رغبة الملك  
الأشرف.

وهكذا يتقدم الأب ابنه في الترجيح لما يأتي:

١ - أن الكتب التي لقيت منه عناية خاصة قد ورد لها ذكر في الكتاب.

٢ - وأن من المنطق أن يضع كتاباً في النحو استجابة لرغبة الملك  
الأشرف، لأن الأشرف كان يقرأ عليه، وهو اعتراف بعلمه وفضله، وزيادة على  
علو كعبه في النحو بإزاء ابنه، ولعلّ تصنيفه في النحو الذي ذكره السخاوي  
عن ابن حجر، هو كتابنا هذا.

٣ - وأن زمن تأليف الكتاب وهو (٨٠٠ هـ) يوضح لنا أن عمر الابن  
آنذاك كان لا يزيد على ثمانية وعشرين عاماً، على حين أن عمر الأب هو  
ثلاثة وخمسون عاماً، وهو عمر النضج والشهرة، ورسوخ القدم في التأليف.

وهكذا قرع عندي أن المؤلف هو (عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن  
عمر الشرجي الزبيدي اليماني - سراج الدين). لا ابنه أحمد بن عبد اللطيف.

وأما أن النسخة هي مسودة المؤلف، فدلينا عليها:

١ - أن النسخ التي تنقل عن نسخة المؤلف يُشار في مقدمتها إلى اسم  
المؤلف، فإذا كانت أصلاً لم يكن ثمّ مسوّغ لأن يذكر المؤلف اسمه.

٢ - وأن المؤلف أن السامع يشير في الحثام إلى اسمه . والأصل الذي

نقل عنه .

٣ - وأن المسحة لم تصحح ، ولم تقابل على أصل

٤ - وأنها قد كتبت في حياة المؤلف .

وإذا انتهت إلى ما انتهت إليه ، وإن كنت ما أزال في شيء من الريبة .  
هبطت على رسالة من الصديق الدكتور عبد الرحمن العثيمين مدير مركز إحياء  
التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلت قول كل خطيب ، فقد جهد غاية  
المجهود في الوصول إلى مؤلف الكتاب ، بعد أن صور الأثار الباقية لأهل  
الفوس الثامر والتاسع من مكتبات مختلفة في تركيا وإيطاليا وألمانيا والتمسا  
ومرسا وأمريكا . وقد عثر على عدد من آثار المؤلف في تركيا ، واليمن ،  
وملغاريا ، قال : «تمكنت بواسطتها تصحيح نسبة الكتاب إلى مؤلفه . وهو :

عبد اللطيف بن أحمد الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٣ هـ

.. ولم يذكر له هذا الكتاب . لأنه كان مؤودة المؤلف ، ولم يذع  
صيته . ولم يشتهر بين الناس .

لقد كانت طريقنا البحث شتى في الوصول إلى النتيجة ، ولكنهما انتهتا  
إلى حكم النسبة بلا لبس ولا إبهام ، إذ أخذنا أسلوب مناقشة النص ، ودراسة  
ما يحيط به وبمؤلفه ، وبهذا يكون صنع الدكتور العثيمين توثيقاً لا مراجعة  
بعده .

٢ - المؤلف :

هو سراج الدين أبو عبد الله ، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر  
الشرجي<sup>(١)</sup> ، الزبيدي ، البجاني . ولد في الشرجة<sup>(٢)</sup> في مطلع شهر شوال سنة

(١) بطر في ترجمته الصور اللاح ٣٣٥/٤ ، وشذوات الذهب ١٧/٧ ، ومعجم المؤلفين ٨/٦ .  
(٢) في معجم المؤلفين ٨/٦ أنه الشرجة ، وهو وهم ، إذ ليس في اليمن بلدة بهذا الاسم . وذكر  
بافوت في معجم البلدان ٣٣٤/٣ ، المشترك وصفاً ٢٧١ أن شرجة قرية في أوائل أرض  
اليس في أول حمزة (عمر)

٧٤٧هـ، وقضى صباه فيها، ثم انتقل إلى (زُبيد) وقد بلغ الخامسة عشرة، بعد أن حفظ القرآن الكريم، وفي زُبيد أخذ علوم العربية عن الشهاب أحمد ابن عثمان بن بصيص، وعن محمد بن أبي بكر الرومي، وكان قد لزم ابن بصيص حتى وفاته، حيث خلفه في حلقته يدرّس النحو ويشبع صيته في الأمصار.

وقد أخذ الفقه عن عليّ بن عثمان المتطّيب، وعثمان بن أبي القاسم المقرئ. وأبي يزيد محمد بن عبد الرحمن السراج، وكان قد بدأ مالكيًا وانتهى حنفيًا.

وتلقّى الحديث والتفسير عن عليّ بن أبي بكر بن شدّاد، وسمع الحديث على ابن حجر. وقد درّس الفقه في الرحمانية حتى اشتهر، فاستدعاه الملك الأشرف بيمن استدعى من الفقهاء إلى مجلسه في رمضان. وفرا عليه الأشرف بعض مصنفاته، كما قرأ عليه ابنه الناصر، والأشرف اسماعيل.

صنّف كتباً في النحو، منها:

شرح ملحّة الأعراب، ارجوزة في ألف بيت نظم بها مقدّمة ابن بابشاذ، ونظم مختصر الحسن بن أبي عمّاد في النحو، واختصار المحرّر في النحو، ومؤلف في النحو جعله على قسمين: في مفردات الكلم وفي المركّبات، والإعلام بمواضع اللام<sup>(١)</sup> في الكلام، ومقدّمة في النحو.

كما كان مشاركاً في الفلك، إذ وضع مصنّفاً في النجوم.

وقد عُرف عنه جمعه الكتب، فقد نسخ لنفسه كتباً نفيسة كان معتقاً بضبطها وإتقانها.

مات سنة الثّنتين وثمان مئة.

---

(١) في معجم المؤلفين: (اللام)، وقمّ

هو راسع أربعة كتب في الحلاف النحوي فبرق الشمس والأحمر  
الانصاف للأصاري، ومائل خلافة للمكزي، والتبيين في الحلاف بين  
البصريين والكوفيين للمكزي أيضاً، وكان كبير من العلماء القدماء  
والمناحورين قد وضعوا كتاباً في الحلاف النحوي لم يصل إلينا منها شيء حتى  
الآن، ولعل العبد كميل بأن يبط الثمام عن عدد منها.

أما كتاب (انصاف النصارى...) الذي فذمه اليوم فهو يقع في ثلاث  
وعشرين ومئة مسألة رتبها على أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف،  
وكانت حصة الاسم اثنين وثلاثين ومئة، وحصة الفعل خمسا وثلاثين، وحصة  
الحرف مئة وخمسين، وبهذا تكون زيادته على الانصاف بمائة ومئة عدداً.  
غير ما أغفله من مسائل الانصاف، وأحل محله مسائل أخرى.

ولقد أفاد ماشوة من الانصاف على سبيل من الإبحار حتى لينفل عبارته  
أحياناً حرفاً بحرف، ويتابع الأنباري في حل موافقاته أو مخالفاته للكوفيين  
والبصريين<sup>(١)</sup>.

كما أفاد من كتب ابن دياشاذ وابن هشام وسواهما كثير. وقد أشرت إلى  
هذا وذلك في مواضعها.

والكتاب موحج لا يعمل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل  
والشواهد<sup>(٢)</sup>، وإن كان معناه مع البصريين، وكثيراً ما يرد الكوفيين بعبارة  
فيها شيء من الغلظة.

(١) حقق الدكتور محمد خير الحلواني بشر غير مرة.

(٢) حقق الدكتور عبد الرحمن العتيبي، وألفه مسير عفا ربك.

(٣) وقع ذلك خلاف الأصاري في ترميم مدح البصريين، وكان إلى جانب الكوفيين.

(٤) صرح بذلك في ١٧٧٠ ق ١/٨٤

### منهج التحقيق :

عمدت إلى ضبط النص ما أمكن غير متأثر في ذكر مواضع التحريف والتصحيح، فقد صححت كثيراً من الأخطاء والأوهام والاضطراب من غير الإشارة إليها. وقد أتاح لي ذلك أنها مسودة المؤلف.

ولم أغال أيضاً في تخريج شواهد الشعر إلا حيث اقتضت ضرورة تبين الروايات والسبب.

وقد حاولت - قدر المستطاع - إرجاع المسائل إلى أصولها أو إلى نظائرها، وخرّجت الآيات والأحاديث والأقوال.

وبهذا خرج الكتاب على ما كنت أرجوه، ولا أبرئ نفسي من الغفلة أو الوهم، وأعلم أن أجد من يقلل العثار، ويعير على إقامة التقى على خير وجه.

ومنه تعالى الشّدّاء والتّوبين.

# كتاب النصرة

في إختلاف ثبوت حياة الله فيه  
والنصرة

٢٤٤٨

تمت الطبعة الثانية في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥

الطبعة الأولى في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٤

في هذا الكتاب قد ذكرنا بعض ما يتعلق بحياة الله فيه  
وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ  
وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ  
وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ

وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ  
وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ  
وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ  
وذكرنا بعض ما يتعلق بالنصرة في بعض النسخ

$\frac{d}{dt} \left( \frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

عالمی افسانہ نگار: سید سعید احمد

شعبه ریاضیات

البحر المحرق وادي البحر

Staphylococcus aureus

بشار البرق: بشاره بفتح حاء وادغام ياء بضم ياء

بريدك الى انك قد علمت ان

استاذة عليا في اللغة العربية

عائشہ و انس کا زہر مارا۔ وہ اپنے آپ کو بھینس دے کر مارا۔

قد نبتة - فصل الربيع - من السور والسماء

... and ...

[illegible]

【附註】

اِنَّ خَيْرَ مَدِينَةٍ تَحِلُّ اِلَيْهَا اِلَّا بِاِذْنِ رَبِّهَا

والسائر احوال النصارى بالاسماء بحملها وسلكها وصلواتهم.

جہت کہ جن لوگوں نے اس کتاب کو پڑھا وہ اس سے بہت فائدہ حاصل کریں گے۔

علماء، انصار و ائمه مخالفین رسول الله صلی

عليه راجعاً له، وكتبه جده جلاله ورفعه.

سید - خطہ اللہ زادہ اہلبیت و اولاد محمدی علیہ السلام

در حال حاضر در این کشور ۱۰۰ هزار تن به این بیماری مبتلا شده و ۱۰۰ هزار تن دیگر در معرض ابتلا به آن هستند.

2020/05/14

12.  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

سازمان تامین اجتماعی و باجه عمومی خدمات مشتریان

1870-1871

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في القدر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥  
 في القدر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥  
 في القدر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥  
 في القدر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥

في القدر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥  
 في القدر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥

# SETEN MANVAH INTERPLANNES MUNDO DITAM V.L. PROTONIMI SPICIS

M.A. Paulson's problem series

Problems for the series

Series number

Interpretation of the

problem series

in the series of the series



من عبد العابد والوفاء اليه بقب في قبة

احرم حياض استلام الضرس واجلامه

الكومة والحصاة

والحمق من حسن وصلواته على سيدنا محمد والو محمد وسلم

نوع من صاحبة احرمها من ارجا القاتل الجبر من شهر صفر

في شهر رستم تمار مائة للحرة الطاهرة على صاحبها افضل

الصلوات والسليم



القطر  
من  
بجانب

من  
بجانب

من  
بجانب

من  
بجانب

من  
بجانب

## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إِنَّ الحمدَ لله ذِي الجلال والإكرام، والشكر له أهل الطول والإنعام  
حمداً له وشكراً، وصلاة منه على خير خلقه محمد وآله وصحبه نراه ما اختلف  
مؤتلف واختلف مختلف والسلام.

وبعد؛ فلما كان مَنْ تولى الله تعالى إعلاءه وإسعاده، وكَثَبَ بِنَجْدِهِ،  
وَجَدَهُ<sup>(١)</sup> أعداءه وحساده، وأصلح بنظره البلاد والعباد، وأظهر سمّوه على مَنْ  
أظهر في الأرض الفساد، وجمع في تأثيره بين حكمته وحُكْمِهِ، وقَرَّبَ بتدبيره  
بين علمه وحلمه، وجعل فضله مبدئاً ترجع الفضائل منسوبة إليه، وأدبته ديدناً  
نعتمد فوى الآداب عليه، وأطاع الله تعالى فإطاعه كل شيء، وأرضاه فرضيه  
عنه كل ميت وحي.

[ نهار<sup>(٢)</sup>، فريداً في الرئاسة، واحداً يُعَدُّ بكل الأفضلين  
الأخيار، رفيع محلّ المجد فذاً، بخلافه أصول لفعل الأكرمين الذخائر/٢ ب/  
مولانا الإمام، المفترض الطاعة على كل الأنام، الضائم عن الله تعالى فيهم  
أحسن القيام، منفع صدى كل ملهوف، ودافع كل محذور ومخوف. نقمة

---

(١) في الأصل: (جده وحده). نصحيحه وتحريفه.

(٢) ثمة كلمة طمس أولها، لم أطمئن إلى تشديدها وقراءتها، وهي في البورقة الأولى المصورة من  
المخطوطة، وقد سُدِّرَ بها الكتاب.

أهدائه، وبعثه أودائه، الذي أنس على المشوق فمحروا عن تحقيق صمته  
 وفرط المرغول فمضروا عن تحقيق حقيقته، ما دأب إلا عساية أزلته، ورعاية  
 إلهية، حتى صار الدن بمحافظته محوطاً، والأمر بملاحظته مصسوطاً، المؤيد  
 لدين الله، الداعي إلى الله، أمير المؤمنين، وخليفة رب العالمين، السلطان  
 الأعظم، الملك الأشرف المعظم، لا زالت رايته بالنصر والتأييد مكشوفة،  
 وحر الله مكلولة ومحمولة، فحياً له وفيه أفضل الدعوات مستمعاً ومقبولاً،  
 وأخلصها مستفدة ومقبولة، أنتم الله معكم البية عليه، وصاعق منته الهية لديه،  
 وحرس على الدين والدنيا محاسن الزاهرة؛ ومسانه العالية الباهرة، وما مده  
 عليهما من ملل عز دولته، وأحرأهما من أنواع فضل / ١٣ / بركته، حتى يملأ  
 الحافض عدلاً سامعاً، كما ملاههما فضلاً سارغاً، ويغمم المشرقين والمغربين  
 فعلاً حياً، كما قد غمهما طويلاً حزيناً، إنه على كل شيء قدير، والإحابة  
 حدير

احتم الوجوب على كل من أدنى علماً، ورزق آدمياً وفهماً أن يحرم  
 مقامه العالي الشريف، وجنامه الشامع المقيم، بما يصل إليه فهمه، ويحتوي  
 عليه علمه، فدلّت مما عسدي في خدمته خلاصة جهدي، ومسؤولي من الله  
 تعالى أن يخلص لوحه حلاله وإكرامه فصدي. وصنفت<sup>(١)</sup> هذا الكتاب أذكر  
 فيه، إن شاء الله تعالى، اختلاف المحوئين، الكوفيين والبصريين، سيويه  
 وأشباهه، والكسائي وأتباعه، جملة طير ما صنّفه الفقهاء من الثقات<sup>(٢)</sup> في  
 الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما من العلماء، رحمة الله عليهم  
 أجمعين، وانفصرت فيه على ذكر اختلافهم في النحو والتصريف والخط دون  
 ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربية، لأن جنس / ٣٣ / علم العربية يشتمل  
 على أصناف كثيرة، وأنواع غريبة، وهي النحو، واللغة، والتصريف، والخط،  
 والاشتقاق، والفروص، والقوامي، والمعاني، والبيان، والبديع، وإتمام

(١) مكررة في الأصل

(٢) في الأصل الفقهاء

العرب، والنسب، والمنزل، وهي الأسواء، والفصول، وما يشعب من ذلك كله بالاصطلاح، عند من له نظر في هذا الفن وصلاح، لكنني اقتصر في هذا الكتاب على ذكر اختلافهم في هذه الأنواع الثلاثة الشريفة، والاقسام النافعة اللطيفة، التي عليها تأسس بناء الكلام، وبها انسلك لآلئ كل نظام، إذ كانت الماني بها مقرونة، والمعاني فيها مدفونة، والأصول فيها محروسة، والعلوم بها محروسة، لا ينم فيها التمويه والتحريف، ولا يستقيم معها التلبس والتحريف، وصلكت فيه طريق الاختصار؛ وعدلت عن التطويل والإكثار، وهو - مع ذلك - حاصر لأفاديلهم، مشتمل على خيل تأويلهم، ما حلا ما لا يُعند به من خلافاتهم. وأرجو أن يكون نافعا في هذا الفن، نحسا بي وبه القل / ١٤١ / وصفيته كتاب أختلاف النُصرة في اختلاف نحلة الكوفة والبصرة، وفصلته ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الاسم.

الفصل الثاني في الفعل.

الفصل الثالث في الحرف.

وكل فصل يشتمل على مسائل عديدة، وكل مسألة قاعدة من قواعد ما ذكرت فيه سديدة. وهذا حين الاستداء، وبالله التوفيق والاستعانة والاهتداء، فهو المطلوب الإرشاد إلى سواء السبيل. وحسي الله وكفى، ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم الحليل.

# الفصل الأول

## فصل الاسم

وفيه مسائل:

الأولى: (\*)

قال الكوفيون: الاسم مشتق من السمة، وهي العلامة، وذلك لكونه علامة يُعرف بها المُسمى<sup>(١)</sup>.

وقال البصريون: هو مشتق من /ب/ السموة وهو العلو؛ لأنه سما على الفعل والحرف، بكونه قد يستغني بنفسه عنهما؛ ولأنه من (سما - يسمو) ك (علا - يعلو)، ومنه السماء لكل مرتفع؛ ولأن الاسم زُفِعَ العُسمى، وأخرجته إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المُسمى، فبَيَّنَّ أَنَّهُ من السُمُو. ولام (السمي) وأوْ نَكُونُ أخرى<sup>(٢)</sup>، وأوْ نَكُونُ أولى من (وسميت - أَيْسَمَ بَيْسَمَ)، علو كان الاسم مشتقاً من السمة، لوجب أن يقال في جمعه: أوسام، وفي قولهم.

---

(\*) هي الأولى أيضاً في الانصاف في مسائل الخلاف للاباري ٦، ويعطر

(١) هذا غير صحيح. فمذهب الكوفي. هو مذهب الصريين. وهذه المسألة ليست خلافية كما حَقَّقَهَا الدكتور محمد خير الحلواني في «الخلاف النحوي» ٢١٨، ويعطر تفسير أرحورة أبي

نواس ١٨٥، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٠

(٢) لعَلَّ الصواب. (أخيرة).

أسماء، دليل على أن أصله (أسماء) فلبث الواو الأخيرة همزة بعد أن نلت ألفاً، وكذا تصغيره على (سُمِّي) وأصله (سُمِّيْتُ)، فلبث الواو ياء، وأدعت الياء في الياء. ولي كان من التمة لوحده أن يصغر على (أَسِم) أو (وَسِم). فيفتح الواو أولاً. فإن شئت أفزعتها على حالها، وإن شئت فلبثتها همزة على حدة (وُتِّت) و(أُبْتُت). وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على أنه مشتق من التمرة لا من التمة، فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً، والله أعلم.

### الثانية . ٢٠٠

قال الكوفيون: الأسماء المشتقة المضافة معربة من جهتين بحركة مفردة<sup>(١)</sup> / ١٥٠ / وبالحرف: لتجتمع على إعرابها بالحركات مفردة، تلك الحركات موجودة في حال إضافتها، فيقولون: الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب. والكسرة والياء علامة الجر<sup>(٢)</sup>.

وفال بصريون: إنما هي معربة من جهة واحدة. لأن الإعراب إنما دخل في الكلام للفصل وإزالة اللبس، وللمعوق بين المعاني المختلفة من افتعالية والمفعولية وغير ذلك، وهو يحصل بإعراب واحد من جهة واحدة، فلا حاجة إلى الجمع بين الإعرابين من جهتين<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الأصح.

وما ذكره الكوفيون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب معرب لـ إعراباً، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاحت إلى عاملين، فبطل ما قالوه. ومهم من يجعل الحروف فيها إعراباً بأنفسها<sup>(٤)</sup>، فالواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة (وزد بقبه. وذى مال).

(٢٠١) هي المسألة الثانية من الإنصاف ١٧

(١) لعل المقصود (غير المضاف) أي الذي يعرف بالحركات.

(٢) وهو مدح الكتاني ولفراء والهمج ١/ ١٢٥

(٣) مدح فطرب والريثي والرشاحي من البصريين، (الهمج ١/ ١٢٣).



ومهم من قال، يُجمل إعرابها بالنقل والقلب<sup>(١)</sup>، واستحسب بعضهم  
ومال إليه

ومهم من يقول: إن الحروف فيها إشباع الحركات التي قبلها<sup>(٢)</sup>  
/٥٠/، وهو ضعيف، لأن هذا لا يستعمل إلا ضرورة.

وهذا الخلاف فيها إذا كانت معتلة معربة بالحروف على اللغة  
المشهورة<sup>(٣)</sup>، أما على لغة بعض العرب أنه يقال: رأيت أسك. وهذا أثبت،  
ومررت بأبك، أو على لغة من جعلها بالالف مقصورة على كل حال، أو على  
لغة من همز (الخم)، فلا خلاف فيه. والله أعلم.

الثالثة: (١٣)

قال الكوفيون: الألف والواو والياء، في الثنية والجمع إعراب كالحركات  
بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة<sup>(٤)</sup>؛ لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب  
اختلاف العوامل، فلما تغيرت دلّ على أنها إعراب

وقال البصريون: هي حروف إعراب ليست بإعراب<sup>(٥)</sup>؛ لأنها إنما زيدت  
للدلالة على الثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدلّ على الأفراد، فإذا زيدت  
دلّت على ثنية أو جمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وضعت لذلك  
المعنى، فهي كالثناء في (فائنة) والألف في (تحبلي)، فكما أن الألف والثاء

(١) في النصب والجر. وهو مذهب الحزبي (الهمع ١٢٥/٦).

(٢) وهو مذهب المازني والرخاخ. (الهمع ١٢٥/١).

(٣) ونسبة مذهب أخرى كثيرة تفصيلها في الهمع ١٢٣/٦-١٣٧.

(٤) المسألة الثالثة من الأضواء ٣٣.

(٥) وهو مذهب الكوفيين ونظروهم والرخاخ والرخاجي وجمهور من المتأخرين منهم من مال إلى  
(الهمع ١٦٩/١).

(٥) وهو رأي الخليل وسيبويه. والأعلم الشنبري وأبي القاسم الهلبلي. (الهمع ١٦٩/١) ويظهر

المساعد لابي غنبل ٤٧/١

فيهما حرف إعراب، وكذلك هاءنا، وهذا هو الصحيح، فاعتمد.

#### الرابعة (١٥)

فقال الكوفيون: [إن] الاسم /أ/ الذي آخره تاء التانيث يحور أن يجمع بالواو والنون، كقولهم في (طلحة) طلحون<sup>(١)</sup>. إذ كان في الأصل جمع (طلح)، لأن الجمع تستعمله العرب على تقدير حذف حرف، فكان جمعه كغيره من الأسماء، فكما أن كل ما في آخره ألف ثابت مفسوره، ممدودة إذا سمي به وحل يحور جمعه بالواو والنون إجماعاً، ولا خلاف أن ما في آخره ألف ثابت أخذ نمكناً مما في آخره التاء.

وقال الشيرازي: لا يحور أن يجمع ذلك بالواو والنون، وهو الأصح، لأن في واحده علامة التانيث، والواو والنون علامة التذكير، فتحويره يؤدي إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد<sup>(٢)</sup>، وذلك منقطع، ولأنه لم يسمع من العرب جمع هذا الاسم وحوره إلا بالالف والتاء، كقوله:

رحم الله أعظماً دفنوما سيجتان طلحة الطلحات<sup>(٣)</sup>

#### الخامسة: (١٥)

مذهب الكوفيين أن المندأ يرفع الحصر، والحجر يرفع المندأ<sup>(٤)</sup>، لكونهما متلازمين، فالمندأ لا يرفع من حصر، والحصر لا [يُندأ له] من /ب/

(١) المسألة ٢ من الإعراب ٥٠

(٢) وهو أسود الوجه، عذابي بكر بن الأسدي في المذكر والمؤث ٦٣

(٣) التفسير، المذكر للصيغري ٦٣٩

(٤) الست لعبد الله بن مسعود الشريفي، ديوانه ٢٥ (مفسر)، وهو في المذكر والمؤث ٦٣ والتفسير ٦٣٩، والإعراب ٥١، وموافقتها

(٥) المسألة ٥ في الإعراب ٤٤

(٦) يعبر معاني الغراء ١٢/٩، مجلس ثعلب ٢/٢٨٩، شرح المفاتيح السبع القول العاشر ٣١٢

متداً. فلازمهما يدلّ على أنّ (١) كلّ واحد منهما عامل بصاحبه. وهذه دعوى  
فاسدة، إذ اللازم لا يُوجب ذلك. وعند البصريين أنّ الواقع للمبتدأ معنى (٢)،  
وذلك المعنى هو الاستداء، والاستداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره. وجعلك  
له أولاً لثاب يكون [الثاني] حديثاً عنه، وهو الصحيح.

واختلف في الخبر، والأصحّ أنّه يرتفع بالاستداء أيضاً، وقيل: بالاستداء  
والمستدأ جميعاً، وقيل: يرتفع بالمستدأ (٣)، والله أعلم.

السادسة : (٤)

قال الكوفيون: خبر المبتدأ إذا كان اسماً مخضاً يتضمّن ضميراً يرجع  
إلى المبتدأ، نحو: زينة أبوك، وعشرو آنتك، وإله مال عليّ من عيسى الرّقابي  
من البصريين (٥)، لأنّه بمعنى ما هو صفة، لا صفة، فإذا كان بمعنى الصفة  
تضمّن الضمير. وهذا ظاهر السّطّان، إذ الحمود في الأسماء مانع لتضمّن  
الضمائر.

وقال البصريون: إنّ لا يتضمّن ضميراً أصلاً، مع إجماعهم أنّه إذا  
كان صفةً، متضمّن له. وهذا هو الأصحّ، لأنّه اسم حامد مخصّ غير صفة.  
فإذا كان عارياً عن الوصفة، فيسعي أن يكون خالياً عن الضمير. لأنّ الأصل  
في تضمّن الضمير ١٧/ أن يكون للفعل. وإنّما يكون في الأسماء في ما كان  
مشابهاً للفعل متضمناً معناه! وليس بين ما نحن فيه وبين الفعل مشابهة بحال.

(١) علم في الأصل.

(٢) وهو مدح بصريه (الكتاب ١/ ٢٧٨)

(٣) وهذه الثلاثة أقوال البصريين. وأخير نوب بصريه، وعليه ابن مالك (شرح الكافية الشافية  
٣٣٤/٩)

(٤) المسألة ٧ في الإيضاح ٥٥

(٥) المساعد ١/ ٢٢٧ فلا عي صباه الذي من اللع حجب السبط. وذكر ابن عقيل أنّه مدح  
الكتابي جمعياً

وإنما فيه مشابهة الاسم المثنى للفاعل. وأعرف ذلك فإنه مهم جداً. والله  
الموفق للصواب

السابعة (٢٠)

قال الكوفيون: الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له.  
لا يحب إبرازه<sup>(١١)</sup>، لأن العرب قد استعملوا نوك إبرازه مع جزمه على غير من  
هو له. كما قال

وإن أمراً أسرى إليك وذوئـة من الأرض مـؤمـاةً وبـيـداءً سـمـلـق  
لمحفوظة أن تسحبني دُعاهـة وأن تعلمي أن المسان مؤقن<sup>(١٢)</sup>  
فترك إبرازه، ولم يقل محفوظه أنت.

وفال بصريون: يحب إبرازه<sup>(١٣)</sup> وهو الأصح. وما أنى في الشعر من  
شوارده. وقد أمعروا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له  
لا يحب إسناده. لإجماعهم على أن اسم الفاعل مسرع الفعل على تحمّل  
الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير، وإنما الضمير في  
ما شأنه منها الفعل، فإذا كان كذلك فلا شك أن /ب/ المثنى بالشيء  
أضعف منه في ذلك الشيء. فلو جعلناه متضمناً للضمير على كل حال<sup>(١٤)</sup>،  
لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل. وذلك لا يجوز. إذ المروع أبداً  
مُحْفَظَةٌ عن درجة الأصول، فوجب إذا جرى على غير من هو له إبراز الضمير

(٢٠) المسألة ٨ في الإحصاف ٥٧. ينظر المسالك ٧٥ في هذا الكتاب

(١١) ينظر المسالك ١/٢٢٨، ٢٢٩

(١٢) النار للأعشى كما في الإحصاف ٥٨، ورواها في ديوانه ٢٢٣

فيما في سورتان: بيضاء حبيبة

لمحفوظة أنه تحبني لغيري

والسماوات الزاهية. وأضيف المثنى إلى يعقوب فيها الشراب.

(١٣) المسالك ١/٢٢٩، ٢٣٠

(١٤) في الأصل خالف جريش

ليُفَعَّ الغُرفُ بينَ الفُرعِ والأصلِ. ولأنَّه لو لم يَسْرُ، لأدَّى ذلك إلى الالتباسِ،  
 ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: رِيَدَ أحَدُهُ صَارِبُهُ، وجعلتَ الفعلَ لـ (زِيَدَ)، ولم تُرَوِّ  
 لصيرَ، لأدَّى ذلك إلى سَقَطِ فهمِ السامعِ إلى أنَّ الفعلَ للأح، ولتلبسَ عليه  
 ذلك، ولو أبْرَدَ لَزَلِ الالتباسُ

(الطائفة : ١٢١)

مذهب الكوفيِّ أنَّ لا يجوز تقديم خبر المُنْدَأ عليه، مفرداً كان أو  
 جملة<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه يُوَدِّي إلى تقدُّمِ صيرِ الاسمِ على ظاهره، ولا خلاف أنَّ دَناءَ  
 صيرِ الاسمِ بعدَ ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه.

ومذهب الصريِّ أنَّه يجوزُ تقديمه سواء كان مفرداً أو جملةً لمحت  
 كثيراً في كلام العرب وأشاعوه. كقولهم.

و في مِيتَةٍ يَبْئِثُ الحَكْمَةُ<sup>(٢)</sup>

و في أَكْثَرِ لُفَّتِ المِيتِ<sup>(٣)</sup>

و نَسِيتُ أَنَا<sup>(٤)</sup>.

٨٨ / وكقولُه :

نَوْبًا يَنْوَأُنِيبُ، رَسَلْنَا بِرُوحٍ أَسَاءَ الرِّجَالِ المَآعِدِ<sup>(٥)</sup>

وتقديره : هو أباؤُنَا هَؤُلَاءِ وهذا هو الصحيح وما قاله الكوفيُّونَ فسدَ  
 لأنَّ الحصرَ، وإنَّ كانَ متقدِّماً في اللفظ فهو متأخِّرٌ في المعنى، ولهذا جاز

(١) المضاف في الإيضاح : ٦٦

(٢) أحد الكوفيين غلبه خبره كما حدَّثنا ومروءاً وقد جعله ضمير يعود من المُنْدَأ  
 وحسباً مفعولاً خبره في ذاته رِيَدَ، وأحد الكسائي قدَّمه نحو هَرِثَةُ رِيَدَ (جميع  
 ٣٧/٢)

(٣) المطر من أمثال أبي عبيد :

(٤) الإيضاح ٦٦/١. في الأصل (رَبَّ لُفَّتِ) بديف

(٥) الجميع ٣٧/١، ٣٨

(٦) الإيضاح ٦٦، والرواية عن الكوفي ٨٦/١، وأما غرض ٦٠٨/١ فلا غرض. وبسبب التعرُّضِ

إجماعاً (صحب علامة ربه). وقال الله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَ فِي نَفْسِهِ نَجْمًا﴾<sup>(١)</sup>. وظواهر كثيرة.

التاسعة: (٢٠)

قال الكوفيون: العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل<sup>(٢١)</sup>. وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل. وقال هشام بن معاوية صاحب الكشاف: إذا قلت: ضَلْتُ ريداً نائماً، فنصب (زيد) بالناء، و(قائم) بالظن. وعن خلف الأحمر من الكوفيين أيضاً أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، واحتج الكوفيون بأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل. لفظاً أو تقديرًا. لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فوجب أن يكونا عاملين فيه.

وقال البصريون: الفعل وحده عامل في الفاعل / ب / والمفعول جميعاً. لإجماعهم على أن الفعل له تأثير في العمل. وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم. وأصل في الأسماء أن لا تعمل. فهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل. وهذا هو الصحيح. وقول الكوفيين مردودٌ فنفعهم لأبى لك فساد.

العاشرة: (٢١)

مذهب الكوفيين أن (عليك وعندك ودونك) في الإغراء يجوز تقديم

(١) ٦٧ / ط ٣١.

(٢) الساندة ١١ في الإصناف ٢٨.

(٣) وذهب الكشاف إلى أن الناصب هو الفعل مذهب البصريين في هذه المسألة. ونالهم أحمد بن يحيى ثعلب. يطر: أمالي البخاري ٥٦، ومحاسن العلماء ٤٣، وإليه ذهب أبو بكر بن الأسدي. يطر شرح القصائد السبع الغزول ٥٢.

(٤) الساندة السابعة والعشرون في الإصناف ٢٢٨، ويطر. معاني القرآن للمصنف ٢٦٠ / ١ والأمر عنده أن المصروف إنما نصب بعضهم.

محمد ولا يها عليها كقولها نعلني ﴿كتاب الله عليكم﴾<sup>(١١)</sup>. وفيه  
 بها أنها لماتع. وفي قولها: إني رأيت الناس بحمدويها<sup>(١٢)</sup>  
 وإلحاحهم أن هذه<sup>(١٣)</sup> فـمت معاه العمل. والعمل بحوزة نعتهم معمولة  
 عليه. وكذلك ناسه

وقال البصريون لا يجوز ذلك. لأنها صرع على الاسم في العمل. إلا  
 أنها حملت لفظها مقامه فينمي ألا تعترف نصرته. كما تقدم من أن المفعول  
 أبداً نحط عن درجات الأصول. ونعت (كتاب الله) في الآية على المصدر  
 المؤكد.

#### الحادية عشرة : (٥١)

قال الكوفيون: كل ضرب<sup>(١٤)</sup> / ١٩ / جاء منصوباً منصبه على الخلاف.  
 إذا وقع<sup>(١٥)</sup> حبراً لمبدأ وشبهه؛ لأن حصر المتدا هو المتدا في المعنى. فإذا  
 كان ظرفاً لم يكن كذلك. وقال ثعلب: بل هو منصوب بفعل محذوف غير  
 مقدر.

#### (١٦) ٢٤ / النساء ٤

١٦٤ الرجز في النسخة: ٢٥١ لواتل من صريم الشكري، والإنباب ٢٢٨ بلا عرو، وعزاء السعقل  
 لراجر خاعلي من يبي أيدس عروس تميم. وقيل لحارية من مازن، وهو في شرح الكتاب  
 الشافية ١٣٩٤/٣ (الماتع) موضع (الماتع)، والرحراك وثالث في المذكر والمؤنث لأن  
 الأساري ٣٣٣، والراجر ٨٥/٢

والماتع: هو الذي يتزل يعرف يديه إذا قل ما. الركبة. وجمعه (ماتع)، والماتع المستفي  
 والرجز في معانيه الغراء ٢٦٠/١

(٣) أي: هذه الألفاظ (عليه).

(٤) في الأصل. عشر. وهي المسألة التاسعة والمشروع في الإنصاف ٣٤٥.

(٥) طمس في الأصل سوى الكاف والفاء

(٥) الواو مطبوعة في الأصل

وقال العبرونيون: إنه سنعيب تعامل مفلز. إما فعل أو اسم فاعل على اختلاف التقدير، لأن كل طرف رماني أو مكاني فإن<sup>(١)</sup> فيه معنى (في)، و(في) حرف حرف، وحروف الحز لا تدلها من شيء. تتعلق به: لأنها دخلت راطة فأعرف هذا ونحب ما سواء نص

### الثانية عشرة (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف<sup>(٢)</sup>، كما قالوا في الطرف. فهو باطل على ما نطل.

وذهب الصريون إلى أنه منصوب بفعل قبله، لا معنى لفعل، على الصحيح. بواسطة الواو؛ لأنك إذا قلت: استوى الماء والحشة، فإن (استوى) فعل لازم؛ إلا أنه قوي بالواو، فتعدى بواسطة الواو إلى الاسم، نصه. وذهب أبو إسحاق السرخي إلى أنه منصوب بتقدير عامل / ب /، والتقدير: لابس الحشة<sup>(٣)</sup>. وليس هذا صحيح؛ لأن فعل الملازمة لا يقدر إلا مع عدم العامل اللفظي الفعلي عند بعضهم، ونصر هذا بعضهم.

وذهب الأحنس إلى أن ما بعد الواو يتنصب انتصاب (مع)، نحو: جئت معه<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيف. ودعوى لا دليل عليها

(١) لأنها راتلة، إذ لا مكان لها

(٢) . المسألة ٣٠ في الإحصاء ١٢٨

(٣) مذبح الفراء أنه منصوب على الصرف جاء في (معاني الفراء ١/ ٣٣، ٣٤): ... وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو مصداً على ما يقوله العبرونيون من الصرف. فإن قلت وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام من أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما تحذف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لا تس من خلق وسأني مثله  
عسار هليك إذا فعلت عظيم

(٤) الهمز ٢٣٨/٣

(٥) ذهب الأحمس في (معاني الفراء) ٢/ ٣٣٦ إلى أن الواو هنا بمعنى الماء، قال في قوله تعالى ﴿حفظوه عملاً صالحاً وأمر مثلاً﴾ فيجوز في العربية أن يكون مانعاً، كما نفرد: استوى الماء والحشة، أي حال الحشة



قال الكوفيون : لا يجوز تقديم الحال على العامل المتصرف مع الظاهر حاشية ، ويجوز مع المصير . قالوا : لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر ، وهو مردود بكونه مقدماً في اللفظ مؤخراً في المعنى .

ودع البصريون إلى أنه يجوز التقديم مطلقاً سواء مع المضمر والمظهر . وهو الصحيح ، لتصرف العامل . ومتى تصرف في نفسه تصرف في معموله ، فاعرفه واتبعه ، نصب إن شاء الله .

الرابعة عشرة : (٥١)

مذهب الكوفيين أنه إذا كُرِّرَ الظرف التام ، وهو جبر المسند ، يجب نصب الصفة<sup>(١)</sup> . نحو : في الدار زيد قائماً فيها . وقول الله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ شِعِدُوا فَنِي﴾<sup>(٢)</sup> / ٩٠ / الجنة خالد بن فيها<sup>(٣)</sup> . أجمعوا على نصبهما .

وقال البصريون : لا يجب ذلك ، بل يجوز الرفع والنصب . وهو الصحيح : لأنهم أجمعوا أنه إذا لم يُكْرَرْ الظرف<sup>(٤)</sup> يجوز فيه الرفع والنصب . فكذا إذا كُرِّرَ . إذ لا فرق بينهما . وإن كانت [في]<sup>(٥)</sup> الأولى تفيد ما تفيد

(٥٠) المسألة ٣٦ من الإصناف ٢٥٠

(٥١) المسألة ٣٢ في الإصناف ٢٥٨

(١) والقراء لا يشبه الرفع وإن كان حائزاً وذلك حين ينشأ العزم . فإن اختلفا جاز الرفع والنصب على حَسَن . (المعاني ١٤٦/٣ ، ١٤٧) .

(٢) في الأصل . (في) .

(٣) ١٠٨ / ١١ هـ ١١ . وحسن الس قراءة الأعمش وحقق وحسنه والكسايني . وفتحها قراءة غيرهم . (بسطر . القرطبي ١٠٢/٩)

(٤) كذا في الأصل والإصناف .

(٥) بعد . (أنه) . وهي زيادة لا مسج لها

(٦) زيادة بنصبها الثاني . كما في الإصناف

الثانية، إلا أن الثانية بدل على سبيل التوكيد، والتوكيد سائغ<sup>(١)</sup> في كلام العرب مستعمل في لغتهم، بلا خلاف. ولا في الاثنين<sup>(٢)</sup> بأنه لا يحوز الرفع، وإنما بهما دلالة على ثبوت المصه، ونحن نقول به مع أنه قبل يروى عن الأعمش أنه قرأ: (خالدون فيها)<sup>(٣)</sup> بالرفع، فاستدلوا بهم بذلك لا يثبت مع ما ذكرت، ولأنه ليس عدم القراءة به مانعاً بل لا يقرأ، ألا نرى أنه لم يأت في الغرر ترك عمل (ما) التامة في المستأ والخبر، نحو: ما زيد قائم، إلا بما ليس مشهور، وإن كانت لغة مشهورة مستعملة صحيحة معروفة والإجماع ساقط منطق على أنه يحوز في علم العربية ما لا يحوز في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة وحسب، فعدم الجواز في القراءة لا يدل على عدم الجواز في علم العربية. والله أعلم.

١٠٠ / اب / الخامسة عشرة (٤) :

ذهب البصريون إلى أنه لا يحوز تقديم (التبعية على عامله)<sup>(١)</sup>، سواء المتصرف وغيره<sup>(٢)</sup>، لأنه هو الفاعل في المعنى، فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً في اللفظ، ولا يلزم على هذا الحال حيث يحوز تقديمها على العامل المتصرف، لأنك إذا قلت: جاء زيد ركباً، فـ (زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استرقى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى، صار (راكباً) بمنزلة المفعول به الشخص، فجاء تقديمه كالمفعول به الشخص.

(١) في الإنصاف ٢٥٩/١ شائع

(٢) في الأصل (الأثنين) تصحيفاً لأيهما تمثل وآية

(٣) لم أقف على ذكر لهذه القراءة إلا في الإنصاف ٢٥٩/١

(٤) المسئلة المشروطة بعد الفتحة في الإنصاف ٨٢٨.

(٥) في الأصل (عامل التبعية عليه) بمرورهم

(٦) ذكر السيوطي أن التابعين هم سبويه والأكثرون من الصريين والكوفيين والمعاينة (المعجم ٧١/٤)

وذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى جوازها، ووافقه المازني والمرد<sup>(٢)</sup> لقوله.

أَنْهَضَ لَيْلِي بِالفراق حبييها وما كان نسيّاً بالفراق نطيب<sup>(٣)</sup>

ولأنه فعل (مصرف جاز)<sup>(٤)</sup> تفديده كالحال. وهذا ليس بصحيح، لما ذكرناه من التعليل والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت:

وما كان نسيي بالفراق نطيب

السادسة عشرة: (٥)

قال الكوفيون: / ١١ / إن (غير) لفظه يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع تحسّن به (إلا) سواء أضيفت<sup>(٦)</sup> إلى متمكن أو إلى غير متمكن، لأنها ما هنا قد قامت مقام (إلا) و(إلا) حرف استثناء<sup>(٧)</sup>. والاسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُنسى، وهو لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من متمكن وغير متمكن.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بناؤها<sup>(٨)</sup> إلا<sup>(٩)</sup> مع إضافة إلى غير متمكن فقط، لأن الإضافة إلى غير المتمكن بجوز في المضارع الباء. قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَرْتَبِلُ آمَنُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> في قراءة من بنى، والأصل

(١) وحسن البيهقي الجواز بالكسائي من الكوفيين (اللمع ١/ ١٧٩)

(٢) نفسه. رزاد الحرشي.

(٣) البيت لأعني همدان في شعره ٣١٢ للفراء. وفي الإنصاف ٨٧٨ (سلمي) مريم ليلي والبيت متنازع، ينظر هامش الإنصاف. وعلى روايته لا يصح أن يكون للمعجزة.

(٤) في الأصل: (مصرف جاز)

(٥) السألة ٣٨ في الإنصاف ٢٧٨

(٦) في الأصل: أضيف ما.

(٧) في الأصل: انتهى.

(٨) في الأصل: سازه والتعريب استخدماً مع السياق تعود الضمير على مؤنث.

(٩) في الأصل: إلى. تحريف.

(١٠) ٨٩ / المل ٣٧.

الإضافة<sup>(١)</sup> لا يجوز البناء في المضاف لأنه باقٍ على أصله في الإعرار  
وهذا هو الصحيح، وكذا ما أثبه غيراً يسي إذا أصبغ إلى عبر منكم،  
فأعظم نصت إن شاء الله تعالى.

السابعة عشرة: (٥)

مذهب الكوفيين أن (يسوا)<sup>(٢)</sup> قد يكون اسماً بمنزلة (غير)، لا يميز  
الظرفية<sup>(٣)</sup> لدليل دخول حرف الجر عليه، كقول:

ولا يبطئ المكروه من كان منهم  
إذا جئوا منا ولا من يوائس<sup>(٤)</sup>

يقوله.

وما قصدت من أهلها لبوائس<sup>(٥)</sup>

فدخول حرف الجر عليها دليل على أنها لا تلزم الظرفية.

ومذهب الصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً، لأنه لم يستعمل في كلامهم  
إلا ظرفاً، نحية مررت بالذي يوائس<sup>(٦)</sup>، فوقعها صلة تدل على كونها ظرفاً،  
بخلاف (غير)، وما استدلل به الكوفيون من ضرورات الشعر، وشاذ الرواية،  
وغريه.

(١) في الأصل: هو الأصل منه حذف (الإس)

(٥) المسألة ٢٩ من الإيضاح ٢٤٩

(٢) و(يسوي) أيضاً

(٣) البرقي على المكايه ١/٢٨٨

(٤) البيت للضرار من سلامة المصلي، وهو من شواهد سبويه ١/٦٣، ٢٠٣. وفيه ولا يبطئ  
القصاة

(٥) عبرت للأعشى - ديوانه ٨٩، وهو من شواهد سبويه ١/٦٣، ٢٠٣

(٦) في الأصل: سبائك

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كم) مركبة، وأصلها (ما) زيدت عليها الكاف<sup>(١)</sup>، لأنَّ العرب قد فصل الحرف من أوله وآخره

وذهب البصريون إلى أنها مجردة موضوعية العدد إذ الأصل في الأسماء الإفراد، والتركيب فرع، ومن ثَمَّك بالأصل<sup>(٢)</sup> خرج عن عُهدة المطالبة / ١٢ / بإقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر عن إقامة الدليل. لأنَّ ليروم الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعنوية. وما ذكره الكوفيون من أنَّ أصلها (ما) زيدت عليها الكاف مجرد دعوى من غير دليل مقنع.

قال الكوفيون: إذا فصل بين (كم) الخيرية ومحرورها بطرف كان مجروراً على حالة بـ (كم). كما إذا ولَّيها. كقوله:

كم بحيدٍ مُفربٍ نال الغلى  
وكريمٍ يُخلِّه قد رصم<sup>(٣)</sup>

وقوله :

كم في سي سعد بن سكرٍ نبيد  
صخم التميمية ماجدٍ نفاع<sup>(٤)</sup>

(١) السَّالَة ٤٠ في الإصناف ٢٩٨

(٢) شرح الرصافي على الكافية ٨٩/٦

(٣) مكررة في الأصل.

(٤) السَّالَة ٤١ في الإصناف ٣٠٣

(٣) من شواهد سيويه ٢٩٦/٦. والمقصود ٦١/٣ سلا عرو، وقد عراه المحقق لأسر بن زبدة أو

لعبد الله بن كزبر أو لأي الأسود المؤلفي كما في الحبرانية ٩٢٢-٩١٩/٣. وأبيات أخرى هي

الأعالي ٣٥٩/٢٣ وليس البيت بها. وكذا في ديوان أبي الأضر ٦٤

(٤) من شواهد سيويه ٢٩٦/١. سلا عرو، وفي الإصناف ٣٠٤/٩ كم في سي بكر بن سعيد. =

وإنَّ حمص الاسم بعد (كم) بتقدير (من)، والمعنى مُقتَضٍ لهذا التقدير مع وجود الفصل بالطرف، وحروف الجر كما هو مع عدمه.

وقال البصريون<sup>(٢٠)</sup>: إنَّ ذلك لا يجوز، ويجب أن يكون منصوباً لأنَّ (كم) هي العاملة فيما بعدها، لأنها بمنزلة عدد يُضاف إلى ١٢/ب ما بعده، فإذا قُبل بهما بطرف أو غيره بطلت الإضافة، لأنَّ الفصل في اختيار الكلام بهما لا يجوز، كما قال الشاعر:

كم نالي مهم فصلاً على عدم  
إذ لا أكاد على الإقتار أحتمل<sup>(٢١)</sup>

والتقدير: كم فضل نالي منهم.

بغال غيره:

..... وكم دونه من الأرض محدّوياً عارها<sup>(٢٢)</sup>

والرواية الصحيحة في (مُقرَّب) الرفع ثم النصب، وإنَّ سلم أنه مجرور، فإِنَّه شاذٌّ، وما جاء في الشعر شاذّاً لا يكون فيه حُجّة، والشعر كثير الشذوذ، وكذا المجرور بعد (كم) ليس مجروراً بتقدير (من)، بل بالإضافة، على الأصح من أنَّ حروف الجر لا تُصمر، فأعرفه.

وعر في المقتضب ٢٩٦/٣، بلا عزو، وعمره المحقق إلى الفرزدق عن العبيد، وليس في ديوانه والديعة مائة المرحل إذا كانت كريمة، وقيل هي العفنة. (اللسان/دسج)، وصحح الديعة التي تعطي بغيره

(٢٠) بحر الكتاب ٢٩٥/١، ٢٩٦، والمقتضب ٦٠/٣، كما بعدها

(٢١) السنن للخطاطي، ديوانه ٣٠، رفع (فصل)، و(من الإقتار)، وحسن النصب للفعل بالجار والمجرور من (كم) وعمر، وماه، البيت من شواهد سيويه ٢٩٥/٦، والمقتضب ٦٠/٣

(٢٢) في الأهل (محدّوياً ما راعها) تصحيف وتحريف، البيت لزهير بن أبي سلمى، كما في الكتاب ٢٩٥/١، والنصرة ٣٢٣/١، وليس في ديوانه، رصه ابن جني في المختار ١٣٨/١ إلى الألف، وليس في ديوانه أصلاً، وثبتته توفيق صلاً

ذهب الكوفيون [إلى] أنه يجوز إضافة الياء إلى العشرة<sup>(١)</sup>، نحو :  
خمسة عشر بدليل قول الشاعر :

تختلف من غلثائه وثيفوت<sup>(٢)</sup> يست ثمانى عشرة من حنيفة<sup>(٣)</sup>

ولأنه اسم مظهر جازت<sup>(٤)</sup> إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء التي يحوز  
/١٣/ أن نضاف. وهذا ظاهر الفساد؛ لأنه مركب، والتركيب ثنائي الإضافة،  
والبيت لا يُعرف فائله<sup>(٥)</sup>، وإن عُرف قائله بقول صرفه لضرورة الشعر، رده  
إلى لفظ الجز، لأنه جعل (ثمانى عشرة) بمنزلة اسم واحد، وقد أضاف إليه  
التثنية<sup>(٦)</sup>، وهم إذا صرفوا الاسم للضرورة رده إلى أصله، وجميع ما يروى  
من نحو هذا فإنه شاذ لا يُفاس عليه، فحسب عليه نصيب. إن شاء الله.

#### الحادية والعشرون : (٢١)

وقال الكوفيون أيضاً في العدد : إنه يجوز الخمسة العشر درهماً<sup>(٧)</sup>،  
قالوا : لأنه قد صحَّ عن العرب ما يُوافق مذهبنا. حكى ذلك أبو عمرو عن أبي  
الحسن الأختش عن بعض العرب.

#### (٢٢) المسألة ٢٢ من الإتيان ٣٠٩

(١) نَبَذَ الْفَرَّاءُ فِي (الْمَعْنَى ٣٤/٢) حِوَارَ ذَلِكَ مَالِشَعْرٍ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مَالِشَعْرٍ أَوْ مَالِشَعْرٍ  
مَنْ يَصِفُ الْيَقْدَ إِلَى الْعَشْرِ، وَهِيَ مَالٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَأَكْثَرُ مَا يَمْلِكُونَ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ  
الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثَقِ ٦٢٣.

(٢) السُّطْرَانُ لَفَّحَ بَيْنَ طَارِقٍ كَمَا فِي الْبَحْوَانِ ٦٢٣/٦، وَالْحَرَابَةُ ٣/١٠٥ عه، وَهُوَ فِي مَعْنَى  
الْفَرَّاءِ ٣٤/٢ وَالْمَذْكُورِ وَالْمَوْثَقِ لَأَسِ الْأَبْيَارِيِّ ٦٣٣ بِلا عَرَبٍ.

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَعَارِثُ)، وَلَا مَكَانَ لُتْمَاءَ.

(٤) لَيْسَ هَذَا صَحِيحاً، وَقَدْ سَبَقَتْ سَبِيحَةُ

(٥) فِي الْأَصْلِ : (بَيْتٌ) تَحْرِيفٌ

#### (٢٣) المسألة ٢٣ فِي الْإِصْلَافِ ٣١٢

(٦) وَهِيَ مَذْهَبُ الْكُفَّيِّ. (إِصْلَاحُ الْمَطْلُوقِ ٣٠٢)، وَالْفَرَّاءُ (الْمَعْنَى ٣٣/٢).

وعندي أنه لا حجة لهم به لثقلته وشذوذه، والشاذ لا يقاس عليه. ١٠  
بُلغَتْ إليه

وسمع أصحابنا البصريون من دخول الألف واللام في (العشر)، وهو  
الصحيح المعروف<sup>(١)</sup>. وأجمعوا على أنه يقال: الخمسة عشر درهماً بنمريف  
(خمسة) فقط، لأن الاسمين لما وكُنا امتزجاً، فصاراً كأنهم واحد، فإذا  
صار<sup>(٢)</sup> كأنهم واحد فلا ١٣ م/ يعني<sup>(٣)</sup> أن تجمع فيه علامتان، بل يعني  
أن تلحق الأول منهما علامة التعريف، كما تلحق أول الاسم المفرد، كذلك  
عرفت العرب الاسم المركب، كما قال الشاعر

تلقاً<sup>(٤)</sup> وقته اللقح السواري<sup>(٥)</sup> ويحزن الخاليز به حسراً<sup>(٦)</sup>  
الثانية والعشرون: (١٠)

وقال الكوفيون فيه أيضاً، إنه يجوز أن يكون التمييز معرفة<sup>(٧)</sup>؛ كقولنا:  
حصة عشر الدرهم، ونحوه، لأنه مانع في اللفظ من كونه مفعولاً.

وقال البصريون: لا يجوز تعريفه؛ لأنه تمييز، والتمييز لا يكون إلا  
نكرة، وإنما نوجب أن يكون نكرة؛ لأن العرض تمييز المعدود من غيره،  
وذلك لا يحصل إلا بالنكرة؛ لكونها أحق، فكانت أولى من المعرفة التي هي

(١) بصر: النشرة ١/ ٨٨٧

(٢) الألف مطبوعة في الأصل

(٣) في الأصل (مع)

(٤) في الأصل: (لقح) - تعريف

(٥) في الأصل للسواري

(٦) البيت المعروف من شعر الباهلي، شعره ١٥٩، وهو من شواهد سيبويه ٥٢/٢. وتلقاً: تشقيراً  
واللقح جمع قلعة وهي قطعة من السحاب. والسواري: السحب التي تأتي ليلاً، والخاليز  
حزينة من الساعات، وقيل: مبروح من دباب العشب

(٧) في سياق المسألة ١٣ في الإنصاف ٣١٥

(٨) بصر: مناهي الغراء ١/ ٧٩، وشرح النسخ لاس الدهان ١/ ٦٠، والهمع ٢/ ٧٢



أنقل، فأعتمد هذا نصيب إن شاء الله

### الثالثة والعشرون (١٥)

ذهب [الكوفيون]<sup>(١)</sup> إلى أنه لا يجوز أن يقال: ثالث عشر ثلاثة عشر<sup>(٢)</sup>؛ لإجماعهم على أنه لا يجوز أن يُبنى من ثلاثة عشر (فاعِلٌ)، وإنما يُبنى من لفظ أحدهما / ١٤/. وهو ثلاثة، ولا يُبنى من العدد الثاني، وهو العشرة، قالوا: وذكر العشرة مع ثالث لا وجه له

ودهب البصريون إلى حواره؛ لأنه الأصل والقياس؛ وقد جاء عن العرب ذلك<sup>(٣)</sup>، فإذا ساعد مذهبهم النقل والقياس وجب أن يكون جائزاً وأن يكون هو الأصح. والله أعلم.

### الرابعة والعشرون (١٦)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة معرفت مفعول<sup>(٤)</sup>، واحتجوا بـ «بحجة واهية» وقال الفراء: هو مني على الضم، وليس معاً على ولا مفعول.

وذهب البصريون إلى أنه مني على الضم، وموصومه المصب؛ لأن موضع كل منادى منصوب، لأن حرف النداء نائب مضاف الفعل، فإذا قلت: يا زيد، فالمعنى: ادع زيداً، فقام (يا) مقام (ادع)، وإنما بُني لأنه أشبه كاف

---

(١) المسألة ٤٤ في الإحصاء ٢٢٤

(٢) سقطت من الأصل

(٣) إصلاح الخط ٢٩٨، والمذكر والمؤنث لاسر الأباري ٦٥٦

(٤) في هذا الكلام مطر، إذ لم يصر أحد من البصريين الأوائل على مساعده عن العرب، يصر

الكتاب ١٧٢/٢، ١٧٣، النقص ١٨٢/٢

(٥) المسألة ٤٥ في الإحصاء ٢٢٣

(٦) وهو رأي الكسائي لا عامة الكوفيين. شرح كتاب سبويه للبراهي ٣/٣٥ عن ابن الأثيري

في كتابه الإحصاء للدكتور محيي الدين ترميق. وشرح التلح لاسر الدمامي ٢٧٤/٢

الخطاب، ووقع موقع اسم الخطاب، فكان مبنياً مثله في قولنا: أدعوك. من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، ووقعه موقعه، /ب/ ١٤٤، وإنما بُني على الحركة حرفاً بين ما كان بناؤه لازماً، وبين ما كان بناؤه عارضاً، وإنما بُني على الضم، لأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء التثنية المحذوفة اكتفاء بالكسر عن الياء، نحو: يا غلام، ولو بُني على الفتح لالتبس بالثاني المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو: يا غلام.

#### الخامسة والعشرون: (٥٠)

مذهب الكوفيين أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير واسطة، كقوله:

فيا الغلامان اللذان مرّا إياكما أن تفلتاني شرّاً<sup>(١)</sup>

ومذهب البصريين أنه لا يجوز، لأن الألف واللام للتعريف العهدي أو الحسي، و(يا) تعريف المناادي بالمقابلة، وتعربان لا يتفقان في كلمة سواء: اتفاقاً أو اختلافاً<sup>(٢)</sup>، وما أشبه الكوفيون بالتقدير فيه: فيا أيها العلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والصفة مقام مقام الموصوف كثيراً في كلامهم. وأما قولهم /ب/ ١٥٠ في الدعاء: يا الله، فإن حرف التعريف قد بُسِلَ فيه مرة الحرة من نفس الكلمة، بدليل أنه يقال: الله، بقطع الهمزة، كما قال:

مبارك<sup>(٣)</sup> هني ومن سناء على اسمك اللهم يا الله<sup>(٤)</sup>

(٥٠) المسألة ٤٦ في الإحصاء ٣٦٥

(١) ينشد من الرجز المشهور في المصنف ٢٤٣/١ (نكسانا) موبح (نفلتاني) والإحصاء ٣٣٦/١ (نكسان)، بلا عرو

(٢) ومن لغة ذكر السرد في المصنف ٢٥٣/١ أن العرواب في إنشاء البيت فيا علامان اللذان مرّا، كما تقول يا رجل المفلّ، أنق

(٣) في الأصل من، نحرف

(٤) في الأصل (سائر)، نحرف

(٥) الإحصاء ٣٣٩/١، واللسان (أله) بلا عرو

ولأنه قد كثر استعمالهم له في الدماء. فلا يُقاس عليه. والله أعلم.

#### السادسة والعشرون: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في النداء في قولهم: اللهم،  
ليست عوضاً من حرف النداء بدليل قوله:

وما عليك أن نقولي كلما      حُجِبَ أو هُلُت: يا اللهم ما  
أردد علينا شيخنا معلماً      وإِنَّا من حيرة لئ نعلمها<sup>(١)</sup>  
فجمع بين الميم و(يا)، فجمعه بينهما دليل على أن الميم ليست عوضاً  
عن (يا).

وذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للنداء، والهاء على  
أصلها مبنية على الضم<sup>(٢)</sup>، لأنهم أجمعوا على أنه لا يقال: اللهم. إلا في  
النداء، ولا يقال في غيره قطعاً، ويُستفاد بقول (اللهم) ما يُستفاد بقول (يا  
الله)، فدل ذلك على أن الميم عوض، لأن /١٥ب/ العوض قام مقام  
المعوض، ولا يُجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر. وهذا هو الأصح.

#### السابعة والعشرون: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، فَيُوقِعُونَ الترخيم في آخر  
الاسم المضاف إليه<sup>(٣)</sup>، كما قال:

---

(٢٠) المسألة السابعة والأربعون في الإصناف ٣٤١.

(١) الثلاثة الأولى في الإصناف ٣٤٢/١. واللسان (آله) والرمي على الكناية ١٣٢/١. والخزائن

٣٥٩/١. صليت أو سئلت. والأول والثاني في الجمع ٣٤٧/٥

(٢) المقنَّب ٢٣٩/٢.

(٣) أوضح السالك ١٠١/٣. وقد أثاره سيويه على لغة من ينتظر ٣٤٢/١.

(٢١) المسألة ٤٨ في الإصناف ٣٤٧

تَحْذُوا حِفْظَكُمْ، بِأَنَّ أَلْ عَكْسَهُمْ، وَأَحْفَظُوا  
أَوْ أَمْرَكُمْ وَالرَّخْمُ بِالْغَيْبِ نَذِيرٌ<sup>(١)</sup>

ودعِبَ البصريون إلى أَنَّهُ لَا بِحُوزٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَوْخِذْ شُرُوطُ التَّرْخِيمِ. وَهِيَ  
أَنْ يَكُونَ الْأَسْمَاءُ مَادِي عِلْمًا مَقَرَّةً وَانْدَاءً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ. وَمَا اسْتَشْهَدَ  
الْكُوفِيُّونَ مِنْ حَرْدَةِ الشَّعْرِ وَالتَّرْخِيمِ لِحَرْدَةِ الشَّعْرِ جَائِزٌ<sup>(٢)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثامنة والعشرون: (٥٠)

دَعِبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى حَوَازِ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ، إِذَا كَانَ فِي الْحِفْظِ  
لَاَنَّ فِي غِيهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَظَاهِرُهُ<sup>(٣)</sup> وَيَمِثِّلُهُ، تَحْوِي: يَدٌ وَدَمٌ، فَخَفَّفَ كَمَا  
خَفَّفَ هَذَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ التَّرْخِيمُ فِي الْأَسْمَاءِ مُطْلَقًا.

ودعِبَ البصريون إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الثَّلَاثِيِّ بِحَالٍ. سِوَى مَا فِيهِ  
١٩٦/ هَاءُ الثَّانِيَةِ وَإِلَيْهِ دَعِبَ الْكَسَائِيُّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى<sup>(٤)</sup>  
أَنَّ التَّرْخِيمَ فِي عَرَفِ النَحْوِيِّينَ إِنَّمَا هُوَ حَذْفٌ فَحَلَّ فِي الْأَسْمِ الصَّنَاعِي، إِذَا  
كَثُرَتْ حُرُوفُهُ طَلَبًا لِلْحِفْظِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَهَذَا الْحَذْفُ<sup>(٥)</sup> فِي الثَّلَاثِيِّ لَا  
حَاجَةَ تَأْتِيهِ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثِيَّ فِي غَايَةِ الْخَفَّةِ. وَمَا أَنَّى مَنَقُوصًا مِنَ الْأَسْمَاءِ تَكِيدُ  
وَحْوَهُ قَلِيلٌ فِي الْأِسْتِعْمَالِ، بَعِيدٌ فِي الْقِيَاسِ.

التاسعة والعشرون: (٥١)

مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْأَسْمَ الْمَدِّيَّ قَلَّ أَحْرَهُ سَاكِنٌ. يَكُونُ تَرْخِيمُهُ بِحَذْفِ

(١) السُّنَنُ لِأَبِي سُلَيْمٍ، دِيَارِهَا صَدْعُهُ نَعْلَتُ (تِلْوَ) ١٥٧ وَلِي الْأَمَلِ: (يَذَكِّرُ) بِالثَّلَاثَةِ مِنْ  
تَحْتِ تَعْيِينِ

(٢) التَّحْقِيقُ وَالتَّذَكُّرُ: ١/ ٣٧٧

(٣) السَّالَةُ ١٩ فِي الْإِنْصَافِ ٣٥٦

(٤) فِي الْأَصْلِ يَظَاهِرُ

(٥) فِي الْأَصْلِ إِلَى

(٥) فِي الْأَصْلِ الْحَذْفُ

(٥٥) السَّالَةُ ٥٠ فِي الْإِنْصَافِ ٣٦١

آخره. وحذف الساكن قبله، نحو بَقَطَر. فيقال فيه: يا قَم، وما أشبهه، لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذا بقي آخر الكلمة ساكناً، ولو لم تحذفه، لأذی إلى أن يشبه الأدوات. وذلك نقيس. فلا يحوز.

ودهب البصريون إلى أن ترحيمه بحذف الحرف الأخير منه فقط، لإجماعهم على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترحيم، كما هي من ضم أو فتح أو كسر، فإذا ثبت هذا فهو موجود في الساكن ما يوجد في المتحرك، وينبغي أن يبقى على /١٦ب/ ما كان عليه، إذا كان ساكناً، كما يبقى على ما كان عليه، إذا كان متحركاً. وما ذكره الكوفيون ضعيف، بل فاسد. لأنه لو كان معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور، لثلاث يشبه المضاف إلى ياء المتكلم، ولا خلاف أنه لا قائل هذا بذل على فساد ما ذهبوا إليه. والله أعلم.

البلاطون : (٥)

قال الكوفيون: يجوز حذف النكرة، والأسماء الموصولة، لأن النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة. والأسماء الموصولة معارف وصلاتها كالأعلام، بدليل: «رأيت حفر بئر رمزاه»<sup>(١)</sup>.

وقال البصريون: لا يجوز ترحيمها؛ لأن الاسم النكرة لا يحض شعفاً معينه، والمراد بالنكرة أن يظهر التاديب عليه في نفعه على المدح، فيحصل التامني بذلك، فيحذف<sup>(٢)</sup> ما به من العصية، وذلك إنما يحصل بالمعرفة، لا بالنكرة. والأسماء الموصولة مهمة. فأنهت النكرة، فوجب أن لا يجوز تدبثها كالنكرة، وإن كانت الإشارة تقرب النكرة من المعرفة، إلا أنها /١٧/ باقية على إتمامها، والمدح إنما يتدبث ما عرف أسمائه وأشهرها

(٥) المسألة العادية والعموم هي الأصناف ٣٦٠

(١) الجمع ٦٧/٣. وإنما عاز لأن العلة نكرة معارف هي الشهرة كالمعلم

(٢) في الأصل تحذف. بالناء.

وكذا الأسماء الموصولة، وإن كانت محضصة بالصفة إلا أنها لا نحلو من جهة  
لأن تحصيلها إنما يحصل بالجعل، والجعل في أصلها تكرار، وتكرار  
واحد حذر من زعماء، غير مستصح، لأنه بمنزلة: واعبد المظليين، وهو شاذ  
بقاص عليه.

#### الحادية والثلاثون: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة التثنية على الصفة، نحو  
واربعة الطيريات. ومه قال يونس بن حبيب البصري وأبو الحسن بن كيسان. قد  
حار في المصنف إليه سبيل ما روي عن بعض العرب أنه صاغ  
جُمُوعًا أي قذحان، فقال: واجمُوعتي الشاميَّتين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن علامة السدبة إنما تلقى على  
يلحقه نية التثنية لمد الصوت، وليس ذلك موحوداً في الصفة، لأنه لا يلزم  
ذكرها مع الموصوف، فوجب ١٧٧/ أن لا يجوز. وما ذكره الكوفيون من  
نسخة الصفة بالمضاف إليه لا يُلَمَّ، لأنه لا يتم المضاد دون المضاد إليه،  
وليس كذلك الموصوف؛ فإنه يتم بلا صفة، وما روي عن بعض العرب  
واجمُوعتي الشاميَّتين، شاذ لا يعا به من قياس بوس به.

#### الثانية والثلاثون: (٢٢)

الاسم المفرد التكررة المعني به (لا) منصوب بها عن الكوفيين (٢٣)

(٢٤) المسألة ٥٦ في الإعراب ٢٦١ وشرح السيرافي على الكتاب ٥٧/٣ عن ابن الأثير  
لذكره معي الدرر ترمي ٢٦٥

(٢٥) في الأصل جحشان

(٢٦) في الأصل الشاميَّتين

(٢٧) المسألة ٥٣ في الإعراب ٢٦٦

(٢٨) أمالي الشعر في ٢٧٢/٢، والصحيح أنه مذهب الأئمة والمرد من البصريين.

المقتضب ٢٥٧/١، ٣٤٠، ٣٨٧، وأما سيره مذهب أنه معرف مقرب بلا شوب.  
الكتاب ٢٥/١، وهو مذهب الزحاحي، ويعرفه الحمل ٢٤٦، والرواح والسيرالي.  
الرمي عن الكافية ٢٣٥/١

لاكتفائهم بها عن الفعل من نحو: لا أحد رجلاً عندك، هي نحو لا رجل عندك

وعند البصريين أنه مبني على الفتح؛ لأن الأصل في قولك: لا رجل عندك، لا من رجل عندك، لأنه جواب لقاتل قال: هل من رجل عندك؟ فلما حذف (من) من اللفظ، ورقيت الكسرة مع (لا) تصبغت معنى الحرف، فوجب أن يبنى، وإنما بنيت على حركة لبني لها حالة تمكن قبل السكون، ونبت على الفتح، لأنه أحسن الحركات وقول الكوفيين أنه منصوب بـ (لا)، لأنه اكتفي به عن الفعل مجرد دعوى بلا دليل. فلو كان كما ١٨٠/ رعموا لكان متوناً.

### الثالثة والثلاثون: (٢٠)

أبني الله في القسم جمع (يميو) عند الكوفيين؛ لأنه على وزن (أفعل) وهو وزن يختص به الجمع دون المفرد.

وعند البصريين أنه ليس بجمع، بل هو اسم مفرد مشتق من البني. وليس بجمع يمين؛ لأنه لو كان جمعاً، لكانت ألفه قطع فتكون همزته وصلأ دليل<sup>(١)</sup> على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً.

### الرابعة والثلاثون: (٢١)

قال الكوفيون: يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، كما قال:

(٢٠) المسألة التاسعة والخمسون في الإحصاف ٤٠٤ وذكر ابن الدغاني في العرق ١٩٠/٢ أن همزتها عند الكوفيين قطع. وعند البصريين وصل شاء على حلاهم شاء على حمها أو إبراهيم

(١) في الأصل: دليل، وما صوته حصر الكون

(٢١) المسألة الستون في الإحصاف ٤٢٨/٢ وبسط العلاف المحوي لمحمد حبر العنواي

مَرْحَلَتُهَا مَرْحَلَةُ وَجْهِ الْقَلْبِ مِنْ أَبِي مَرْيَمَ (١)

وكفوله:

يُطْفَرُ بِحُورِيِّ الْمَرَامِ لَمْ يُرْغَ  
سَوَابِهِ مِنْ قُرْعِ الْكُتَيْبِ الْكَائِنِ (٢)

وكفوله:

مَا صَحَّ بِمَدْحٍ مَحَبَّتُهَا  
كَأَنَّ فُغْرًا رَسُومَهَا قُلُوبًا (٣)

وقال:

تَفَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ  
غُلَاتِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صَدُورَهَا (٤)

والنقد: غُلَاتِلَ صَدُورَهَا عِنْدَ الْقَيْسِ وَحَكَى الْكَائِنِ عَنِ الْعَرَبِ  
هَذَا غِلَامٌ وَاللهُ زَيْدٌ. وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: إِنْ لَتَجُرُّ  
تَسْمَعُ صَوْتَ وَائِلَةٍ رَهَاءَ، فَفُضِّلَ بِالْقَيْسِ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكَبِيرٍ  
مِنَ الْمُشْرِكِينَ تَنَلُّ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ» (٥) بِصَبِّ (أَوْلَادَهُمْ) وَجَزْرٍ (شُرَكَائِهِمْ)،  
وَفُضِّلَ بَيْنَ الْمُصَافِّ وَالْمُصَافِّ إِلَيْهِ يَقُولُهُ (أَوْلَادَهُمْ).

وَدَهَبَ الصَّرِيحُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالظُّرْفِ وَحَرْفِ الْجُزْ. كَقَوْلِهِ:

(١) مَلا حُرُوفَ الْمُصَافِّ ٤٠٦/٢، وَالْمُصَلِّ ١٠٢. وَشَرَحَ ابْنُ بَيْشَ ٦٩/٣ وَفَرَّجَ الْكَلْبَ  
٢٧١/١، وَالْحَرَامَةَ ٢٥١/٢، وَمَعْنَى الْعَرَاءِ ٣٥٨/١، ٨١/٢، مَتَحَنًّا.

(٢) الْبَيْتُ لِلطَّرِمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ، دِيوَانُهُ ٥٨٦. يُطْفَرُ بِحُورِيِّ الْمَرَامِ لَمْ يُرْغَ حُورِيَّةَ الْمَرَامِ شَوْحِ  
حُورِيَّةِ الْمَرَامِ، الْوَعْلُ الْمُعْمَلُ الَّذِي يَمُوزُ الْمَرَامِ وَالْكَائِنُ، مَعَ كُنَانَةٍ وَهِيَ حَمِيَّةُ السَّهْلِ  
وَالْأَصْلُ لِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ قُرْعِ الْكُتَيْبِ الْكُتَيْبِ، فَعْمَلٌ بِالْمَعْمُولِ بَيْنَ الْمُتَصَانِفِينَ

(٣) الْبَيْتُ فِي الْإِحْصَاءِ ٤٣١ وَاللَّسَانَ (مَحْطَطًا) بِلا عَمْرٍ  
(٤) الْبَيْتُ مِنْ الْإِحْصَاءِ ٤٣٨، مَلا حَزْرَ  
(٥) ١٣٧ / الْأَسْمَاءُ، وَالْفَرَاغَةُ فِي السَّعَةِ ٢٧٠



لَمَّا رَأَتْهُ سَأَلَتْهُ مَا اسْمُكَ فَبَيَّنَتْ

لَهُ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَانِهَا<sup>(١)</sup>  
وكما قال:

كَمَا تُجَنَّبُ الْكُتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا

يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>  
وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

هَمَّا أَخْرَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا إِخْلَافَ

إِذَا خَلَفَ يَوْمًا بِنُورٍ فِدَاعُهُمَا<sup>(٤)</sup>  
/ ١٩ / وقال ذو الرمة: <sup>(٥)</sup>

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنِي إِبْغَالَهُنَّ بَنَا

أَوَاخِرَ الْمَنِيِّ أَصْوَاتُ الْغَرَارِيجِ  
لأنَّ الظرف وحرف الجز يُنْشَعُ فيهما ما لَا يُنْشَعُ فِي غَيْرِهِمَا، (فَنَفِيتَا عَنْهُ  
مَا سَوَاهُمَا) <sup>(٦)</sup> عَلَى مَقْتَضَى الْأَصْلِ. وَقَوْلُهُ: «زَجَّ الْقُلُوبُ أَبِي مَزَادَهُ» يَرُودُ  
لِغَضِّ الْمَدَنِيِّينَ الْمُحَدِّثِينَ الْمَوْلَدِينَ، وَكَذَا كُلُّ مَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الشُّعْرِ،

---

(١) البيت لعمرو بن قيس. ديوانه ٧٣، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١. ٩٢. والإحصاء ٤٣٢  
وسأليهما: حل، كأنه اسمان جعلا اسماً واحداً (معجم البلدان ٦/٣)  
(٢) البيت لأبي حنيفة السيرفي وهو من شواهد سيبويه ٩١/١ وابن حني في الحصائص ٤٠٥/٣،  
والإحصاء ٤٣٢

(٣) في الهامش: وهي ذؤابت عذبة الحذرية [الصواب: الحذرية] وقيل عذرة الخشب  
وهي عارة الإحصاء ٤٣٤

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٩٢/١. والإحصاء ٤٣٤، ويظهر هامشه فيما يتعلق بالقاتل والمطاع

(٥) ديوانه ٩٩٦/٢. (أقاصيص) موضع (أصوات)

(٦) في الإحصاء ٤٣٥. (فَنَفِيتَا بِمَا سَوَاهُمَا) وقد فُحِرات الأصل على ما أثبت لإقبال الحروب  
المعجمة، وهذه القراءة: استقام السبيل، وهو يعني ما سوى الطرف وحرف الجر من الاتساع

هو، مع قلته وشدوده وسدوره لا يُعرف قائلوه. فلا يحسور الاحتجاج به وما  
حكى عن الكسائي وأبي عبيدة إنما جاز مع اليمين؛ لأنهم يدخلونها في  
كلامهم للتوكيد، ولهذا يُستمرها، إذا وقعت في مثل هذا الموضع. لعمري،  
لربانته في الكلام، ووقعها غير موقعها.

وأما القراءة في «قتل أولادهم شركائهم»<sup>(١)</sup> ولا<sup>(٢)</sup> يسوع الاحتجاج بها،  
لأن الإجماع معتد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظروف في غير ضرورة  
الضرورة، والقيد ليس فيه ضرورة، ولأن فصاحته أعجزت فصاحة كل فصيح

قال الخامس وابن الأنباري: وهذه القراءة محمولة على وهم / ١٩١/  
القاري، بها، إذ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتج بها أفصح الكلام،  
وإنما دعا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم)  
ساليه، وهو متوخه مع حفظ (أولادهم) فوجه إثبات الياء في (شركائهم)  
محروراً [على]<sup>(٣)</sup> أنه بدل من (أولادهم)، لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في  
السبب والعيث وسائر الأحوال، وهذه هي قراءة أهل الشام.  
وأما قراءة ابن عامر فلا وجه لها في القياس، والله أعلم.

الحامسة والثلاثون: ١٥١

ذهب الكوفيون إلى حوار إصافه الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان  
بدليل قوله عمر وحلي: «ودار الآخرة»<sup>(٤)</sup> و«حب الحصيد»<sup>(٥)</sup> وأشباهه.

وزعم الصيرميون إلى معناه، لأن الإضافة يرواد بها تعريف الجنس

١٣٧ (١) / الكلام

(٢) هي الأصل: «ولا» من الغاء في حوار (الشام)

(٣) رسالة اقتصادها السابق

(٤) المسألة ٦١ في الإصناف ٣٦

(٥) «ولدار الآخرة» جزء من ١٠٤ / يوسف، ٣٠ / الحل

(٦) ٩ / ق

والتخصيص، والشئ لا يتعرف نفسه ولا يتخصص، ولو كان كذلك لم يَضَفْ، والآيات التي استشهد بها الكوفيون محمولة على حذف المضاعف، فهي إضافة وصف وحذف. والله أعلم.

السادسة والثلاثون: (٥٠)

/٢٠/ في (كلا وكلتا) عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، تنية لفظية ومعنوية، فأصل (كلا): (كل)، فحَقَّقَتِ السلام وِزَبَدَتِ الألف للثنية، وِزَبَدَتِ أثناء في (كلتا) للثانيتين، والفهما كالف (الزيدان) و(العُمَرائ)، وِزَبَدَتِ الـون منهما، لملازمتها الإضافة، كقوله تعالى: ﴿كُلْنَا الْحَبْنَ أَتَتْ أَكْلَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، ولم نقل: آتَا. قال:

في كنتَ رجلِها سلامى واحدة  
كلتاها مضرنة بزاندة<sup>(٣)</sup>

وعند المصريين أن بهما إفراداً لفظياً، وثنية معنوية، وأن الفهما كالف (عصاً ورحى)<sup>(٤)</sup>، لأن الضمير نارة برة إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، ونارة مثني حملاً على المعنى، كقوله تعالى: ﴿كُلْنَا الْجَبْنَ أَتَتْ أَكْلَهَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقال الشاعر،

كلاهما حين جذّ الجزى بيهما  
فد أقلما، وكلا أنفيهما وأبي<sup>(٦)</sup>

(٥٠) المسألة الثانية والسبع في الإنصاف 239

(١) معاني الفراء ٢/١٤٢، ١٤٣

(٢) ٣٣ / الكهف

(٣) بلا عرو في معاني الفراء ٢/١٤٢، والمدغم والمثبت لاس الأساري ٦٧٤

(٤) في الأصل (عصاً ورحاً ورحى)

(٥) ٣٣ / الكهف

(٦) الست للمردق، ديوانه

وهذا هو الأصح عند المحققين. وإنما انقلبت بناءً في إصاها إلى  
المضمر في حال نصبه والخبر تشبيهاً - (إلى) و(على) لئلا ليرما الإصا  
/ ٢٠٠ / ففعل لهما في حال الأفراد حفظاً، وفي حال التثنية حفظاً. فهما في  
حال إصاها إلى المضمر كالمعز، وإلى المضمر كالمثنى، وقطع الحريري  
رحمه الله بأنهما معززان قال: ولا يجوز أن يخبر عنهما إلا بمعز.

#### السابعة والثلاثون

ذهب الكوفيون إلى جوار إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمحاط  
مستدلين بقول الله تعالى: ﴿لَجَمْعَتُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ لا ريب فيه، الذين  
حسروا أنفسهم<sup>(١)</sup>، فالراء (الذين) بدل من الضمير الذي هو الكاف  
والجم في (لجمعتكم) في موضع نصب<sup>(٢)</sup>، ويقول الشاعر:

وما ألفيتني جلبي مضاعاً

و (جلبي) في موضع نصب بدلاً من الجاء في (ألفيتني)

وذهب البصريون إلى أنه لا يبدل ميمها، لأنه  
الآية مرفوع على الابتداء<sup>(٣)</sup>، وجبره (فهم لا يؤمنون)، والبيت شاذ، وقائله  
غير معروف، والله أعلم.

#### الثامنة والثلاثون

ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة المنادى يجوز أن ينادى / ٢١ /  
بغير حرف النداء استدلالاً بقول الشاعر:

(١) / ١٢ / الأندلس

(٢) مذهب الأعمش كما في: مشكل أعرف القرآن ٢٤٧/٦ والفرطبي ٣٩٦/٦

(٣) الشكل والفرطبي. وهو مذهب أحمد الوهبي. وهو مذهب المعز

إذا هَمَلْتُ عَيْنِي بِهَا قَالَ صَاحِبِي :  
لَيْسَ بِكَ ، هَذَا لَوَعَةٌ وَغَرَامٌ<sup>(١)</sup>  
ومعناه : فيما قالوا : لَمَنْبُكْ يا هذا .

وقال البصريون : لا يجوز أن يحذف حرف النداء من (هذا) وسجوة<sup>(٢)</sup> ،  
كما قد متناه وإنما يجوز في العلم والمصاف وأي الموصولة ، مثل : أيها ،  
ولمَنْبُكْ هذا في البيت متأول . وقطع الواحدي رحمه الله في (وجيره) بما ذهب  
إليه الكوفيون<sup>(٣)</sup> ، وأنه ينافي بغير حرف مستندلاً بقوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ  
هَؤُلَاءِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، قال : معناه : يا هؤلاء .

#### التاسعة والثلاثون :

ذهب الكوفيون إلى أنه يحذف حرف النداء من اسم الجسر كقولهم .  
«أطرق كراه»<sup>(٥)</sup> وداعتد مخروق<sup>(٦)</sup> ، وأصح ليل<sup>(٧)</sup> .

وقال البصريون : لا يجوز لأنه لا يحذف حرف النداء من الحرة  
وهذا الذي استدلوا به شاذ لا معمول عليه<sup>(٨)</sup> . وفي «أطرق كراه» شذوذان .  
[أحدهما]<sup>(٩)</sup> : حذف حرف النداء ، والثاني : الترخيم<sup>(١٠)</sup> .

(١) البيت لدى الرمة عيان من عفة . ديوان ١٠٩٢/٣ . شرح الكافية الشاف ١٢٩١/٣ . المسند  
٤٨: ١٠ لها . مثلك

(٢) في الأصل سجوة

(٣) إليه ذهب ابن مالك في شرحه على الكافية الشاف ١٢٩١/٣

(٤) حرة من الآيات ٦٦ / آل عمران ١٠٩ / البقرة ٣٨ / محمد

(٥) شرح الكافية الشاف ١٣٦٠/٣ . وضع الهوام ٨٠/٣

(٦) المسند ٢/٨٥

(٧) المسند ٢/٨٥

(٨) سطر الكتاب ٣٢٦/١

(٩) يادد تنصهاها السابق

(١٠) سطر شرح الكافية الشاف ١٣٦٠/٣

الأريمون :

قال البصريون إذا كان الاسم / ٢١٦ ب / العلم المقرد المتأدي موصوفاً  
بـ (اس) مصافاً فالمختار الفتح <sup>(١)</sup> ، إلا الميرد <sup>(٢)</sup> ، ومنه :

يا حكمم بن المذير بن الحارود

وقال الكرميون : إن الصم هو المختار ، وهو الأحسن المختار علي .

لأنه اسم علم ولي حرف النداء

الحادية والأريمون :

ذهب الكرميون إلى أنه يجوز فتح العلم المقرد المتأدي الموصوف بـ  
(ابن) بحر : يا ربك القاصي <sup>(٣)</sup> ، وأنشدوا :

لما كتب بن سامة واسل سعلني

لأعود منك يا عمر الحارود <sup>(٤)</sup>

بفتح (عمر) .

ومذهب البصريين أنه ينبغي فيه الصم . وهو الصحيح . بل ما عدا

---

(١) الكتاب ٢١٣/١ . والمساعد ٩٤/٢ . وقال ابن جني : والفتح أكثر في كلامهم ونحو  
القباس . وقال ابن السراج في أصوله ١٢٢/٢ : ولو نكت ما حكم بن الميرد كان خطأ  
وبلأ مقروء

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٠٩٧/٣ . ١٢٩٨ . له قال : ولو قال ( يا حكمم بن الميرد ) كان خطأ .  
المقصد ٣٣١/٢

(٣) يـ لـ رـ زـ هـ العجج . نـ بـ هـ ١٧٥ . وهو من شواهد حسرية ٣١٢/١ . وشرح المقصد  
٥/٢ . ( شرح الكافية الشافعية ١٢٩٧/٣ . والمقصد ٢٣٢/١ . والمساعد ٩٤/٢ . والأصوب  
٤٢/٢ )

(٤) بصر الجمع ٤٤/٢

(٥) اليـ لـ حـ رـ وـ ( حسرية ) ١٣٢ . وهو من المقصد ٢٠٨/٢ . ومنه أحسن في المعنى  
٢٤/١ . وهو في الجمع ٥٢

نحو: (و) (عمر) في البيت لا يُعرف فيه غير الضم<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

#### الثانية والأربعون: (٢٤)

ذهب الكوفيون والأخفش والفارسي وأبو القاسم بن برهان إلى جواز منع التعريف للضرورة في الضم، كما كان قبل الضرورة، ومنعه سائر البصريين، والأصح الأول. ولا حاجة للبصريين فيما قاله؛ لأنه قد جاء في أشعارهم كثيراً. والله أعلم.

#### الثالثة والأربعون:

/٢٢٢/ الاسم الواقع بعد (لو) وشبهه، عند البصريين، مبتدأ، ثم قيل: لا خير له، وقيل: له خير محذوف، نحو<sup>(٢)</sup> «لو ذات موارٍ لطمتني»<sup>(٣)</sup>. ومدح الكوفيين، وتعميم الزمخشري وابن مالك وغيرهما، أنه فاعل فعل (لست) مقدراً. والله أعلم.

#### الرابعة والأربعون:

بحرر في ثنية الممدود الذي همزته بدل من ألف التانيث وجهان عند الكوفيين<sup>(٤)</sup>.

إبدال الهمزة واوًا، وإفادها على حالها، نحو: حمراوان وحمراءان، وعبروان [وعبروان]<sup>(٥)</sup> وعنواان. وحكي الكسائي أنه حمرايان.

(١) انظر الجمع ٣ ٥٤

(٢) حكاية ١٠ من الإحصاء ٩٩٣

(٣) انظر الأصل وسمه

(٤) انظر لامي عند ٢٦٩

(٥) مقصد والممدود لمالي ٢٧٠، ٢٧١

(٦) لغة دحمانا لسان

ومذهب المصريين أنه بحسب تغيير همزته نقلها وإداء وفي كلام ابن ماسد  
ما يعصده ما قاله الكوفيون والله أعلم

#### الحاشية والأربعون

مع المصريين تقديم<sup>(١)</sup> معمول التابع على المتبوع، فلا يجوزون نحو:  
هذا طعامك رجل أكل، ولا: زيداً قُتِّضَ فصرنت، في قولك: هذا رجل أكل  
طعامك، وقُتِّضَ فصرنت زيداً لأن التابع كالجزء من المتبوع، والحر لا  
يجوز أن يقدم على الكل، ولهذا انفقوا على منع تقديم التابع على المتبوع.  
فكذا ما مر جزء منه، وأحازه الكوفيون، ووافقهم الزمخشري رحمه الله في  
تقديم معمول الصفة على الموصوف فقط، فعلى في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾  
في أنفسهم قولاً بليغاً<sup>(٢)</sup> بصفة القول<sup>(٣)</sup>.

وفاء أبو حيان وابن هشام المصري: الأولى أن يجعل «في أنفسهم»  
متعلقاً بـ(قُلْ).

وما قاله الزمخشري أحسن وأرجح. والله أعلم.

#### السابعة والأربعون

قد تركوا الضمير المنصوب والمجرور المتصلين<sup>(١)</sup> بالضمير المرفوع  
المنفصل، فإن كان المنفصل منصوباً، نحو: رأيتك إياك، فهو عند المصريين  
بدل. وعند الكوفيين تأكيد له، وأحناؤه ابن مالك: لأن نسبتها كنية  
المنفصل المرفوع مع المتصل المرفوع، فليكن الحكم واحداً، وهو المخار  
عندي، وأشار أبو حيان إلى ترجيحه.

(١) في الأصل: «من تقديم».

(٢) ٦٢ / النساء

(٣) الكتاب ٦ / ١٠١

(٤) في الأصل: المتصلان



الف (ذا) الإشارية عند الكوفيين زائدة؛ لأنها قد تسقط في مواضع.

وقال البصريون: ليست زائدة، بل هي متغلبة عن (باء) هي عين، واللام ياء أخرى هي<sup>(١)</sup> محذوفة، لأنها تعود كذلك في التصغير، لأن التصغير برة الشيء إلى أصله. وفيه كلام /٢٣/ كثير مسوط في الشروح المبسوطة، فأعرفه. والله أعلم.

الثامنة والأربعون: (٢٠)

قال الكوفيون: نوكبد النكرة بعير لفظها جائز، إذا كانت موقفة محدودة، والنوكبد من ألفاظ الإحاطة، نحو: صُنَّتْ شهراً كله؛ لأن الشهر موقت يجوز أن تصوم في بعضه. وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لكنه شاقه أن يبل: ذا رجب  
باليت عمدة حول كله رجب

ومثله قبله:

ثلاث كلهن فنلت عمدا  
مأخزي الله وابعة نمرود<sup>(٣)</sup>

وقوله:

قد صرّبت النكرة يوماً أجمعاً<sup>(٤)</sup>

ودهب البصريون إلى معه مطلقاً؛ لأن النكرة شائعة ليس لها عين ثانية،

(١) كذا في الأصل، ولا أرى لها موقفاً

(٢) المسألة الثالثة: السنون في الإنصاف ٢٥٦.

(٣) عند الله من مسلم من حبيب الهدى، والبيت في الإنصاف ١٥١، وأوضح المسالك ٢٢/٣

(٤) من شواهد مبدئه ٢٢/٦ ملاحظ

(٥) المنظور في الإنصاف ١٥٤، وأشرح عمدة الحافظ ٥٦٥

فمن يفتد، لأن تأكيده ما لا يعرف لا قاله، فإنه يدل على حمرة  
 وشبهه. والله يدل على الشمس، المحصن. وذلك واحد / ٢٣٣  
 صفة أخرى. ولا مصلح تركيده. وهذا أصح وصف السكره بالمعرفة، والعدو  
 السكره. لأنه لا يصح على أن الرواية

### عنده جاري كله رحل

وعلى أن قول ثلاث كلهن قتلت عقدها متداً ثانٍ أو [هـ] معبراً  
 معبراً<sup>(١)</sup> مقدر. وقوله: يوماً أحدها لا يعرف قائله. فلا يفتح به. وإن  
 كانت على ما أذعوه. فهي شاذة قليلة لا يقاس عليها. ولا تغير الموضع  
 الصحيح. والله أعلم.

### التاسعة والأربعون<sup>(٢)</sup>

قال الكوفيون، ونعمهم قطرب ديونس والأحقش<sup>(٣)</sup>: يحوز العطف على  
 الضمير المحرور<sup>(٤)</sup> من غير إعادة العامل لمحبه كثيراً في القرآن والحديث  
 والشعر. نظماً ونثراً. محرقاة فتادة. ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف.  
 والأعمش، وحمزة الزيات، وإبراهيم النخعي، والحلي. ورواية الأصمعي  
 عن عبد الواو. والأرحام<sup>(٥)</sup>. وقال الشاعر:

(١) الله عطفه في الأصل

(٢) في الأصل معقول

(٣) السلك ٦٥ في الإصناف ٢٦٢. ويظهر القرطبي ٦٢٢/٥

(٤) الجمع ٢٦٨/٥ سدى قطرب

(٥) ويذكر كلمة (المحذوف) محل (المحذوف) سورا في الأصل.

(٦) ١ / الساء السعة في القراءات ٢٤٦ فقرأ حمزة وحده (الأرحام). حفصاً والقرطبي  
 ٢/٥ وقرأ إبراهيم السجق وقتادة والأعمش وحمزة (الأرحام) بالانفص

فما بك والابام من عجب<sup>(١)</sup>

ومنع ذلك البصريون؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، ولأن  
المضمر عوض من / ٢٤ / الثنتين، فينبغي ألا يجوز العطف عليه كالثنتين.

قلت: الأرجح مذهب الكوفيين هنا، وصححه ابن مالك وغيره، بدليل  
قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾، وكقوله: ﴿وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٢)</sup>. وحكى  
نظرب: ما فيها غيره وفروقه. وحجة البصريين ضعيفة منتقضة. والله أعلم.  
الخسوف (٣):

قال الكوفيون: يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار  
الكلام من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقامه<sup>(٤)</sup>، ودليله قوله تعالى: ﴿ذَوِي بَرَةٍ  
فَأَسْتَوِي. وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾<sup>(٥)</sup>. وقال الشاعر:

لُتْ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَعَرْتُ نَهَادِي

كَيْمَاجِ الْخَلَا نَعْتَفْنَ وَمَلَا<sup>(٦)</sup>

وقال البصريون<sup>(٧)</sup>: لا يجوز، إلا على فتح، أو في ضرورة الشعر، لأنه  
يصير بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز. وهذا هو الأصح.

وقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَوِي وَهُوَ﴾، فإن الواو واو حال، وليست واو

---

(١) حرم من بيت استشهد به عليه ٣٩٢/١ ولم يعرفه وتعامه

فاليوم تَرْتَتْ تَهْجُونَا وَتُعْصَا فَاذْهَبْ

(٢) ٢١٧ / النقرة - ﴿بِالْيَمِينِ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾. فقال له كبير، وهذا عن سبل الله وكفر به

والمسجد الحرام ﴿...﴾

(٣) المسألة ٦٦ في الإنصاف ٤٧٤

(٤) الرحبي على الكافية ٢٩٥/٤

(٥) ٦، ٧ / الحم

(٦) البيت لعمر من أبي ربيعة، ديوانه ٤٩٨، وهو من شواهد سوية ٣٩٠/١

(٧) الكتاب ٣٨٩/١، ويظهر النقرة والتذكيرة ١٣٩/١

عطفه، وما استشهدوا [به] من ضرورة الشعر لا يفاس عليه، ولا يؤخذ  
وانه أعلم.

/ ٢٤ ب / الحادية والخمسون<sup>(٩٠)</sup> :

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل مك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر،  
لأن (مك) فيه قامت مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة،  
مكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة.

وذهب البصريون إلى حواز صرفه؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف،  
وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب معروفة، وإذا اضطر الشاعر إلى  
صرفها صرفها، مع أن بعضهم لا يجوز منه الأسماء من الصرف في الشعر،  
كما تقدم، وليست (من) قائمة مقام الإضافة؛ لأنها لو كانت كذلك، كما  
زعموا، لوجب أن يدخله الحر في موضع الحر، كما إذا دخلته الإضافة،  
سئل ما قالوه.

الثانية والخمسون<sup>(٩١)</sup> :

ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبني، لأن الألف واللام دخلتا على عمل  
ماضي، لأنه من (آن - يشين)، إذا حان<sup>(٩٢)</sup>، ونقي الفعل على فتحته، لأنها  
بمعنى (الذي)، لأنها قد يقوم مقام (الذي) لكثرة الاستعمال، فلما  
للتخفيف.

وذهب البصريون / ١٢٥ / إلى أنه مبني، لأنه شابه اسم الإشارة؛ لأن  
الألف واللام، هنا، دخلتا بمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر<sup>(٩٣)</sup>، فصار معنى

(٩٠) المسألة ٦٩ من الإنصاف ٢٨٨

(٩١) المسألة الحادية والسبعون من الإنصاف ٥٣١

(٩٢) وهو قول الثراء كلها في أن يعش على المنفصل ١٠٣/٤

(٩٣) ومذهب المؤيد والبرمبشتي جبر هذا إذ ذهبوا إلى أنها ليست قسماً للحرف سب لرواها  
لمعرب سطر شرح المنفصل ١٠٣/٤

نولك: الآن: هذا الوقت. فسأية اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني، فكان مثله، فأعرفه. وقول الكوفيين إن الألف واللام فيه بمعنى (الذي) لا يصح.  
الثالثة والخمسون: (٥٠)

قال الكوفيون: الاسم في (ذا) و(الذي) الذال وحدها<sup>(٤١)</sup>، وما ريد عليها فهو تكثير لها؛ لأن ما عداها قد يُحذف كثيراً.

وقال البصريون: كلُّها اسم؛ لأنه لا يحوز أن يكون الاسم ساكناً متحركاً، ولأن كل واحد منهما كلمة واحدة منفصلة من غيرها، فلا يحوز أن يُنبأ على حرف واحد.

الرابعة والخمسون: (٥٠٠)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (هي) و(هي) الهاء وحدها<sup>(٤٢)</sup>، لأن الباقي قد يُحذف.

وذهب البصريون إلى أن الكل اسم، لأنه صمير مفصل، والضمير المنفصل لا يحوز أن يكون حرفاً واحداً، بل لا يذ من الاستداء بحرف والوقوف على حرف، وإنما يُحذفان في التثنية والجمع / ٢٥ب /؛ لأنهما مُرتجلان مُحترعان.

الخامسة والخمسون: (٥٠٠٠)

مذهب الكوفيين أن الياء والكاف والهاء في (لوي) و(لولاك) و(لولا) - في موضع رفع<sup>(٤٣)</sup>، بدليل وقوع الظاهر مرفوعاً في موضعها وإليه ذهب

(٤٠) المسألة الخامسة والثمانون في الإصناف ٦٦٩.

(٤١) الهمع ٢٨٣/١، وذهب القراء إلى أن أصل (الذي) ذا المشار به.

(٥٠١) المسألة ٩٦ في الإصناف ٦٧٧.

(٤٢) وإليه ذهب أيضاً الزجاج وابن كيسان الهمع ٢٠٩/١.

(٥٠٠٠) المسألة ٩٧ في الإصناف ٦٨٧.

(٤٣) معاني القراء ٨٤/٢.

ومذهب البصريين أنها في موضع حزم. (لأنها لا تكون) (٢) علام  
لمرفوع. والنسك بما لا يظير له في كلامهم محال. فوجب أن ينسك  
بالظير. والصحيح مضطرب في هذه المسألة. والأرجح عندي. ها. مذهب  
الكوفيين لما ذكرناه. ولأنه قد تستعد علامة لعلامة.

## السادة والخمسون: (٣)

مذهب الكوفيين في مثل قولهم: قد كنت أظن أن العقر أشد لعة  
من الزبور. فإذا هو إياها فيما أتى بعد (إذا) الفجائية: أن يأتوا بالصير  
المفصل المنصوب بعد مرفوعه: لأنها ظرف للمماجاة. فعملت عملاً  
(وحدث) ونسبه.

ومذهب البصريين أنه لا يحوز فيه إلا المرفوع. فيقال: فإذا هو هي.  
ونحوه: لأن (هي) مرفوع بالابتداء. ولا بد له من خبر. فتعين أن يكون ما بعد  
مرفوعاً ٢٢٦/ على الخبر. وهذا هو الصحيح. والنصب غير جائز بوجه من  
الوجوه. وهو (١) غلط صريح. وخطأ قبيح. وما استدلوا به من الحكاية الجارية  
بين سبيويه والكساني. وموافقة العرب للكساني غير متبع؛ لأنه جعل للمرب  
خُفْلَ على متاعه الكساني. فلا تصدقوا التهمة. وقد سطها الأئمة في كتبهم  
المطولة. وهذا المختصر لا يحتمل التظليل. فلنطلب. وممن ذكرها ابن  
هشام في كتابه مغني اللبيب (٤). وابن الأنباري. وغيرهما

(١) شرح السيامي ٢٥٢/٣ عن ابن الأنباري من كتابه الإنصاف. ٢١٣

(٢) في الأصل (لأنها لا تكون).

(٣) السال التاسع والستون في الإنصاف ٧٠٢

(٤) نقلها في الأصل (بل حذا) وهي زيادة جاءت سهواً  
٩٣/١ (٥)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ التضمير المتفصل الواقع بين المبتدأ وخبره،  
ونبيهه يُسمى عماداً<sup>(١)</sup>، وحكمه في الإعراب حكم ما قبله، أو بدل ما قبله.

وذهب البصريون إلى أنه يُسمى فصلاً لفصله بين المبتدأ وخبره، ولا  
موضع له من الإعراب، لأنه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير.

#### الناطقة والخمسون: (٥٠)

قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعُنَّ مِنْ كُلِّ فِئَةٍ آيَةً﴾<sup>(٢)</sup>،  
الرحمن عينا<sup>(٣)</sup> (أي) [في]<sup>(٤)</sup> (أيهم) معرب منصوب بالفعل الذي قبله،  
لأنه قد / ٢٦ب / فريء بالنصب (أيهم)<sup>(٥)</sup>.

قال البصريون إنه مبني على الضم لوقوعه موقع حرف الجر أو الاستفهام  
أو الاسم الموصول فبني تشبيهاً بـ (فل) و(بعد)، وهو وصلته في موضع  
نصب.

#### الناطقة والخمسون: (٥٠)

مذهب الكوفيين أنَّ أسماء<sup>(٦)</sup> الإشارة قد تكون بمعنى (الذي)، لمجيئها

(٥٠) المسألة الث في الإصناف ٧٠٦.

(٤١) اس يبيش على المفصل ١١٠/٣.

(٥٠١) المسألة ١٠٢ من الإصناف ٧٠٩.

(٢١) ٦٩ / مرسم

(٣) زيادة اقتضاها السياق

(٤) معاني المراء ٤٧/١، ٤٨.

(٥٥٥) المسألة ١٠٣ من الإصناف ٧١٧.

(٥١) من الأصل الأسماء.

في القرآن في قوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء، جناتكم عنهم﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﴿ها أنتم﴾<sup>(٢)</sup>

وعند الصيرفي أنها لا يكون معنى (الذي)، بل هي ملحق أصناف  
مستكنا بالأصل، واصحاباً للحال، كما تقدم في نظره

وأما قوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ (هؤلاء) منصوب بالمجمع على  
الإحصاء أو التأكيد (هأنتم)، أو ماضى مفرد، وقوله: ﴿وما نلك بيبك﴾  
فإنه إشارة بمعنى (هذه)، والتقدير أي غيب، هذه بيبك، فأعرفه، فقصت.

السنون. (١٥)

وهو الكوثر إلى أن الاسم الظاهر الذي فيه الألف واللام قد يوصل.  
كما يوصل (الذي)، فكقوله

لعمري لأنت البيت أكرم أهله

وأخذ في أميائه<sup>(١)</sup> بالأصائل<sup>(٢)</sup>

١٤٦/ وهو كثير في أشعارهم.

وذهب الصيرفي إلى معناه: لأنه يدل، على معنى مخصوص في نفسه  
مخلاف (الذي)؛ فإنه لا يدل إلا بصفة متضمنة صميرة.

وأما قوله: «أكرم أهله»، فهو إما خبر ثان أو وصف للبيت منه لا يدل

(١) ١٠٩٤/ في الساء

(٢) في الأصل

٢٠ ٩٧ (٣)

(٤) المسألة الرابعة بعد المئة في الإحصاء ٧٢٢

(٥) في الأصل أمه صاحب

(٦) البيت الذي تؤد الهندس

٧١٢/٢

(٧) (وأنزل) مرصع (وأنزل)، (وأنزل)



على معهود. وهذا هو الصحيح. وقول الكوفيين غلطٌ.

#### الحادية والستون: (٥٦)

مذهب الكوفيين أن اسم الإشارة أعرف من العلم، لأنه لا يقبل التكرير، والعلم يقبله في الشبهة، ونحوها؛ ولأنه متعريف بنفسه، والعلم متعريف بغيره؛ ولأنها تتعرف بشئين أيضاً، بالعين والقلب، والأعلام إنما تتعرف بالقلب، وما تعرف بشئين أعرف مما يعرف بشئ واحد.

ومذهب البصريين أن العلم<sup>(١)</sup> أعرف، لأنه إنما وضع لشيء معين لا يقع على غيره، فأنشبه ضمير المتكلم. ولأن تعريف العلمية لا يفارقها معدومة كانت أو موجودة، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم. وهذا القول هو الأول. وصححه الجمهور منهم، لأنه لو اجتمع مع الإشارة ما عسى أن يحتج من التعريفات / ٢٧ب / لكان ذلك لا يزيدها على تعريف العلمية. لأن العلم له مجموع صفات، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفات، ولا تكون الأعلام للإشارة صفات. فقد صارت أسماء الإشارة تابعة للأعلام، فوجب أن تكون الأعلام أعرف منها. وبالله التوفيق.

#### الثانية والستون: (٥٧)

ذهب الكوفيون إلى أن علامة الثبوت في مثل: حائض، وطائفة، وحامل، إنما خذفت لاختصاص المؤنث بذلك؛ لأن علامة الثبوت إنما بُجاء بها في الأصل للفرق بين المدكر والمؤنث، ولا اشتراك بينهما في هذا الموضع، فلم يُخَفَّجْ معه إلى علامة تأنيث؛ لاختصاصه بالمؤنث.

(٥) المسألة ١٠١ في الإصناف ٧٠٧

(١) مذهب سيبويه كما في الإصناف ٧٠٧ أن أعرف المعارف هو المصدر

(٥٧) المسألة ١١٦ في الإصناف ٧٥٨

ودعت البصريون [إلى] (١١) أنها إنما خلقت، لانه إنما أريد به (١٢) السكت  
والإضافة، ولم يرد به القمل كأنه فعل ذات طلاق، وذات حبص. ولما كان  
على معنى السب نصت معنى المصدر فلم تلحقه علامة التثنية، وحملوه  
على المعنى. كأنه قيل: شي، خالص.

وقول البصريين هو الصحيح. وقول الكوفيين منتقض بما جاء كذلك مما  
يشترك فيه المذكر / ١٢٨ / والمؤنث، قالوا: ناقة ضامر وجمل ضامر، وجمل  
بازل وناقة بازل، وهذا كثير، وقد أفرد الأصمعي له كتاباً. قال الأعشى (١٣):

عهدي ساهي الحبي قد شربلت  
ببضا: مثل المهرة الضامر

ويقوله تعالى: (يوم يرونها تذهل كل موضعة عما أرضعت) (١٤). وشبهه  
مما جاء كثيراً.

ومما يدل على ذلك قولهم: رجل لاجئ ونامر ورامح، أي: ذو نمر  
ولبن. أي: صاحب ذلك، مما لا يصح حمله إلا على النب؛ وإلا لؤخت  
إسقاطه من كل ما يجري على الفعل.

الثالثة والستون: (١٥)

قال الكوفيون: الاسم المقصور إذا كثرت حروفه تنسقط ألفه في التثنية  
تخفيفاً، والاسم الممدود ينحذف حرفاء الأحران (١٥) تخفيفاً لما كثرت الحروف  
فيها.

(١٦) زيادة غنصها السابق

(١٧) لعل البصري يعدد على الرسم خالص . . . أو المؤنث.

(١٨) ديوان ١٣٩

(١٩) ٦ / الحج

(٢٠) المسألة ١١٠ من الإنصاف ٧٥٤

(٢١) لعل الإسلام - الأحران

وقال البصريون: لا يجوز أن يُحذف منه شيء، لأنَّ التثنية وودت على لفظ الواحد، فيبني أن لا يُحذف منه شيء. قلَّت حرورته أو كُثرت. وهذا هو الصحيح، إذ كثرة الحروف لا تكون علّة موجبة للحذف قياساً / ٢٨٨ب/ إنما تُوجد في الفاظ بسيرة مسموعة لا يُقاس عليها على خلاف الأصول والقياس. فأعرفه نقيب إن شاء الله.

#### الرابعة والستون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى جواز مدّ المفصّل في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأنخس لمجيئه في أشعارهم كثيراً.

وذهب البصريون إلى منعه: لأنَّ المفصّل هو الأصل، ومنه يؤدي إلى رده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وإنما يجوز ضرورة قصر الممدود؛ لأنّه يؤدّي إلى الأصل، وهو كالحلاف في منع صرف ما ينصرف، كما تقدّم. والله أعلم.

#### الخامسة والستون:

إذا كان الاستثناء من غير موجب، وكان متصلاً، قلنا بالأرجح في اتباع المستثنى منه، فإنّ إتباعه على بدل بعض عند البصريين، كقوله تعالى: ﴿مَا تَعْلَمُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup>، و﴿وَلَا تَلْمِزُوا﴾<sup>(٢)</sup> يَلْمِزْتُ أَحَدًا مِنْكُمْ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من رجع، وهذا هو الصحيح المشهور عند الجمهور.

وقال الكوفيون: هو عطف بيان. وقد قال بعض الكوفيين: إنّه معطوف / ٢٩٩ب/ (إلا)، وجعل (إلا) حرف عطف وهو ضعيف لا تعريب عليه

(٥٠) المسالك ١٠٩ في الإصناف ٧٤٥

(١) ٦٩ / النساء

(٢) في الأصل: لا

(٣) ٨١ / مود.

## السادسة والستون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أُضيف إلى فعلٍ معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَبْتِغُ الصَّادِقِينَ صَدَقْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ١. وكقول الشاعر:

نَدْعُ مَا نَدْعُكَ مِنْ مُلِمِّي عَلَى حِينٍ<sup>(٣)</sup> التَّوَّاسِلُ غَيْرُ دَانٍ<sup>(٤)</sup>

وذهب البصريون إلى أن الأعراب واجب فيه.

ومذهب الكوفيين أسلم وأرجح. والله أعلم.

## السابعة والستون :

ذهب الكوفيون إلى أن (كلام) و(كلنا) يجوز أن يُضافا إلى النكرة المختصة، كما حكى: كلنا جاريتم عندك، مقطوعةً يذهبها أي. نازكة للغزل، نحو: كلا رجلين. وكلا أمرأتين. وهو خطأ.

وقال البصريون: لا يجوز أن يُضافا إلا إلى معرفة. وهذا هو الصواب، كما ورد / ٢٩ ب / في الكتاب. والكلام فيه قريب من الكلام في تأكيد النكرة.

## الثامنة والستون :

حكى الكوفيون رفع (غُدُوهُ) بعد (لَدُنْ) على إضمار (كان) نامةً، وهذا

(٥٠) المسألة هي أوضح المسالك ٢٠١/٢

(١) ومها نواعيج

(٢) ١١٩ / السابقة وذكر الغيري أن اختلاف النقاد في قراءة (يوم) ومما أوصى عليه على دفع

(٣) في الأصل - حصه - محرف (تفسير الطبري ٧ / ١٤٠ - ١٤١)

(٤) ثبتت في أوضح المسالك ٢٠١/٢

لا يعرفه البصريون، ولا يجوزونه، وانفقوا على أنها منصوبة. والجزم  
القياس.

ونصبها<sup>(١)</sup> إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على  
إضمار (كان) ناقصة واسمها<sup>(٢)</sup>.

### التاسعة والستون :

ملحظ البصريين أن اسم المصدر إذا كان غير مُتَمَى مضمراً<sup>(٣)</sup>، لا  
يجوز [أن يعمل]<sup>(٤)</sup>، لتقصاذه عن الفعل؛ لأنه في العمل فرع عليه.

وقال الكوفيون: يجوز أن يعمل، وكذا البغداديون، وعليه قوله: ﴿ولولا  
ذُنُفُ اللَّهِ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>(٥)</sup>. ونُقِلَ عكسه، كنوله:

فَرَعَ الْفَوَائِدُ<sup>(٦)</sup> أَفْرَافُ الْأَبَارِينِ<sup>(٧)</sup>.

السبعون : (٥٠)

قال الكوفيون: ما التعجبية، إسم معرفة ناقص / ٣٠ / بمعنى (الذي)،  
وصلتها ما بعدها<sup>(٨)</sup>. وهو ضعيف. والصحيح ما قاله البصريون، وهو أنه

(١) فله في الأصل . (ونصبها على القياس). وهي عبارة متحيزة وممة أو سهواً.

(٢) في الأصل : (اسمها). ولا بد من الدوال للسياق.

(٣) أي . يُصَرِّفُهُ الْفَاعِلُ.

(٤) زيادة بقصبتها السابق.

(٥) ح. ٢٥١ / الفقرة ٤ / ٤١ / الحج.

(٦) في الأصل : الموافق. تحريف.

(٧) عَجْرِيَّتْ لِلأفْئِرِ الْأَسْدِيِّ واسمه المعيرة بين الأسود، كما في اللسان (قفز)، ومصدر: أَيْبَى

تلاذي وما حَفَقَتْ مِنْ نَسَبٍ

ومع بيان أحران ، المقرب ١٣٠ / ٩، الهمج ٧٤ / ٥. والفوائير جمع قافورة، وهي أواب

يُشْرَبُ بِهَا الْحَمَرُ

(٥) أوضح المسالك ٢٧٢ / ٢.

(٨) هو قول الأحمش كما في أوضح المسالك ٢٧٢ / ٢

اسمه ثم بكرة سريره فيه.. مرفوع بالانثناء لنفسه معنى التمجيد، وهو مرفوع  
 حروء، كقائه قبل شية أحسن ريدا  
 المعادبة والسمود (١٥)

فقال للكثيرون البصير المصلد في بحر: وجلى عدل. ويرى  
 ورزق، مرفوع على التأويل بالمشتق (١٦)، أي: عادل وراص. وكلاء محم  
 بشر مترجحه

وأما الصريون فأطرافه عدهم بتقدير مضافيه، أي: ذو عدل. ويرى  
 رصن وهذا هو الصحيح. لأنه الترم تذكره وإفراده. كما يلتزمان لو فصح  
 (نق)

الثانية والسبعون: (٢٠٠)

الصحيح ومذهب البصريين أنه لا يجوز تنية (أصح) ولا (جمعاء) في  
 التوكيد. استعاض عنه بـ (كلاء) و (كفنا). كما استعاض بثنية (سي) (١٧) عن تنية  
 سواه.

وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك / ٣٠ ب / فيقولون: جاء الريدان  
 أجمعان، والهدان جمعان وهو قبيح، كما ترى.

الثالثة والسبعون:

الكوفيون لا يثبتون العطف بـ (حتى)، بل ينكرونه، لأنه لا يكون  
 العطف بها إلا قليلا (١٨)

(١٥) أرفع المسالك ٩/٣

(١٦) للسانه تنية وجمعه وتانبه

(١٧) أرفع المسالك ٣٢/٣

(١٨) في الأصل (كما استثنى شية فيه) تحريف ومطرط

(١٩) أرفع المسالك ٢٤/٣

ومذهب البصريين أنها مبنية من حروف المعطف<sup>(١)</sup>، بل لا يكاد يوجد كتاب مصنف مبسوط أو موجز إلا وهو مذكور فيه، مثبت، غير مُكْرَر عند أحد. الرابعة والسبعون: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) قد تُرَدُّ للإضراب، وتبعهم أبو علي. وحكى الفراء: أذهب إلى زيد، أو دُعِ ذلك. وعليه جماعة من العرب. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون للإضراب أصلاً، كما هو المشهور. والله أعلم.

### فصل (٢١):

مذهب الكوفيين أنه يجوز أن يعطف بـ (لكن) في الإيجاب. فيقال: قام زيدٌ لكن عمرو، وكذلك ما أشبهه.

ومذهب البصريين أنه لا يُقال ذلك، ولا يجوز، وإنما يقال في مثل هذا: قام زيدٌ لكن عمرو لم<sup>(٢)</sup> يَقم. لأن (لكن) معناها الاستدراك بعد النفي، فلا يُعطف بها إلا في النفي خاصة.

### / ٣١١ / الخامسة (٢) والسبعون: (٢٠٠):

ذهب البصريون إلى أن الوصف إذا جرى على غير من هو له، يبرز

(١) ينظر الكتاب ٤٩/١، ٥٠.

(٢٠) المائة ٦٧ من الإحصاف ٤٧٨. وقد جرى الحديث عن محي (أو) بمعنى الوارد (بل). (٢٠٠) كذا في الأصل. وكان ينبغي أن يُعَدَّ مسألة من مسائل الخلاف وهي المسألة ٦٨ من

الإحصاف ٤٨٤.

(٢١) في الأصل (ولم).

(٢٢) في الأصل (الحامس) بالتذكير. وكذلك سائر الأعداد المعطوفة فيما يأتي. وليس بضرر إذ

غيرت (مسألة)

(٢٠٠٠) المائة ٨ من الإحصاف ٥٧. وينظر: المائة ٧ من هذا الكتاب

الصغير مواءة ألس. نحو: غلام ريد صارته هو، إذا كان الها. للعلام. أو:  
 ليس. نحو: غلام عبد صارته هي. وهذا هو الصحيح المشهور  
 وعند الكوفيين إنما يلتزم إيراد ذلك عند الالتباس، لا غيره فتكافؤ  
 الشاعر

قومي ترى المحدث سائرهما وقد علقث  
 كُنْه ذلك عدناناً وقحطاناً  
 ولا حجة لهم فيه؛ لأنه محتمل التأويل<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

البادسة والسمون<sup>(٨)</sup>:

ذهب الكوفيون والأغفش إلى أن نحو: «كُلُّ رجلٍ وضيمته» مُشترٍ  
 عن تقدير حيز، لأن معناه عندهم (مع) ضميمته.  
 وذهب المصريون إلى أنه لا يذم من تقدير خبره وهذا هو الأصح  
 المعروف.

السادسة والسمون :

أجاز البصريون والكثائي والفرّاء تقديم المفعول المحصور من (إنما)  
 اتعافاً<sup>(٩)</sup> أو (لا) عند الحزولي<sup>(١٠)</sup> على الفاعل، كقوله:

(١) البيت محمول الناقل. وقد استشهد به ابن عقيل في شرح الألفية ٩/٩٥، وابن هشام في  
 أوضح المسالك ١. ومعه في الجمع ١٢/٢  
 (٢) ينظر الجمع ١٢/٢، وقال: «وتختلف الصرّون تأويل ذلك وأمثاله».  
 (٣) المسألة في الجمع ١٢/٢٤، وليس الكلام فيه على إطلاقه  
 (٤) الجمع ١٢/٢

(٥) ينظر الساعد لاس عمل ١/٢٠٦. ورواها الأمازي. وذلك في المحصور من (إنما)،  
 وينظر الجمع ١٢/٢٦٠، ٢٦١

(٦) في الساعد ١/٢٠٦، «إذا ضمير المفعول وحسب الفعل مفعولة. وتأخير المفعول وهذا  
 مدحهم قوم منهم الخزولي والشلوبين. فهذا وجوب لا حوا. وقال (١٠٧/٦) «خرج لـ  
 حواز تقديم المحصور بحرف اللين وإلا فلا مدح. الحواز مضافاً وهو مدح الكثائي».



نزذت من لبلى منكليم ساعة

فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها<sup>(١)</sup>

وهذا هو الصحيح . ومنعه سائر الكوفيين في هذه المواضع .

الثامنة والبعون :

أجاز الكوفيون نيابة غير<sup>(٢)</sup> المفعول الحقيقي عن الفاعل . مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً . مسندلين بقوله تعالى : ﴿لَجَزَىٰ قَوْمًا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة أبي جعفر<sup>(٤)</sup> . وقوله تعالى : ﴿وَيُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا نِّلغَاهُ مَنشُورًا﴾<sup>(٥)</sup> . ! فيمن بناء إما ينسَم فاعله .

وقال البصريون : لا يجوز ذلك أصلاً . لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الفاعل مع وجوده<sup>(٦)</sup> .

فأما قراءة من قرأ : ﴿وَيُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ . فإلذني قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر . ولا مفعول<sup>(٧)</sup> بحرف جرّ . والتقدير : ﴿وَيُخْرِجْ لَهُ عَمَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ (فـ) كتاباً ينتصب على الحال الواقعة موقع (مكتوب) . فذلك لا يجوز أن تمام الله مقام الفاعل .

---

والصح مطلقاً وهو مدح قوم منهم الحرواني وأما المحصور بأنما فيمت تأخير مطلقاً

(١) من المساعد ٢٠٦/١ على الصند

(٢) الت لمحيون لبلى ، ديوانه ٢٥٠ ، أوصح المسالك ، المساعد لاس عليل ٢٠٦/١ وعبره من

الهمع ٢٦٠/٢ . بلا عرو

(٣) من الأصل (عن) . تحريف

(٤) الآية ١٢ / الجنائز

(٥) المسألة الرابعة بعد المئة في الإنبات ٧٢٢

(٦) والأعرج رتبة ، المرطبي ١٦٢/٦

(٧) ١٣ / الإبراء

(٨) خط الهمع ٢٦٥/٢ . ٢٦٦

(٩) لغاه بقصد محروراً معقدي إليه بواسطة حرف الحر

فلان قيل. فلان المفعول الذي أُقيم للفاعل<sup>(١)</sup>، مذكور، وهو قيل  
(كتاباً) قيل. قد كان محذوفاً في قراءة الجماعة: ﴿ويُخرج له يوم القيمة  
كتاباً﴾ أي يُخرج له عمله كتاباً. أي. مكتوباً / ١٣٢ / لأن المفعول لفعل  
والوصلات تحذف، والذي أُقيم مقام الفاعل فيمن قرأ ﴿يُخرج﴾ هو ذلك  
المفعول الذي كان منصوباً محذوفاً.

وأما قوله: ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾<sup>(٢)</sup>، فإنها مشككة، لأنه  
إنما المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي. وهو القوم  
والتقدير: ليُجزي الجزاء قوماً وقد جاء في الشعر: من هذا قول الشاعر:

ولو ولدت فقيرةً جروّ كلب  
لَسُبَّ بِذلك الجروّ الكلاب<sup>(٣)</sup>

أي. لَسُبَّ السُّبَّ، وحُفَّ أن يرفع (الكلاب)، ولكنه قد حُمِلَ (الكلاب)  
على أنه منصوب (وُلِدْتُ)، ويكون (جروّ كلب) نداءً. كأنه قال: ولو ولدت  
فقيرةً، يا جروّ كلب. لَسُبَّ السُّبَّ<sup>(٤)</sup> بذلك الجرو، ليلتم الأصل المقرّر بأنّه  
لا يُقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره.

(١) في الأصل - الفاعل

(٢) ١٤ / المباشرة

(٣) البيت لحريم كما ذكر محقق الحجة لأبي خالويه ٣٥٠. وقال: «هذا البيت من قصيدة لحريم  
يبحر بها العروذ مطلقها».

ألقى السلام على والعمامة وقولسي. إذ أصبغت. لقد أصابنا  
ولم نجد السد في هذه القصيدة. لأنها في عهد الراعي العمري، ولا في الديوانه شعور  
محمّد بن حبيب «يسطر القاصص» ٤٣٤ وهامش محقق الديوان، وعجبر البيت في الجمع  
٢٦٦/٢، ونسوة أم المرزوق. كما في الحراة ١/١٦٣  
(٤) الفريفي ١٦/١٦٣

قال البصريون : إذا ابتدئ بوصف ، نحو : أقالم الزيدان؟ فإنه لا بُدَّ للوصف المذكور من تقدّم تقيي أو استفهام ، كقوله :

خليلي ما واقب يعهدي أنتم<sup>(١)</sup>

ونحو قوله :

٣٢/ب / أقاطن قوم سلمي أم نسوا ظفنا

إن تظعنوا فمجيّب عيش من قسطن<sup>(٢)</sup>

وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup> : لا يشترط ذلك بدليل قوله :

خير بنو لهب فلا نك ملغياً

مقالة لهبي. إذا الطير مرّت<sup>(٤)</sup>

قال ابن هشام المصري :<sup>(٥)</sup> لا حجة في هذا خلافاً لابن مالك<sup>(٦)</sup> ، وابنه ، لجواز أن يكون الوصف خيراً مقدماً ، وإنما جاز الإخبار به ، لأنه على (قَبِيل) ، كقوله : «والملائكة بعد ذلك ظهير»<sup>(٧)</sup> ، والصحيح ما قاله البصريون . والله أعلم .

(١) فائه محذوف ، وعمره . إذا لم تكونا لي على من أفاطع في الجمع ٦/٦ .

(٢) في الأصل : نعمه ، ولا يستقيم .

(٣) افصح ٦/٢ ، وزاد الأعمش .

(٤) أوضح المسالك ٦٦/١ صدره في الجمع ٧/٢

(٥) أوضح المسالك ٦٦/١ .

(٦) شرح الكافية النافعة ١/٣٣٣ .

(٧) ٤ / التحريم ٦٦ .

الثمانون.

ودع البصريون إلى أن صير الشان والفصة<sup>(١)</sup> إذا كان بلفظ المؤنث، يجوز أن يكون على لفظه، وإن كان بعده المذكر، مثل: إنها زيدٌ ضربته أي. إن الفصة زيدٌ ضربته<sup>(٢)</sup>.

ودع الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أنه لا يجوز ذلك إلا مع المؤنث خاصة، فيقال: إنها عند ضربتها. وأما مع المذكر فلا يجوز إلا: إنه زيدٌ ضربته<sup>(٤)</sup>.

والصحيح الأول. وهذا ظاهر الفساد. والله أعلم.

الحادية والثمانون: (٥٠)

قال الكوفيون: نون التثنية في أسماء / ١٣٣ / الإشارة، نحو: هذان وهذين، يجوز تشديدها في حال الرفع والنصب والجر، بدليل قراءة من قرأ: ﴿أحدى امتي مائتي﴾<sup>(٥)</sup> و﴿أرنا للذين﴾<sup>(٦)</sup> بالتشديد.

وقال البصريون: لا يجوز في النصب والمحذو، وإنما يختص ذلك بحالة الرفع، كقوله تعالى: ﴿فذلك﴾<sup>(٧)</sup>.

والصحيح الأول، وبه قطع ابن سباز<sup>(٨)</sup> وغيره، ولا يُعرف عنهم إلا أن

(١) رُسِّمَ الكوفون صير المحوّل، لأنّ لا يترى بعده ما يعود عليه، المساعد ١١٤/١، ١٦٥

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٧/١

(٣) في الأصل البصريون وهو خطأ واضح

(٤) ينظر وجه الخلاف في المساعد ١١٦/١

(٥) المسألة في النصب ١١٦/١

(٦) ٢٧ / النص، وهي قراءة ابن كثير، النشر ٢١٨/٣٠، ٣٤١.

(٧) ٢٩ / نُصِّلَتْ، وهي قراءة ابن كثير، النشر ٢٤٨/٢، في الأصل: (وَأُورَا).

(٨) ٣٢ / النص، وهي قراءة ابن كثير أيضاً، كتاب في المسعة في الفراءات لابن محاهد ٤٩٣، والنشر ٢١٨/٢، ٤٤١.

(٩) شرح المقدمة المحسنة ١٦٢/١

فيه لفتين في حالات الإعراب كلها، فالتخفيف هو الأصل، والتثنية كالمعوض من المحذوف.

الثانية والثمانون: (٢٥)

قال البصريون: لا يكون (ذا) بمعنى الذي إلا مع استنهام بـ(ما) اتفاقاً، أو بـ(من) على الصحيح<sup>(٢٥)</sup>، لأنه لم يُتَمَعْ إلا كذلك، وما جاء على غيره فشاؤ لا يُقاس عليه أصلاً.

وقال الكوفيون: (قد يأتي في (ان) ثم يتصل بـ(ما)، إذا كان معه ما) كقول الشاعر:

غَدَسَ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِسْلَامُهُ  
أُبَيَّنْتُ، وَمَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيئُ<sup>(٢٦)</sup>  
[وعند البصريين أن هذا شاؤ لا يُقاس عليه<sup>(٢٧)</sup>.

ومما يَصُوبُ<sup>(٢٨)</sup> مذهب ٣٣/ب/ البصريين أن حرف التثنية ما قبله عاملة، وعلامة التثنية وحرف الإعراب، لأن أحرف الإعراب بمضلة الإعراب<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٥) المأنة ١١٣ من الإصناف ٧١٧

(٢٦) بظن الجمع ٢٩٠/١.

(٢٧) في الجمع ٢٩٠/١. وأجاز الكوفيون وقوع (ذا) موصولة، وإن لم يتقدم عليها اسمها، وعارة الأصل مضطربة كما ترى ويظهر التصريح ١٣٩/١.

(٢٨) المسريد من مفرغ الحميري، شعير، ١١٥، والإصناف ٧١٧، والمساعد ٦٥٩/٢، والجمع ٢٩٠/١ (محوط) موضع (أمن) وفي الأصل (ها).

(٢٩) لا أرى تشذُّعاً لهذه العارة فتكرارها

(٣٠) في الأصل يَصُوبُ

(٣١) وذلك في الكلام على الملامات التي تحتلها ألف التثنية. وقد ذهب سيبويه إلى أنه امرئاضد في (شرح المقدمة المحسنة ١/١٢٨) إلى أنها ثلاث: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب.

وقال الحرزني هي بمنزلة الإعراب<sup>(١)</sup>  
وقال الأحمش هي دلالة الإعراب<sup>(٢)</sup>  
ومذهب الكوفي أنها معناها كلها إعراب<sup>(٣)</sup>.

وهذا الخلاف إنما هو في الكلام على إعرابها، لأن سائر علامات  
إعرابها<sup>(٤)</sup> مما جلبه عامله، وعلامة الـ "ا" ! وقد ذكرنا نظير هذا في الأسماء  
التي المتلة المعادة والصحيح مذهب الصوريين<sup>(٥)</sup>.

### الثالثة والثمانون ١٥١

ذهب الكوفيون إلى أن حمزة بين بين ساكنة، لأنه لا يجوز أن تقع  
متتلة، فالامتناع من الالتداء بها دليل على كونها ساكنة.

وذهب البصريون إلى أنها متحركة؛ لأنها نضع مخففة بين بين في  
الشعر. وبمعدا ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان، لانكسر  
البيت، كما قال:

أَنْ رَأَتْ رَحْلًا أَعْشَى أَضْرَبَ

رَبِّ الرَّمَايَ وَدَهْرَ فَقَبِيذَ خَبَلٍ<sup>(٦)</sup>

وهذا هو الصحيح.

(١) شرح المفاتيح المحب ١٧٨/١، وذلك أن اللفظ في الالف إلى الياء مسرلة للإعراب.  
(٢) و(٣) في

(٤) في الأصل إعرابها

(٥) خبر من الأصل.

(٦) السكتة ١٠٥ من الإيضاح ٧٢٦.

(٧) مسألة مصححه، لا صفة بالسالك التي تصل بها، ولعل في مستبد المؤلف سقطاً

(٨) التث للاعتق، نواه ٥٥ من معزله (مقدم) معنى المصنف. واستشهد به سيوطي ١٧٦/١

ذهب الكوفيون (١٣٤) [إلى] أنه يجوز في نحو: وأبنت البكر، النقل في الوقف على المفتوح في الموضع الذي يجوز فيه في الضم والكسر<sup>(١)</sup>.

وذهب البصريون إلى منعه؛ لأن أول أحوال الكلمة التثنية فيقال في النصب: رأيت يكرأ. ومع ذلك فلا يجوز أن تحرك العين؛ لأنه لم يلحق فيه ساكنان، فلما امتنع في حال التثنية في حال النصب دون حالة الرفع والجر ونحو أن يتبعه حال التعريف.

ولعل الأصح هنا مذهب الكوفيين، لأن حال الاسم معزفاً لا يحمل على حال متكرراً، وحمله عليه في تلك الحال لا يستقيم.

#### الخامسة والثمانون: (٥٥)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن فلها، لأنها همزة متحركة، فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن، كهمزة القطع، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَلِدْ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأنه لا ينقل إلا ما ثبت في الوصل، كهمزة القطع. وأما همزة الوصل فلأنها تسقط في حال الذبح، فلا يجوز أن تنقل ساقطة، لأن نقل حركة معدومة لا يتصور، ويصير<sup>(٣)</sup> ٣٤/ب/ بعضهم إلى ترجيح الأول. والله أعلم.

(٥٥) المسألة ١٠٦ في الإحصاء ٧٢١

(١) أي أن يقال: البكر. منع الكتاب في النصب. وهذا التكرار في الكتاب في الرفع. ومرتث ما ذكر في البحر، إتياناً على المحاشية.

(٥٥) المسألة ١٠٨ من الإحصاء ٧٤١

(٢) ١/ آل عمران.

(٣) لعل ما في الأصل هو (يقول)

السادسة والثمانون: (١٧٠)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن مثل: ذُمَّتْكَ (وَضَمَّخُج) (فَعْلُ).  
لأنَّ أصله من (ضَمَّخُج) و(ذُمَّتْكَ).

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعْلُ) لأن الظاهر أن العين واللام قد  
تكرّرتا فيه فوجب أن يكون وزنه (فَعْلُ) كظائره. وبهذا قطع الحسن بن أبي  
عماد البجلي في (مختصره).

والتصحيح في هذه المسألة مختلف

السابعة والثمانون: (١٧١)

ملحّب الكوفيين أن كل اسم زائد على ثلاثة أحرف فيه زيادة على  
الثلاثة، لتكرّر أحد حروفه (فَعْل) فيه.

وذهب البصريون إلى أن الرباعي والخماسي ضربان غير دي الثلاثة؛  
لأن الزائد موزن لفظة.

وما قاله الكوفيون حسن، إلا أن الأصح قول المصريّين للإجماع.

الثامنة والثمانون: (١٧٢)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن مثل: (مَيْت) و(سَيْد) و(صَبَّ) (فَعْل)  
لأنَّ أصله (سَبَد) و(مَبُوت)؛ لأنَّ له نظيراً في كلامهم.

وذهب [البصريون] (١٧٣) إلى أن وزنه في الأصل / ١٣٥ / (فَيْعِل). لأنه مر  
الظاهر من ووجه. [ولا تنسك بالظاهر أمكن وأولى].

(١٧٠) المسالك ١٩٣ من الإحصاء ٧٨٨

(١٧١) المسالك ١٩٤ من الإحصاء ٧٩٣

(١٧٢) المسالك ١٩٥ من الإحصاء ٧٩٥

(١) نعل ما من الإحصاء الأولى، مخرج على (فَعْل) ، نحو (سَبَد)

(٢) ليس في الأصل. وسطر الكتاب ٣٦٦/٢



ولو كان كما قال الكوفيون لما جاز إدغامه، كما لا يحوز إدغام نظائره.

التاسعة والثلاثون: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن (خطايا) جمع (خطيئة) : (فعالي)، نظراً إلى الأصل.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعَالِل) كنظائره. والله أعلم.

الثلثون: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أن (إنسان) وزنه (إفَعان) حُدِثَ لأخيه؛ لكنرة الاستعمال.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعْلان)؛ لأنه مأخوذ من (الأنس)، فلما كانت ألف (الأنس) أصلية، ليس فيها ألف ولا تون آخران، كانت كذلك همزة (إنسان) أصلية، والألف والتون زائدتان، فَضُحَّ أن وزنه (فَعْلان). والله أعلم.

الحادية والثلاثون: (٢٢)

قال الكوفيون: إن (أشياء) وزنه (أَفْعاء)، وأصله (أَفْعلاء)؛ لأن أصل (شيء): (شَيْء)، فكان كنظيره مثل: خُبْن وأُفْبَاء. وإلى هذا ذهب الأحفش. وقيل: أفعال.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعْعاء)، وأصله / ٣٥ب / فَعْلَاء؛ لأن أصله: (شَيْءاء) على (فَعْلَاء) كـ (ظَرْفَاء) و(خُلْفَاء)، فاستثُل اجتماع همزتين، ليس بينهما حاجز قوي، فقدموا الهمزة التي هي لآم إلى القاء. والله أعلم.

(٢٠) المسألة ١٦٦ من الإنصاف ٨٠٥

(٢١) المسألة ١٦٧ من الإنصاف ٨٠٩

(٢٢) المسألة ١٦٨ من الإنصاف ٨١٢

[الثانية والتسعون]:

ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل لا يعمل، أو<sup>(١)</sup> يعتمد على كلام قبله من متدا أو موصوف أو موصول أو دي حال أو القاب استفهام أو ما النافية<sup>(٢)</sup>.  
لكيلا يكون الفرع كالأصل؛ لأنه فرع الفعل.

ومذهب الكوفيين والاعنسي أنه يعمل من غير اعتماد<sup>(٣)</sup>، بدليل قوله تعالى ﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾<sup>(٤)</sup>، فأعمله وهو غير معتمد. وقال الشاعر:

كناطع صخرة يوماً ليوهنتها  
فلم تضرها وأوهى قرنة الوعل<sup>(٥)</sup>

ورّد استنهادهم بأنه وصف لمحدوف في معنى المذكور، كأنه قيل ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه<sup>(٦)</sup>. وكويعل ناطع صخرة.  
فالصحيح قول البصريين.

الثالثة والتسعون:

لفظة (أزل) عند أصحابنا البصريين مما لم ينطق معه بفعل، وهو على (أفعل)، غيثة ك ١٣٦ / وفاؤه وار. وحكى بعض المتأخرين أنه إنما لم ينطق به بفعل عندهما لئلا يعتل من جهتين.

(١) أعمل تسلسل معه المسألة في الأصل، لذا أثبتت، وبغيرت تسلسل سائر المائل الأتية وفقاً لهذا الأخير

(٢) أتت هنا بمعنى (لا أن)

(٣) يظن الجمع ٧٩ / ٥٠

(٤) الجمع ٨١ / ٥

(٥) الآية ٣٨ / طاهر

(٦) البيت للأعشى - ديوانه ٦١ - واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ١٣٠

(٧) نسخة ١٠٣٠ / ٢

وقال الكوفيون: بل هو مما يُطلق منه بفعل، فهو من (أَوَّل)، ويجوز أن يكون من (أَل). قالوا: والأصل في (أَوَّل) (أَوَّل) بهمزة مصوِّرة ألفاً على أحد القولين، ثم تحققت هذه الهمزة، وقُلبت واو، وأدغمت الواو في الواو، فقبل (أَوَّل)، كما قبل في (حُطْبَة) و(نَبِيٍّ) وشبهه، وإن كان من (أَل)، فالأصل فيه (أَوَّل)، فأبدل من الألف واو.

وهذا المذهب هو أصح، وأحسن، وأقرب، حكى ذلك النحاس رحمه الله.

#### الرابعة والتسعون :

قال النحويون في نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾<sup>(٢١)</sup>: إن فيه حذفاً<sup>(٢٢)</sup>. والتقدير عند البصريين: (يجزي فيه)، ثم حذفت (فيه)، لأن الظروف مُتَّع فيها، فحذف منها ما لا يحذف من غيرها، ويُتصرف بغيرها.

وقال [الكوفيون]<sup>(٢٣)</sup>: المحذوف منه (هَاء)، أي: لا تجزيه نفس. فحذفت الهاء<sup>(٢٤)</sup>. والله أعلم.

فرع :

والجملة الآتية / ٣٦ب / في نحو هذه الآية المذكورة بعد الظرف في موضع نصب عند البصريين، تعناً (اليوم)، ولهذا وجب أن يعود عليه ضمير.

وعند الكوفيين: الجملة صلة.

والأصح الأول.

(٢١) ١٨، ١٤٣ / السورة.

(٢٢) يطر تفسير الفرط ١/ ٣٧٧.

(٢٣) ليس في الأصل.

(٢٤) وحكى المهدوي أن الجوهري حاشوا عند سيره والأحفش والرخاج (الفرط ١/ ٣٧٧).

## الخامسة والنسبون .

قال البصريون: إنما أعرب المؤنث المجموع بالالف والثاء، تحريراً  
الزينات، والمسلطات بالكسرة في حال المصب، ليستوي الخفض والنصب  
في المؤنث، لأنه جمع مُسلم، كما استوي في جمع المذكر المُسلم، نحو:  
الريدين والعشرين

وقال الكوفيون: إنما أعرب بالكسرة؛ لأن الثاء فيه غير أصلية، وإنما  
هي مجلوبة في حال الجمع.

وانتقد؛ على أن الكسرة في إعراب في حال النصب، ولم أعثر به على  
خلاف تعرج عليه. نعم، ذكر بعض المتأخرين عن بعض الكوفيين أنه يُعرب  
في حال النصب بالفتحة، فيقال: رأيت الزينات والبنات<sup>(١)</sup>.

قال بعض مشايخي: إنما ذلك فيما كان منقوصاً<sup>(٢)</sup>، مثل: بنت وأخت  
قلت: وقد جاء مثل ذلك في لفظ (البخاري) في (صحيحه) منصوباً بالفتحة،  
وتخطأ بعض المحذذين ذمواً منه عن مذهب هذا القائل والله أعلم.

## السادسة والنسبون: ٣١

كلّ ظرف من الزمان والمكان وقع حبراً لمبتدأ؛ ولم يُنسخ / ٣٧/ فيه،  
فإنه يكون منصوباً أبداً، والناسيب له، عند البصريين، معنى فعلٍ مقدرٍ.

(١) الجمع ٦٧/٤. وأما في المثال، نحو: لفة رشة

(٢) في الأصل: منقوص، والمفروض عنه ما نصت سريته عن الثلاثة، وهما نقله فعملت. كما  
فيه شرح التصريح ٨٠/١

(٣) تداولت هذه المسألة في سياق المسألة السابقة، وكانت غفلاً من التسلسل، فمحتسها  
سلكها، ثم غيت ثلثة تسلسل المسائل التالية لها وطأ لبانها الحديد. وهذه المسألة مكررة  
مع اختلاف في الصياغة. ينظر المسألة الحادية عشرة

ومذهب الكوفيين أن الناصب له المخالفة؛ بدليل أنهما إذا لم يحتلقا  
كانا مرفوعين، ورد هذا بأن الشيء إذا خالف الشيء فقد خالفه الآخر. فليس  
ينصب أحدهما بأولى من الآخر، وبقولهم: زيد زهير شعراً، وعبد الله حائماً  
جوداً. وله نظائر، فثبت أن الصحيح قول البصريين.

## السياسة والشعرون :

مذهب البصريين وجمهور النحويين المتأخرين أنَّ الباب في جمع كلِّ اسمٍ أعجميٍّ لا يتصرف مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، أن يجمع جمع السالمة، فيقال: إبراهيمون وإسحاقون وإسماعيلون، ونسبه.

ومذهب الكوفيين والرواية /٣٧ب/ الصحيحة عن سيويه والخليل أنه  
يُجمع جمع التكسير، فيقال: أبازمه، وأبازيه، وبزاهيم، وبزاهيمه، وبزاهيم،  
وأساحقه وأساحق وأساحق، وأسارله وأسارل وأساريل<sup>(١)</sup>، وسماعلله،  
وسماعل وسماعل.

قال محمد بن يزيد: وهذا غلط.

قُلْتُ: ليس بغلط، وقد ذكره ملك علماء هذه الصناعة شبخنا الحجة  
مجد الدين قاضي القضاة في الديار اليمنية محمد بن بقرب الفيروز آبادي  
البرازي البكري الصديقي النعمي الفُرشي<sup>(١٧)</sup>، فيما نقله عنه من كتابه  
(القاموس المحبط)<sup>(١٨)</sup>. وقد ذكره هناك تامة مستقصى، فليطلب هنالك إن  
شاء الله وإيراده إنباء دليل على صحته.

وكلّام الإمام النّحاس أيضاً يُفهم بصحيح هذا المذهب الطلي إليه  
ذهب<sup>(1)</sup> الكوفيون. والله أعلم.

(١) وهذه الثلاثة جميع (إسرائيل)،

(١) وهذه الثلاثة جمع (إسرائيل)،  
(٢) ولد سنة ٧٢٩ هـ بضمراء، توفي ليلة الثلاثاء عشرين شوال سنة ٨١٩ هـ (الدليل النسخي).

2/5/75.

(۳) وراد فی القامیس (برہم) ۸۹/۲، (انار) فی جمع (ابراہیم)

(١) بعده لي الأصل زبدت (إليه)

الثامنة والتسعون :

قال البصريون<sup>(١)</sup> : إنما كان المذكور في العدد من الثلاثة إلى العشرة أحق بالهاء من المؤنث صرفاً بين المذكور والمؤنث ، لأن تأنيثه غير حقيقي / ١٣٨ / فأنث باللفظ ، والمؤنث تأنيثه حقيقي ، فأنث بالمعنى والصيغة ، لأنها أوكد . وقبل . إنما وقع بالمذكر التأنيث . لأنه بمعنى جماعة ، والجماعة مؤنثة تذكّر بلفظ التأنيث . وهذا الوجه أنشبه بالمعنى

وقال الكوفيون : إنما كان أولى بالهاء ؛ لأن الهاء تدخل في المذكر في الجمع القليل . نحو : قرودة ، وشجرة ، وفسقة ، وشبيهه<sup>(٢)</sup> ، حكاه النحّاس . والأول أصح .

التاسعة والتسعون :

قال البصريون : الألف وائنا في المجموع بهما يقرنان للقليل والكثير . والقليل العشرة فما دونها ، والكثير ما فوق ذلك . وقال الكوفيون : بل هما لأنّ العدد فقط .

وهذا هو الأصح ، وبه قطع الزمخشري والحريري في موضع ، وتخلانق لا يحصون .

المئة :

مذهب البصريين أنّ الرضاعة ، بفتح الراء ، إذا كان بالهاء . والرضاع ، إذا كان بغير هاء بالكسر فقط<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر مذهب المزد في المذكر والمؤنث لابن الأثير ٥١٣ . ومذهب الزمخشري في الحمل ١٣٨

(٢) وهو مذهب الفراء وإليه ذهب ابن الأثير في المذكر والمؤنث ٥١١ .  
(٣) مذهب في الأصل (وهما) ولا مسرّع لها

وحكى الكوفيون كسر الواو مع ما كان بالهاء، وفتحها لمحدوفها<sup>(١)</sup>.  
والأول هو الأوضح. وما حكاه الكوفيون غير / ٣٨ ب / منتكر.

الأولى<sup>(٢)</sup> بعد المئة :

كل ما كان من الأسماء على (فعل) بفتح الفاء، وسكون العين، مقاً  
ثانيه أو ثالثة حرف من حروف الخلق، فإن البصريين ينعون فيه اللفظة والسماع  
من العرب؛ ولا يتجاوزون<sup>(٣)</sup> ذلك أصلاً.

وقال الكوفيون: يجوز فيه أبداً وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح،  
نحو: نَهْر، ونَهْر، ونَهْر، ونَهْر، ونَهْر، ونَهْر، ما لم يكن لأم  
الكلمة، فيما عینه حرف خلق، أخذ حروف العلة.

وحروف الخلق ستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والعين والفاء.  
وحروف العلة: الواو والياء والألف.

والأصح في هذه المسألة أن ما كان عینه أحد حروف الخلق أنه يجوز  
فيه الوجهان غالباً. وما عداه فيُتبع فيه السماع عن العرب. والنقل لا يتجاوز.  
وبهذا قطع ابن بابشاذ والنحاس والزمخشري والحريري، وغيرهم. والله  
أعلم.

الثانية بعد المئة<sup>(٤)</sup> :

إذا وقع بعد الظرف اسم ظاهر من نحو: في الدار زيد، ونحوه / ٣٩ /  
فذهب البصريين أنه مبتدأ وخبر، كما إذا تأخر، وفي الظرف ضمير، وهو  
متعلق بمحذوف، كما ذكر في باب الظرف.

(١) وفي اللسان (رفع) حوار الفتح والكسر فيهما مآلاً. وأما الرصاعة للزم فالفتح لا غير

(٢) في الأصل: الأول. وكذا سائر المسائل. وقد هوّتها

(٣) يتجاوزون. صحف

(٤) المسألة ٦ في الإسماع ١/ ٥١

ومذهب الكوفيين والاعرجين أنه مرتفع بالظرف، وليس في الظرف  
صبر<sup>(١)</sup>، بتعلق شيء عندهم، قالوا: وإنما ارتفع به الاسم؛ لأنه واقع موقف  
العمل، والعمل إذا تقدم كان عاملاً لا محالاً، وكذلك ما وقع موقعه، فنفسه  
قولك أمامك زيد: حل أمامك زيد.

والصحيح مذهب البصريين، نحو قولهم: في بيته زيد، وفي بيته  
يؤم الحكم، وفي داره عمرو. فلو كان مرتفعاً بالظرف لكان ضميراً فليس  
الذكر<sup>(٢)</sup>. ولا يصح ذلك إلا عني مذهب البصريين، ولدخول (إن) على  
الظرف، وظلال عمله، نحو: إن في الدار زيداً. ولو كان مرتفعاً بالظرف  
لبنى مرفوعاً مع وجود الظرف معنى. وعدم ذلك دليل على فساده.

الثالثة بعد المئة:

مذهب البصريين أن (الرُّبَا) لا يجوز أن يكتب إلا سائلاً، وتنبه  
رسول، وهذا هو الصحيح.

وقال الكوفيون: يُكْتَبُ بالياء / ويُتَنَّى بالياء. وهذا غلط جداً. قال أبو  
إسحاق: ما رأيت خطأ أفتح ولا أشح من هذا. ولا يكفيهم الخطأ في الخط  
حتى يحطوا في التنية، وهم يقرؤون: ﴿وَمَا أَتَيْنُمْ مِنْ رَأٍ لِيَرْبُو فِي أَسْوَالِ  
النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>. يذهب فعل (الرُّبَا).

قلت: وإنما كتبت بالمصنف بالواو فرقاً بينه وبين (الزُّنَا)، وإنما كان  
أولى بأن يكتب بالواو. لأنه من بهات الواو. فأعرقه. واحتفظ به. فإنه مهم.  
الرابعة بعد المئة:

مذهب الكوفيين أن لفظ (الشیطان) وزنه (فعلان)، مأخوذ من

(١) معناه في الأصل (دوام). وهو زيادة معجزة سهوة.

(٢) في الأصل (الذي) بحرف

(٣) ٣٤ / الروم



(شاط - شيط)، أي: هلك. قال الشاعر:

قد نطعن الغير في مكنون فائيه

وقد يشيط على أرمحين البطل<sup>(١)</sup>

ومذهب البصريين أن وزنه (فيعال) مأخوذ من (شطن)؛ أي: ينفذ. قال  
أمية بن أبي الصلت:

أبنا<sup>(٢)</sup> شاطن عصاه غكاه ثم يلقى في السجن والأكبال<sup>(٣)</sup>

وقال رؤبة بن العجاج:

وفي أخلايد الشباط النفس

شاف لبغي الخلب المشيطي<sup>(٤)</sup>

/١٤٠/ فالنون فيه، على مذهب الكوفيين، زائدة. وعلى مذهب

البصريين أصلية<sup>(٥)</sup>.

والأصح مذهب البصريين. وكونه لا يصرف لير فيه خجة للكوفيين،

بل ذلك ضرورة. كقول الشاعر.

وشيطان إذ يدعوهم ويؤوب<sup>(٦)</sup>

(١) البيت للأعشى ميمون، ص ٥٦٢

(٢) في الأصل إننا تصحيح

(٣) ص ٢٥٨، وهو في اللسان (شطن) (الأغلال) مبرجع (الأكال). وقد قاله أمية في وصف

سليمان بن داود، عليهما السلام (وشاطن). هنا بمعنى (شيطان)

(٤) ص ١٦٥، وفي الأصل (الشياطين). تصحيح الخبي ٢٣٧/٦

(٥) وذم الأرمي (اللسان/شطن) إلى أن القول بأصله اللين أكثر. وورد الوجهان أيضاً من غير

تبرج

(٦) محرر بيت لطيف المعري، كما في اللسان (شطن). وصدده. وقد منته الحدواء ما عليهم

والحدواء. وبه وشيطان. جاء هو شيطان من الحكيم من حاميته المعوي. بظر ديوان جميل

وعلى خلاف المذهبين، هو المُنْعَد من رحمة الله، المَهْلِك بعذابه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «كُلُّ مُنْعَدٍ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ: شَيْطَانٌ».

وقال رؤبة: (١)  
إِنِّي إِذَا مَا شَاعَرَ قَجَاجِي  
رَوَّجْتُ شَيْطَانَهُ شَيْطَانِي

وقال أبو النخع: (٢)  
إِنِّي وَكُلُّ شَاعِرٍ مِنَ الْبَشَرِ  
شَيْطَانُهُ أَشَرُّ وَشَيْطَانِي ذَكْرٌ

الخامسة بعد المئة .

قال البصريون: أصل قولهم: قِيمَ: فَعِيلٌ. وكان أصله: (قِيمَمٌ)، فسبقت الياء بالسكون، فأدغمت في الواو، كما فَعِيلٌ في نظائره.

وقال الكوفيون: أصله (قويم) / ٤٠ ب / (قَعِيلٌ) كـ (سويمٌ)، وهو خطأ، لأنَّ لو كان كما قالوا لَمَّا أُعْلِلَ كما لم يُعْلَلْ (سويمٌ)، وما أشبهه.

السادسة بعد المئة :

مذهب البصريين أنَّ المصوب الذي كان أصله التعت الحقيقي، كقولهم تعالى: ﴿وَمِمَّا (٣) صَرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ (٤)، وهذا يعني شيخنا (٥).

(١) في الأصل: «كُلُّ»

(٢) ليس في ديوانه

(٣) ديوانه ١٠٣ - ١٠٤

(٤) في الأصل: هاء

(٥) ١٧٦ / الأقدم

(٦) ٧٢١ / حريد

وذلك (١) يروّثهم خاوية (٢)، وما أشبهها، منصوب على الحال، وعامله معنى الفعل.

وقال الكوفيون: إنما ذلك ونحوه منصوب على القطع، لأنه قُطِعَ من لفظه الأول إلى لفظ آخر.

والأصح الأول محمول عليه.

### السابعة بعد المئة :

قال البصريون: (يحيى)، إذا جُمع جُمِعَ السلامة، قيل فيه: يَخْيُون، بفتح الياء على كل حال كـ (مُصْطَفَى) و (مُجْتَبَى)، وشبهه.

وقال الكوفيون: إنَّ كانَ عَرَبِيًّا قُبِحَتِ الْبَاءُ، كما كانَ في (مصطفى) وشبهه لما كانَ عَرَبِيًّا. وإنَّ كانَ عَجَمِيًّا ضُمَّتْ عَلَى أَصْلِ ضَمْ مَا قَبْلَ الْوَاوِ فِي جَمْعِ (٣) السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ أَصْلُهَا، هَلْ هِيَ مُنْفَعَةٌ أَمْ لَا؟، وقد اختلف في (يحيى) هل هو اسم عجمي أم عربي؟ فالذي يعطيه إنشاد بعضهم / ١٤١ / فيما قال:

إِلَّا إِنَّ أَمَمَاءَ النَّبِيِّينَ عَجَمَةٌ  
عَلَيْهِمْ صَلَوةُ اللَّهِ مَا دَانَتْ السَّمَا  
سُورَى حِينَ خَلَقَ اللَّهُ، أَعْزَبِي مُحَمَّدًا  
وَلَوْطًا وَمَرْدَا ثُمَّ نُوحًا وَأَدَمًا (٤)

إنه اسم أعجمي.

وهذا ليس بهامع، فإنَّ من جملة أسمائهم العربية: صالح وشعيب،

(١) في الأصل: تلك

(٢) ٥٢ / المل

(٣) في الأصل: (وعب)

(٤) لم أجد إلى فائدهما

فيما ذكره عبر واحد. ولا يبعد أن يلحق فيهم (يحيى).  
ولعل الأصح أنه اسم عربي منقول من (حيا - يحيى) المضارع والله  
أعلم

#### الثامنة بعد المئة

مذهب البصريين في نحو قوله تعالى: ﴿تَزَلَّأَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> و﴿ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> أنه مصدر مؤنث، لأن قبله: ﴿لَا تُكْفِرُوا عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ، وَلَا تَدْخُلُوا حَتَّاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> فتكفيره سبحانه وتعالى عنهم السيئات، وإدخاله إليهم الحتات هي لما فعلوه سيئات، فزاده تأكيداً بقوله: ﴿تَزَلَّأَ﴾ و﴿ثَوَابًا﴾ تعظيماً لهذه الدرجات المرتفعة لكثير الحسنات.

وقال الكوفيون: هو منصوب على القطع، أو مفسر لما قبله.  
وللأول مزينة على هذا ٤١/ ب/ الثاني، فليعتمد إن شاء الله

#### التاسعة بعد المئة

مذهب البصريين أن مصدر (صَدَّ - يَصُدُّ)؛ الضد، لا غير.  
وقال الكوفيون: إنه يجيء على (الضد) و(الصدود)<sup>(١)</sup>.  
والأصح الأول كظلاله مثل: حُرٌّ - خَرٌّ، وَجَرٌّ - جَرٌّ، وَشَدٌّ - يَشُدُّ، وَمَا أَشْبَهَ. وأما الضد فاسم للمصدر، وإنما المصدر الضد فقط. والله أعلم.

(١) ٢٩٨ / أن مصدر

(٢) ٢٩٥ / أن مصدر

(٣) ١٢٤ / السابقة، ولعل الآية التي لم يصفه بالآيتين السابقتين إشارة إلى ما في

سبيلنا. ولأنه حبانة تحرق من نوحها الأمعاء ١٤٥ / أن عمران  
(٤) في الساء (صعد) أنه يأتي على الضد والصدود



اصلاً، وإنما بعمل إذا كان للحال أو الاستقبال<sup>(١)</sup>.

وقال الكوفيون: إنه بعمل إذا كان لما مضى أيضاً، كقوله تعالى: ﴿وَكَلِّبْهُمْ سَاسًا ذِرَاعِهِ بِالْحَصِيدِ﴾<sup>(٢)</sup>، وحكي عن بعض العرب: هو ما يزيد أصب<sup>(٣)</sup>.

وليس لهم في هذا دليل؛ لأن قوله تعالى: ﴿سَاسًا ذِرَاعِهِ﴾ حكاية حال ماضية، وما حكي عن العرب فهو واقع على الحار والمجرور. مبطل ما قالوه.

الثالثة عشرة بعد المئة:

أجاز الكوفيون حُرْ معز (كذا) المكني بها عن العدد بالإضافة في غير تكرار، ولا تحلف، ولا يجوز جرّه باضمار (من) اتفاقاً خلافاً لـ (نم) فما بعدها، يقال: كذا رحل<sup>(٤)</sup>.

وقال البصريون: بل يجب نصب ما بعدها<sup>(٥)</sup>.  
الأصح حوار النصب والحز.

الرابعة عشرة بعد المائة<sup>(٦)</sup>

الجملة الاستهامية في نحو قوله تعالى ﴿رَأْسُرُوا التَّحْوَى الَّذِينَ

(١) يطر المساعد ٢٩٧/٨

(٢) ١٨٢/٢ الكهم، ويهر المصح ٨٩/٥

(٣) مقال الكوفيين الكسائي وحسام، وأبو حمزة من مصاب في المساعد ١٩٧/٢، ويطر شرح الكاشفة الثانية ١٠٥٣/٩

(٤) المساعد لا من عمل ١٩٨/٢ وتامهم الأحشي والمزود واس كيسان والسياسي واس الدفال وأبو حنن المارسي من أحد ذلك، فقول هي حدة صرّوت شخدا رسال، حُرْ وسال، قيل على الإحصاء، وقيل على التليد.

(٥) يه ١١٩٢/٢

(٦) سقطت بعد المئة من الأصل مصتامع ما ينس

ظلموا)، ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> مفسرة (لـ) (النجوى) على / ٤٢ ب /  
مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>.

وقال الكوفيون: إنما هي بذل منها، على قولنا: إن ما فيه معنى القول،  
فغلب في الجمل.

والأقرب الأشبه الأول.

الخامسة عشرة بعد المئة :

جملة (لَيْسَ جُنَّةً) في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُدْأِ مَا زَاوَا الْآيَاتِ  
لَيْسَ جُنَّةً﴾<sup>(٣)</sup> فاعل (بدا) في موضع رفع<sup>(٤)</sup>، وطرده هشام ونعلت وجماعة في  
كل جملة نُسبها، نحو: يُعجبي يقوم. وما أشبهه.

وقال [البصريون]<sup>(٥)</sup>: هي مفسرة للضمير في (بدا)<sup>(٦)</sup> الراجع إليه،  
المفهوم منه<sup>(٧)</sup>.

والذي ينبغي أن يقال: إنها جواب لقسم مفسر، وإن المفسر مجسوم  
الجمليتين. هذا تحقيقها. والله أعلم

السادسة عشرة بعد المئة :

قال البصريون: الجملة المفسرة في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ،  
وَكَانَ فِي قَعَزٍ: يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾<sup>(٨)</sup> وشبهه، مصوغة بقول مفسر بدليل

(١) ٤١ / الآيات

(٢) منه في الأصل. (وسواء) وهي واحدة لا سبع لها اكسا. عبارة (في بحر قوله تعالى)

(٣) ٣٥ / ص

(٤) في إعراب القرآن للسخاس ١٢١ / ٢ أنه مذهب بديري في الكتاب ١ / ٥٦. وأكوه المرد

(٥) ليست في الأصل، وأنتها للسان.

(٦) في الأصل (بدا)، بحريف

(٧) مذهب المفسر أيضا بقوله السخاس في إعراب أنه إن ١٢٩ / ٢

(٨) ٢٢ / د

التصريح به في . «وسادى سُوخ رَتْه» فقال . رَتْ إِنْ أَبِي مِنْ أَهْلِي»<sup>(١١)</sup> .  
«وَاد نَادى رَتْه نَدَاهُ خَفِيًّا» قال : رَتْ أَبِي وَهَنْ الْعَظْمُ مَنِي»<sup>(١٢)</sup> .

وقال الكوفيتون : بل هي مصونة بالفعل المذكور . / ١٤٣ / وهـ<sup>(١٣)</sup> مثل  
قوله تعالى . «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْفَرْقِ الْأُنثَى»<sup>(١٤)</sup> ، فالجئنا  
الثانية في موضع نصب (يُوصِي) ؛ لأنَّ المعنى (يُنْقِضُ لَكُمْ) أو (يُسْرِعُ لَكُمْ)  
في أمر أولادكم) .

والأصح الأول . وبِزَّة قول الكوفيين بأنَّ الجملة الأولى إجمال ، والثانية  
تفصيل لها ذكره الزمخشري . وهذا يقتضي أنَّها عنده<sup>(١٥)</sup> مفسرة لا محل لها ،  
كما ذكره أبو حيان وابن هشام المصري .

#### السابعة عشرة بعد المئة :

بحور عند البصريين في الضمير المنفصل المرفوع في نحو : أنتاه  
أنت؟ وشبهه ، الاتدائية والفاعلية ، كما كان كذلك في المظهر ، كما تقدّم .  
وسبويه لا يجيز إلّا الأول ، فيما يفهمه كلامه في كتابه .

وأوجب الكوفيون فيه الابتداء وواضعهم ابن الحاجب ، ووجه في نقله في  
أماهيه ، الإجماع<sup>(١٦)</sup> في ذلك . وحتّهم أنَّ المصير المرتفع بالفعل لا يجاوز  
ضمير منفصل عنه ، لا يقال : تمام أنا . ورّة بأنَّ طلب الوصف للمعمول  
العامل دون / ١٤٣ ب / طلب العامل ، فلذلك احتجّل معه الفصل .

(١١) ٢٥ / هـ

(١٢) ٢٤ / هـ

(١٣) الواو والهاء مضمومتان في الأصل

(١٤) ٢٤ / هـ . الس . وفي الأصل «أو لا تعين» سطا

(١٥) مكررة في الأصل

(١٦) في الأصل والإجماع ولا ضرورة للواو



الثامنة عشرة بعد المئة :

يُشترط عند البصريين في عطف البيان أن يكون بالمعرفة على المعرفة .  
ولا يجوز بالتكرات .

وقال الكوفيون : يكون بالمعارف والتكرات أيضاً ، بدليل قوله : ﴿ من ماء صديد ﴾<sup>(١)</sup> وفي ﴿ طعام مساكين ﴾<sup>(٢)</sup> من ﴿ كفارة طعام مساكين ﴾<sup>(٣)</sup> فبمن قرأ ﴿ كفارة ﴾ مثوناً<sup>(٤)</sup> .

وردة ذلك بأنه بدل . وهذا هو الصحيح المعروف .

التاسعة عشرة بعد المئة :

قال الكوفيون : إنما امتنع نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة .  
ونحو (عثمان) للعلمية والزيادة . وهذا هو المشهور عند الجمهور .

ومذهب البصريين أن المانع الزيادة المشبهة لألفي اثنايت ، ذكره ابن هشام المصري ، قال : ولهذا قال الجرجاني : ينبغي أن تعد مواقع الصرف ثمانية لا تسعة .

وقال بمذهبهم : إنما العلل اثنان : الحكاية والتركيب ، فالحكاية وزن الفعل مع الصرف ، نحو : أعلم وأجهل ، ومع العلمية نحو : يسرد ويشكر .  
فيهما ، فإن امتناع الصرف فيهما بطريق الفعلية يعني . كما لم يدحل عليهما

(١) ١٦ / إبراهيم

(٢) ١٣ ، ٩٥ المائدة وهي الأصل . (سكران) عطف ، لأن الفراء لم يحمله على قراءة (مساكين)

(٣) (٤) هي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحيدة والكسائي ، وقرا ماع وأب عامر (أو كفارة) ومما لا يوجب على الإضافة (السبعة ٢٤٨)

الكسر والتنوين فسل نقلهما<sup>(١)</sup> من / ١٤٤ / العلمية إلى الاسمية، كذلك لم  
يدخل عليها بعد التنقل. وفيه نظر، لأنه لا يتناول نحو: أحمر وأعمل علماً  
وأما التركيب ففي الوافي تركيب التانيث بالقاء ظاهرة أو مقدرة، أو سالألف.  
وهو إما نركب التانيث مع العلمية، أو تركيب حرف التانيث مع الاسم.  
وتركب العدل في نحو: عمر، ووجهه أنه بمنزلة العلمين تقديرأ؛ لأن الواو  
قصده الاسمية بـ (عمر) عدل عنه خوف اللبس إلى (عمر)، نحو: ثلاث؛ لأن  
بمنزلة (ثلاثة). وتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين، وتركيب الاسمين، نحو  
تغلبك، وتركيب الألف والنون إمأ<sup>(٢)</sup> مع العلمية، وإمأ مع الوصفية.

وتركب المحمة، وهو إمأ نكرها مع العربي والعجمي<sup>(٣)</sup>، أو تركيبها  
مع العلمية. وفي كلها نظر. وإمأ شرطت العلمية أو الصفة في مثل: عمر،  
وسكران؛ لأن التثنية لا تقوم إلا بأحدهما.

العشرون بعد المئة :

كل<sup>(٤)</sup> ما كان جمعاً لم (فغلة) بالضم نحو: ظلمة<sup>(٥)</sup> وظلمات. فإنه يحذف  
فيه الإسكان والضم، والفتح تخفيفاً. فالفتح عند البصريين مبدل من الضمة.  
لأنه / ٤٤ ب / أخف. وهذا هو المشهور.

وقال الكوفيون: إمأ فتح. لأنه جمع جمع. فجمع (ظلمة) (ظلم)،  
وحجم ظلم (ظلمات)، ففتح على الأصل.  
والأصح المشهور هو الأول.

(١) في الأصل غفها

(٢) في الأصل إمأ

(٣) كما في الأصل، ولعل الصواب (أو العجمي)

(٤) في الأصل (وكل). ولا أرى ثقة مسبقاً للواو

(٥) في الأصل ظلة

الحادية والعشرون بعد المئة :

قد يُعَوِّض بعضهم في الوقف على الممدود المنصوب من الهمزة (ياء)،  
فيقول: بنايا.

وقول البصريين فيه أنه مشبه بـ(خطايا) وشبهه.

وقول الكوفيين: إنما أبدلت: لأنها ردت الهمزة إلى أصلها؛ لأن أصلها  
الياء. والمذهب الأول.

الثانية والعشرون بعد المئة :

قال الكوفيون: إن ذوات الياء تُكْتَبُ بالياء، نحو: مولى. ويحيى،  
ومصطفى، وغنى، وفرمى، من الأسياء، ورمى، وقضي، من الأفعال، وبلى،  
وعلى، وإلى، من الحروف وشبهها، وتعلم على ذلك بعض البصريين.  
قالوا: فبرء بالخط إلى أصله.

ومذهب خذاق البصريين أنه يُكْتَبُ كله بالالف إتياعاً للفظ.

وقال محمد بن يزيد: لا يحوز أن / ٤٥ / يُكْتَبُ<sup>(١)</sup> شيء من ذلك إلا  
بالالف، ولا فرق بين ذوات الواو، وذوات الياء في الخط، كما أنه لا فرق  
بينهما في اللفظ. لأن الخط نقل ما في اللفظ، كما أن اللفظ نقل ما في  
القلب. ومن كتب شيئاً من ذلك بالياء فقد أشكل، وجاء بما لا يحوز، ولو  
حب أن تُكْتَبَ ذوات الياء بالياء، لوجب أن تُكْتَبَ ذوات الواو بالواو. وهم  
مع هذا يتنافسون فيكتبون نحو: رمى. بالياء. ونحو: رماه، بالالف. فلو  
كانت العلة أنه<sup>(٢)</sup> من ذوات الياء لوجب أن يكتبوه (رميه)<sup>(٣)</sup> بالياء، ثم كتبوا  
(ضُحى) و(كُسى) جمع (ضُحوة) و(كُسوة)، وهما من ذوات الواو بالياء. وهذا

(١) مطبوع في الأصل

(٢) مكررة في الأصل

(٣) في الأصل - رماه

لا يحصل، ولا يثبت على أصل

ومثل محمد بن يزيد: فما بال الكتاب وأكثر الناس قد اتبعوه على

هذا الخطأ البين؟

فقال: الأصل في هذا من الأحضن سعيد؛ لأنه كان رجلاً محضاً  
للاكتساب هو والكسائي. محب استغنى الناس عنهم، قال له الكسائي: قد  
استغنى من نحتاج إليه عن الحو، فنحتاج أن نجمع على شيء نضطرهم إليه  
/٤٥٤ب/ عانقنا على هذا وأحدثاه، ولم يكن شيء من ذلك قبلهما فتلقى  
[الناس] <sup>(١)</sup> منهم ذلك. وتبايعوا عليه وقبلوه، وتمكن في الناس لتمكُّر  
الكسائي من السلطان، ونقل بعض من لا يحصل متوهماً أن هذا مذهب  
سيبويه، فتوهم الشيء على خلاف ما هو عليه، وليس بمذهب لسيبويه ولا  
أحد من أمثاله.

فهذا هو الأصل فيه، وهذا هو الراجح دليلاً ونقلاً. والأول أشهر. والله  
أعلم.

### الثالثة والعشرون بعد الحقة: (١٥٦)

قال الكوفيون في (إنك) وأحواتها من صمائر النصب المنفصلة: إن  
الكاف اسم مضمَر (إن) دعامة الكاف، ولم يُبتنوا <sup>(١)</sup> هذه الدعامة ما هي؟  
أمصرام مظهر.

ورَدَ بأن الشيء لا يكون دعامة لأوله، وأول هذه الكلمة الكاف.

وقالوا أيضاً: إنه كماله اسم مضمَر.

(١٦) مضموسة في الأصل سوى مرة الوصل، ولعله الحذف.

(١٧) المائة ٩٨ من الإصباح ٦٩٩

(١٨) في الأصل (سواء). تصحيح.

وفيه قول آخر: إنه كله اسم مظهر موضح للنصب، مثل  
سبحان، وشبهه، مما هو اسم مظهر مبني للنصب لا غير. وقد يقول:

سبحانه تم سبحاناً يعود به قلنا منح الحوذي والجمد

١٤٦/ لما أعرب وضرب

وقال الخليل: إن (إيا) اسم مظهر، والكاف اسم مضمرة في موضع  
خفض بالإضافة محتجاً بما روي عن العرب. وإذا نزع الرجل الشيء، وإيأه  
وإيا الشواب. قال الشاعر:

إذا بلغ المعنى سبعين عاماً فإيأه وإيأه الشواب

وذهب البصريون إلى أن (إيا) اسم مضمرة، والكاف حرف خطاب.  
وهذا هو الذي عليه العمدة؛ لأنه قد قام الدليل على كون الكاف حرف  
خطاب؛ لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب: الرفع والنصب والجر.  
وامتناع الرفع؛ لأنها ليست من ضمائره، وامتناع النصب؛ لأنها ليس لها  
نائب، وامتناع الجر؛ لأن الضمائر لا تضاف؛ لأنها معارف لا يعارفها تعريف  
الإضمار، فلا يجوز إضافتها إلى غيرها. والرواية التي ذكرها الخليل لا يلتفت  
إليها، لقلتها وشذوذها. والله أعلم

الرابعة والعشرون بعد المئة

قوله تعالى: / ٤٦ ب / ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعْدَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا بَاطِلًا﴾ (١).

مذهب البصريين [أنه من] (٢) باب اشتغال (٣) الفعل عن المفعول بعسميره، فيكون مصاً بإصمار فعل يُفَسِّرُهُ ما بعده أي: ويُعَذِّبُ الظَّالِمِينَ؛ لأنَّ إعداد العذاب عذابٌ

وقال الكوفيون: إنما نصب: لأن الواو ظرفٌ للفعل، وهو (أعد)

وقد صاروا بهذا القول قطعاً طريق معرفة نصبه، فيحتاج أن يبين ما الناصب له عندهم. فالصواب الأول. والله أعلم

الخامسة والعشرون بعد المئة:

الف (فتلاء) مكسورة الفاء. وكذا (فتلاء) المصروفة الفاء؛ لا تكون عند البصريين إلا للإلحاق، وإنما تكون عندهم همزة ممدودة فيما كان مفتوح الفاء. نحو: حمراء، وصفراء، وبيضاء

وقال الكوفيون: إنها تكون همزة ممدودة مائعة للصرف كالمنتوح الفاء، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَنْ ضُورَ سَبْنَاءُ﴾ حين قرأ بكسر السين. وقوله:

بزيارة منجمل

فقال البصريون: ليس امتناعها عن الصرف من أجل أن ألفها للثاني. إنما / ٤٧ / ذلك من أجل أنه ذهب بها إلى الأرض أو البقعة. والزيادة: النبعة الغليظة من الأرض. ويسوي البصريون: (زياء) بالفتح، ولا إشكال فيها. والله أعلم.

(١) الآية ٣٦ / الإنسان ٧٦.

(٢) طس مقدار كلمة. لعلها (الاسم) أي أو (المصوب) أي. وتنفى زيادة الفاء في (فيكون)

(٣) في الأصل. استعمل

السادسة والعشرون بعد المئة :

إذا قُلْتُ: يا أبنِ أُمِّ، ويا أبنِ غَمٍّ فهو اسمان مركبان جُمعا اسماً واحداً، فهو كقولك: يا خمسة عشر، أقبلوا. هذا مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: ليس مركباً، بل تقديره: يا أبنِ أُمِّ، محذوفت الألف تخفيفاً، وبقيت<sup>(٢١)</sup> الميم مفتوحة لندل على الألف المحذوفة.

ولعل هذا المذهب أولى. والله أعلم.

السابعة والعشرون بعد المئة :

الاسم المنصوب خبر (ما) على لغة أهل الحجاز، عند البصريين منصوب على الخير (ليس) إذا كان الكلام مرتباً.

قال سيبويه<sup>(٢٢)</sup>: ورَبَّ حروف هكذا، أي: يُشَبَّه بغيره في بعض المواضع.

وقال الكوفيون: إنما نُصِبَ سِرْع الحافض، وهو الباء؛ لأنك إذا قلت: ما ريدٌ بمطلق، فهو مع الباء ٤٧/ب/ موضع نصب، وهكذا نظيره في سائر حروف الخفص، فلما حذفت الباء نُصِبَ على محلها.

والأظهر الأول، لأنه لو كان كما قالوا لُزِمَهم أن يقولوا: ريدٌ القصر، على معنى: ريدٌ كالقصر، ولتأفص مذهبهم؛ لأنه قد آحاز العلماء ما بمطلق ريدٌ والله أعلم.

الثامنة والعشرون بعد المئة :

(الضيق) إذا أردت به المصدر، فتحت الصاد كالْبَيْعِ والْبَيْزِ، وبحو،

(٢١) من الأصل: قلت

(٢٢) الكتاب ٥٧/١، ٥٨ على مر هذا الوجه. في ١٠/١ (د ش ض) هكذا

وإن أردت الاسم كسرت، وفلت: الضيق كالعلم والسحر. هذا مذهب  
 البصريين، من ضيق المدد. وأجازوا في (ضيق) أن يكون مخففاً.  
 وقال الكوفيون: الضيق، بالفتح، وقد يقع موقع المكسورة، فهو  
 عندهم أبداً مخفف من (ضيق) أو جمع (ضيق) (١). والله أعلم.

#### التاسعة والعشرون بعد المئة:

الاسم المؤنث بالناء المنفلة هاء في الوقف، نحو: امرأة، وقائمة،  
 وقاعدة (٢)، وشبهه، قالوا عند البصريين فيه علامة التأنيث، لا الهاء التي  
 تكون في الوقف؛ لأن الناء فيه أصل، لأن الأصل هو الوصل / ١٤٨ / الثابت  
 في النطق، فلا يتغير بدوارض الوقف.

وقال الكوفيون: التأنيث فيه بالهاء، مراعاة للصورة الثانية في الخط.  
 والأول أصح.

#### الثلاثون بعد المئة:

الاسم الذي أخذه الف مقصورة، نحو: حيلي، وشكري، الألف فيه  
 علامة التأنيث عند البصريين مراعاة للخط على ما تقدم.  
 وقال الكوفيون: التأنيث فيه بالباء، مراعاة للخط.  
 وهذا بعيد جداً.

#### الحادية والثلاثون بعد المئة:

مذهب الكوفيين في (قمل) أنه مشتق في إثنية الأسماء الرباعية، مثل:  
 خذذب، وجثثب، ونيمهم الأحمر.

(١) هو الضمير وهو الحائض (السان / صين)

(٢) الراد ساقطة من الأصل



وقال البصريون: ليس مبتأً قبها، بل هو مُتَلَقٌّ بِـ (فَقُلْ) نحو: (يُرْسَلُ) وشبهه، فقالوا: ولا حجة للكوفيين في (جُنْحَذِب) أنه قد يُسمع فيه (جَحْذَاب) فيمكن أن تكون مفصّرات (جَحْذَاب)، كما أن غليظاً مقصوراً<sup>(١٩)</sup> من (غَلِظَ)، وما أشبه ذلك.

وهذا هو الأصح.

الثانية والثلاثون بعد المئة :

قال البصريون: إن الألف الممدودة التي<sup>(٢٠)</sup> في آخر الاسم / ٤٨ب / علامة للتانيث، نحو: حمراء، وبضاء، ومفها، وأنباء، وإنما كانت علامة له مراعاة للفظ، لأنها كانت مقصورة فمُدَّتْ لما وقع قبلها ألف المد، لأن الأصل في الأسماء القصرة والمد طاري، عليها.

وقال الكوفيون: التانيث بالهمزة مراعاة للفظ.

وقد خالف الكوفيون أصولهم في هذه المسألة، لكونهم جعلوا التانيث بالهمزة مراعاة للفظ، وهم إنما يراعون الحط، إلا في هذه.

والأقول أرجح.

الثالثة والثلاثون بعد المئة :

مذهب الصريين أن الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً، لا تكون لها صيغة نحو مُسْتَبِيل، ومُسْتَشْوِم، والنمزة، وسحرة.

(١٩) من الأصل - مقصوراً

(٢٠) من الأصل الذي

ومذهب الكوفيين أنها ما في حركتها تحركت ، نحو مسؤول ، والمرأة .  
ونها

وبالاول قطع اكثرهم وصححه ابن بابشاد . ومعصم بميل الى ترجيح  
الثاني والله اعلم وبه التوفيق .  
ثم فصل الاسم<sup>(١)</sup> ، وينالوه . إن شاء الله تعالى ، فصل الفعل .

---

(١) الودع مطعوبه من الاصل

## المفصل الثاني<sup>٥</sup>

### فصل الفعل

وفيه مسائل :

الأولى : (٥)

قال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل و فرع عليه ؛ لأن المصدر يصح  
يصحّنه ، ويعتلّ باعتلاله ؛ ولأنه يتطلق على المصدر عاملاً له من غير واسطة ،  
مثل : ضَرَبْتُ ضَرْباً ؛ ولأن المصدر قد يُذكر تأكيداً له مثل : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ؛ ولأنه  
قد توجد أفعال لا مصادر لها ، وذلك دليل على أصلتها<sup>(١)</sup>

وقال البصريون : الفعل مشتق من المصدر و فرع عليه .

وهو الأصح ؛ لأن المصدر لا يدلّ على زمان مختص ، والفعل في  
الأصل يدلّ على زمان مختص ، فصار كالماض ، فكما أنّ المطلق أصل  
المضيق ، فكذلك المصدر أصل الفعل ؛ ولأن المصدر اسم ، والاسم يقوم  
بنفسه ، ويستغني عن الفعل

وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه أصلاً ، وما يقوم بنفسه / ٢٩ ب / أولى من  
الذي لا يقوم إلا مع غيره ؛ ولأن الفعل يدلّ بصيغته على شيئين : الحدث

(٥) المسألة ٢٨ من الإيضاح ٢٣٥ . ومسائل خلافية للعسكري ٦٨

(١) في الأصل أصلها

والزمان المنقصر، والمصدر إنما يدل بصيغته على شيء واحد، وهو الحدث فقط، معيار كالمواحد مع الاثنين. فكما أن الواحد أصل الاثنين، والاثنا عشر ليسا أصلاً للمواحد، كذلك المصدر الذي هو يدل على شيء واحد أصل للفعل الذي هو يدل على اثنين؛ ولأن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل بصيغته على ما يدل عليه الفعل. ألا ترى أن (صرب) يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (صرب)، فإذا كان كذلك، دل على أن المصدر أصل، والفعل فرع؛ لأن الفرع لا تدل أن يكون فيه الأصل، والأصل لا يلزم أن يكون فيه الفرع كالآلية تكون من النصار، تدل على النصار، والنصار لا يدل على الآلية.

ولأنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من حدثين وزمان.

رأى قول الكونيني أنه (١٥٠) / يصح تصحته ويعتدل باعتداله. وأنه إنما كان كذلك طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية. وبهذا خلط بعض الأفعال من المصادر، لا يخرج المصدر عن كونه أصلاً، ويكون الفعل فرعاً عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع ويترك الأصل. على أنه قد حكى: (عسى - يمسو - عسى) شاذاً، ويعارض ما ذكره. وأنه قد جاء أفعال لا مصادر لها فالمصادر التي لم تستعمل لها أفعال مثل: وبل وفتح ويوبس ويوبس. ولم تستعمل لها أفعال إلا شاذاً في قول بعض الصحاحين:

لا وال ولا واس ولا واح أبوهند

وهو عريب. والصحيح مدح المصرتين، فاعتمده

(١) هو الأصل والاثنين

(٢) مكررة هي الأصل

ذهب الكوفيون إلى أن نحو قولهم: زيداً ضربته، منصوب بالفعل المتصل بالهاء الواقع عليها؛ لأن الضمير الذي هو المائد هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به. <sup>(١)</sup>

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر يدل<sup>(٢)</sup> / ٥٠ / عليه بالفعل الظاهر بعده، نحو: زيداً ضربته، فيدل (ضربته) على أن (زيداً) منصوب بضرب مقدر<sup>(٣)</sup>. نقدره (ضربت زيداً ضربته)، فنحذف المقدر استغناء بالفعل الظاهر عنه. كما لو كان متأخراً وقيل ما يدل عليه. وما قاله الكوفيون مردوداً بأن العامل لا يعمل بمعمولين.

الثالثة: (٢١)

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: أكرمت وأكرمت ريداً، وأكرمت ريداً، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، لمجئته كثيراً في الكلام، فنحو قول أرى القيس<sup>(٤)</sup>:

فلو أن ما أسمى لأذن مميصة

كفاني، ولم أطلب، قليل من المال

يقوله:

سود على القواد هوئي عميداً ونويل لونيبي لنا السؤالا  
وفد عني بها ونرى غصورا بها يفتدنا الحرة الجدالا<sup>(٥)</sup>

(١) المسألة ١٢ في الإيضاح ٨٢

(٢) مكررة في الأصل

(٣) في الأصل مقدر

(٤) المسألة ١٣ في الإيضاح ٨٣

(٥) ديوانه ٣٠٩، وهو من شواهد سبويه ٢٩/١

(٦) البيت من شواهد سبويه ٢٠/١، نسخة ومسا في الإيضاح ٨٥ إلى رجل من بني تميم

ولأن الفعل الأول سابق للفعل الثاني، وهو صالح للعمل، فكان أسبق  
١٥١/ / لصفه.

وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أجود<sup>(١)</sup>، لقوله تعالى  
﴿أَنْزِلْ أُنزُلْ عَلَيْهِ نُفُورًا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿هَازِمٌ أَمْوَالًا كِتَابِيَةً﴾<sup>(٣)</sup> وفي الدعاء:  
المرفوعة: وَتَرْكٌ وَتَخْلُفٌ مَنْ يَفْخَرُكَ. ولو أعمل الأول لأعمل  
الضمير في الثاني وقال:

وَلَكِنْ نَصَفًا لِرَسْنَتٍ وَمَنْعِي  
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ<sup>(٤)</sup>

وقال:  
وَكُنَّا نَدْمَةً كَأَنَّ نُبْرَهَا  
جَرَى قَوْفَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ نَدْمِي<sup>(٥)</sup>

وقال:  
نَضَى كُلُّ دِي حَقٌّ قَوْفِي غَرِيمُهُ  
وَعَزَّةٌ مَطْوُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا<sup>(٦)</sup>

فاعمل الثاني في هذا البيت في مكانين: أحدهما (قوفي)، والثاني  
(معنى). ولو أعمل الأول.. لقال: لَفَاء، وَمَعْنَى هُوَ غَرِيمُهَا وَمَجْرِي اسْمِ

(١) قال سيويه ٣٧/٩ وتحمل الاسم على العمل الذي يليه. وقال ٣٩/١: «ما فعل الأول في كل هذا نُفُورًا في المعنى، وعَرَفْتُ في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى»

(٢) الآية ٩٦ / الكهف ١٨

(٣) الآية ٦٩ / الحاقة ٦٩

(٤) البيت المعروف بديوان ٣٠/٢. وهو من شواهد سيويه ٣٩/١. والإنصاف ٨٧.

(٥) البيت لضعل الجبل المعوي، ديوانه ٢٣. وهو من شواهد سيويه ٣٩/١.

(٦) البيت لكثير عزة ديوانه ١٤٣. والمقصود ٣٤٢.٣٤٠/١. وهو الإنصاف ٩٠. بلا سنة. وبها صحتها (في موضع الحق).

الفاعل (\*) على هذا الثاني على غير من هوله ، كما تقدّم في الاسم . ولأن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الأول .

وما احتجّ به الكوفيون من / ٥١٦ ب / قول أمري . القيس ليس من قبيل ما نحن به ، لأن مطلوبه الملك دون دليل من المال .

والشعر الآخر إنما استعمل صاحبه الجائر ليتخلص من الضرورة ، لأن الثاقفة منصوبة في قوله : ( السؤالا ) . والخلاف في الأوليّة لا في الجواز (١) ، فاستعمله .

(الرابعة : \*)

ذهب الكوفيون إلى أن (نعم) و(بش) اسمان مبتدآن ، لدخول حرف الجرّ عليهما في قول العرب : ما زيدٌ بنعم الرجل . وقول حسان : (٢)

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُزَكِّفُ بَيْتَهُ  
أَخَا قِلَقٍ أَوْ مَعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِبَا

وعن بعض فصحاء العرب : نَعَمُ الصِّيرُ عَلَى نَعَمِ الْعَيْرِ .

وروي أبو بكر بن الأنباريّ عن أبي العباس ثعلب عن طلحة عن الفراء : أن أعرابياً بُنِمَ بمولودة ، فقبل له : نَعَمِ المولودة مولودتك . فقال : والله ما هي بنعم المولودة ، نصرنها بكاء ، وبوها شبرقة .

مدخول حرف الجرّ عليها ، وهو (٣) من حواصّ الاسم دليل على أسميتها .

(١) (لا في العدا) مكروء في الأصل

(٢) المسألة ٩٤ من الإنصاف ٩٧ .

(٣) كذا سمعته صاحب الإنصاف ، وابن يمين ١٢٧/٧ . وأما الشجري ١٢٧/٢

(٤) في الأصل : (عليها ، وهي) .

وفي أدعية الأسماء الحسنی ١٥٢/ : يا نعم المولى : يا نعم الصير  
وحرف البدء من حواصن الأسماء أيضاً . قالوا : ولا يقال هنا : إن المنادي  
محذوف لأن المنادي إنما يقع محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعلاً أمراً . أو  
حرى محرراً ، مثل قوله تعالى : ﴿الْأَبَا أَسْخَدُوا لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة الكسائي  
وأبي جعفر المقرئ . والحسن البصري وخميد الأعرج وأبي عبد الرحمن  
الصلبي ويعقوب الحضرمي ؛ ولأنهما لا يقتزمان بأحد الأزمسة الثلاثة .  
ولأنهما غير متصرفين ، والتصرف من خصائص الأفعال ؛ ولأن لام الابتداء  
تدخل عليهما وهي لا تدخل على الماضي ؛ ولأنه قد جاء عن العرب : نعم  
الرجل زيد ، وليس في أسمية الأفعال (فعل) البتة .

ودع الصريون إلى أنهما فعلا ماضيان ضميفان لا يتصرفان ، وإليه  
ذهب شيخ الكوفيين أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، لأنه يتصل صير  
المرفوع بهما اتصاله بالمتصرف ، لأنه قد جاء عن العرب : نعماً وحرى ،  
ونعموا رحلاً . ومع ذلك فقد روي ٥٣٢/ المظهر والمضمر . مثل : نعم  
الرجل زيد ، ونعم رجلاً زيداً . ولأن تاء التأنيث التي لا تنقلب هاء تنصل بها  
في : نعمت المرأة هذا ، وبنت الجارية حُفْل ، لأن هذه التاء تختص بها  
الفعل الماضي ، ولا يتعدا ، فلا يجوز الحكم بأسمية ما اتصلت به هذه الباء .

وأما ما جاء في اتصالها بالحروف التي هي (رُبْتُ) و(نُصْتُ) و(لَا تُ)،  
فإنه لتأنيث الحرف نفسه لا يتعدى إلى غيره ؛ لأنك تقول : رُبْتُ<sup>(٢)</sup> رجلاً  
أكرمته ، فتأتي بالتاء تأنيثاً للحرف ، وإن كانت لمذكر . وأيضاً هذه التاء اللاحقة  
للحرف تكون متحركة ، واللاحقة للفعل لا تكون متحركة ، إلا إذا لقبها  
ساكن

وقد قال بعضهم في (لَا تُ) . إنه لا يُسلم أن التاء فيه مزبدة على (لَا)

(١) حرم من الآيات الآتية بإسقاط (الآيا) ٣١ / البقرة ١٦١ / الأنعام ٦٦ / الإسراء ٦٥  
الكهف ١٦٦ / طه ٦٠ / المرقاة  
(٢) في الأصل رأيت تحريف



بل هي كلمة بسيطة، وإن سلمت أنها مزيدة، فإن الكسائي ينف عليها بالهاء،  
فلا تكون بمنزلة التاء في (ثُمَّت) و(زُبْتُ).

وقد قيل: إنها متصلة بما بعدها لا بـ(لا)، ولأن تاء التانيث في الفعل  
إذا وقع بعدها المؤنث لازمه.

ومن جَوَزَ حذفها في (نَعَمْ المرأة / ١٥٣ / جَنَدَ)، فلأن التانيث واقع على  
الجنس، كقولهم: الرجل أفضل من المرأة. أي: جنس الرجال أفضل من  
جنس النساء، وكقولهم: أهلك الناس الديناؤ والدرهم<sup>(١)</sup>. أي: جنس  
الدنانير والدرهم.

ومن الدليل أنهما فعلاان شاذهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان  
لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما على الفتح.

وأما دخول حرف الجرّ عليهما فليس محتمة، لأن الحكاية به مقترنة،  
وحرف الجرّ على تقدير الحكاية، فهو واقع على مجرور محذوف.

وأما دخول حرف النداء عليهما أيضاً فليس محتمة؛ لأن التقدير في  
الدعاء: يا الله بَعَمْ المولى أنت.

وقولهم: إنا المتأدي إنما يُقدَّر محذوفاً إذا ولي حرف النداء<sup>(٢)</sup> فعل أمر  
أو شه، ليس بصحيح؛ لأنه لا فرق فيه بين الفعل الأمرّي والخبريّ، وأيضاً  
لأنها تدخل على الجملة الاسمية كثيراً، على أنه قد قيل: إن حرف النداء ما  
يشبهه لمجرد التنبيه<sup>(٣)</sup> فقط، كدخوله على (ليت) في قوله تعالى: فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ  
مِمَّا يُرَدُّ<sup>(٤)</sup>، و(ويا ليتني كنت منهم)<sup>(٥)</sup>، وقول الشاعر:

(١) القول في الهمع ١ / ٢٧٥

(٢) في الأصل: الجرّ ومجرورهم

(٣) في الأصل: التبعة تصحيف

(٤) ٢٧ / الأعمام

(٥) ٧٣ / النساء

٥٣١/ ألا يا أسلمي يا دار مني على البلى  
ولا زال منتهلاً بجزع عبايك الفطر<sup>(١)</sup>

ولا يُغذر في هذا البيت أن المنادى محذوف.

وإنما لم يقتربا برسان، ولم يتصرفا؛ لأنهما موضوعان لعبارة المدح والذم، لأنهما قد أزيلتا عن موضعهما؛ لأن (نعم) من (نعم) و(نعم) من (نعم)، فجمعتين<sup>(٢)</sup> دلالتهما مقصورة على الحال، إذ لا يمدح ويُذم إلا ما هو موجود في الممدوح والمذموم حالة المدح والذم، لا بما كان فوال، ولا بما سيكون.

وإنما دخل عليهما اللام في خبر (إن)، لأنهما أشبهتا الأسماء بظاهريهما من معنى الماضي إلى الحال، ويدخل حرف النداء وحرف الحر في الظاهر

وإنما قولهم: نعيم الرجل، فإنها رواية شاذة تعزى بها فطرب، وإن صحت فليس فيها حجة؛ لأن (نعم) أصله (نعم)، فاشتقت الكسرة، فصارت ياء والله أعلم.

الخاتمة: (٥١)

ذهب الكوكبوني إلى أن (أفعل) في التمجيد اسم؛ لأنه لم يتصرف<sup>(٣)</sup> ولأنه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء / ١٥٤ / قال<sup>(٤)</sup> الشاعر:

(١) البيت لديده الرثية عيلا من عتبة، ديوانه ١/ ٥٥٩، والإحصاء ١٠٠.

(٢) في الأصل فصل.

(٣) في الأصل معلها.

(٤) المسألة ١٥ من الإحصاء ١٣٦.

(٥) مكررة في الأصل.

يا ما أبيع غزلانا شذن لنا

من هــاؤلـيـا بـكـن<sup>(١٦)</sup> الضـالـ والـمـيـ<sup>(١٧)</sup>

ولصحة عين المعتل في نحو: ما أقوم؟ كالاسم في نحو: هو أقوم منه.

وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه صار الكسائي؛ لأنه إذا  
وُجِلَ بضمير المتكلم دخلت نون الوافية، وهي من خواص الأفعال. فيقول:  
ما أوسدني، أنفانا، ولا يقال: هو مُرْبِدُنِي الإرشاد، أو هي لغة حميرية  
ضعيفة لا يلتفت إليها، ولا يُقاس عليها، فإن قيل: قد قيل: تَدْنِي رِقْنِي،  
بمعنى: خَسِي، كقوله:

أَمَّا الْحَوْضُ وَقَالَ: فَطَنِي  
فَهَلَّا رُويَا، قَدْ سَلَّاتِ طَبِي (٧)  
وَهَلَّا يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى.

فالجواب: أنه من الشاذ الذي لا نخرج عليه، فهو مثل: مني وعمي، فإنَّ  
نون الوقاية تدخلها على الصحيح فيما ذكره الحارثي وغيره، وإنما حُذِثِ  
النون في (قد) و(نقط)، لأنَّه قد يؤمَّر بهما، كما يؤمَّر بالفعل، فيقال: فذكَ من  
كذا وكذا / ٥٤ب / وقطك، أي: اكتب به. على أنه قد قيل: فدي وقطبي،  
غير نون، كما يقال بالنون. قال [الشاعر]<sup>(١)</sup>

فَذَلِي مَنْ نَصَرَ الْخَبِيثِينَ فُذِي  
لَيْسَ الْإِمَامُ بِالسَّاجِدِ الْمَلْعُونِ

(۶) من الأصل هاولباكن.

(٦١) البت لكامل الثقب، وهو من شواهد الحياة المعروفة، ينظر الإحصاء ١٩٦٧، ص ١٠٠

V. 3 / 7. 11. 1911

(٢) الشيطان لا يبرح من الإنصات ١٣٠ ، (السال) ١٥ ط ١

١٩١٩ ريلاند للكتاب  
١٩٦٩ المخطوط الأول من المجموع ٢٢٣/٦، من سنة ١٩٦٩ من المجموع إلى سنة ١٩٦٩ من سنة ١٩٦٩  
مكتبة جامعة القاهرة، إلى سنة ١٩٦٩ من سنة ١٩٦٩ من سنة ١٩٦٩

ولا خلاف أنه لا يجوز: ما أكرمى، بحذف النون، كما يقال ما  
أكرمى، بالنون، حكاه ابن الأثيري.  
ولأنه مبني على الفتح.

ولو كان اسماً [لكان] <sup>(١)</sup> مرفوعاً حبراً له (ما: على المذهبين وأما  
بنصرف: لأنهم لم يضعوا له حرفاً بدلاً عليه، فجعلوه له صيغة لا تختص،  
لتكون أمارة ثلث على المعنى الذي أراده، ولأنه إنما يكون لما هو موجود في  
الحال مشاهد، كما قيل في (نغم) و(بش).

وقد يتعصب من الماضي، ولا يتعصب من المالم يقع مطلقاً

وأما التصغير في (ما أمليح)، فقال الحليلي س أحمد رحمه الله. إنما  
يعنون به الموصوف بالملح، كأنه قيل: ريد ملح، مشهور بالشئ الذي يلتصق  
به، والمراد غيره، كقولك: سو فلان يعلوهم الطريق / ١٥٥/ وتعبداً <sup>(٢)</sup> عن  
بيمان.

ولأنه شبه الأسماء، يلزومه طريقة واحدة فأعطي <sup>(٣)</sup> بعض أحكام  
وحمل الشئ على الشئ، في بعض أحكامه لا تحريجه عن أصانته والله  
أعلم

#### السادس: ١٥١

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يبنى فعل التمتع من البيضاء  
والبراد، يقال ما أبيض الثوب وما أسود الثوب، كما قال الشاعر

(١) يانه يسيك + نسي

(٢) في الأصل: (بش)

(٣) حل في لغة

(١٥) نسخة ١٦ من نسخة ١٥٨

إذا الرجال نَسُوا واشتد اكلهم

فأنت أبيضهم سرال طناخ (٣)

فقال: أبيضهم.

وما جاز في (أفعل) جاز في (ما أفعل). ولأنهما أصلا للالوان، ومتهما  
بتركب سائرهما، فجاز لهما ما لم يجز لسائر الألوان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كسائر الألوان. وهذا هو الصحيح،  
لإجماعهم على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان، فكذلك هما. ولأن  
فعل التعجب إنما ينشأ من الفعل العاصي [الثلاثي] (٤)، وهذان من (أبيض)  
(وأسود)، وهما رباعيان. فبان بهذا بطلان مذهب الكوفيين. وما ورد في  
الشعر شاذ لا يقاس / ٥٥٥ ب / عليه.

على أن المراد من (أبيضهم) (أفعل) الذي مؤنثه (فعلها)، ولم يقع فيه  
الكلام في (أفعل) الذي يربو به المفاضلة. والله أعلم.

السابعة: (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني من سب (ظننت)  
نصبه على الحال، لأن (كان) فعل غير متعد، فكان المنصوب بعدها على  
الحال، لا على المفعولية.

(١) البت لطيفة من العهد الإنصاف ١٢٩. وله رواية أخرى في المعقذ ٣٨١/١، ويحيى بن

عمر. وقد عرهما المحققان مع تحريكهما في هاتين الروايتين ١٤٢  
إن قلت: يصح، يصح كان شرطى ففهما. أبيضهم سرال طناخ

وروى معالي الفراء ١٣٨/٢، وأما المرتضى ٩٣/١  
أما المملوك فمات البيه الأهم يؤما وأبيضهم

وثمة رواية أخرى في اللسان فيهم

(٢) زيادة انتفاها السابق

(٣) المسألة ١١٩ من الإنصاف ٨٢١، وهي ٥. المسائل الثلاث نمرده على الأصل

وذهب البصريون إلى أن نصبه على المفعولية، لا على الحال، لأنها  
 بفتح ضمير في نحو قولهم: «كنّاهم»، وإذا لم تكنهم، فمن ذا يكونهم،  
 ولأنه هو حبر المتدا بعينه.

قال ابن بابشاذ<sup>(١)</sup>: والصواب أن يقال: خبر الاسم المرتفع به (كان).  
 وإنما يقال: حبر (كان) نغريباً للمبتدأ.

وما قاله الكوفيون ضريب.

#### الثامنة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) وما كان في معناها من  
 أحوال (كان) عليها<sup>(٢)</sup>، وإليه صار أبو الحسن<sup>(٣)</sup> / ١٥٦ / ابن كيسان من  
 البصريين، لأنها ليست تنفي الفعل، وإنما هي نفي لمشاركة الفعل، وبما  
 الفاصل له حالة في الفعل متطاولة؛ لأن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي،  
 فلذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، فصارت كـ (كان) في جواز التقديم.

وذهب المصريون إلى أنه لا يجوز ذلك. وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن  
 رباح النخعي، من الكوفيين. وهو الصحيح.

وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها؛ لأن (ما) للنفي،  
 والنفي له صدر الكلام فجري مجرى حرف الاستفهام والشرط في أنه له صدر  
 الكلام، وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فيبني أن  
 يكون قبلهما، لا بعدهما.

وحجة الكوفيين عليهم؛ لأننا أجمعنا على أن (ما زال) ليست لنفي

(١) شرح المفصلة المصنوعة ٣٩٩/٢

(٢) المسألة ١٢ من الإعراب ١٥٥

(٣) دلت الإعراب ١١٣

(٤) عنه في الأصل اعلم به وهو وهم، لأنه اسم ابن كيسان هو أحمد بن محمد، ولعله خلطه  
 بالكسائي علي بن حمزة

الفعل، وعلى أن (ما) للنفي . ثم، لو لم يكن للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً . فالكلام إيجاباً و(ما) للنفي، ولو قدرنا زوان النفي عنها ٥٦/ لما كان الكلام إيجاباً، وإذا كانت للنفي، فبنيها أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاتجاه

التاسعة: (٥)

قال الكوفيون: لا يجوز تقديم خير (ليس) عليها . وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين . . وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه . وليس بصحيح؛ إذ<sup>(١)</sup> لم يوجد له في ذلك نص . لأن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف في التقديم على أن من المحوّن من يغلب عليها الحرفية<sup>(٢)</sup>.

وذهب البصريون إلى جواز ذلك؛ لأنه قد تقدّم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿الآن﴾ يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم<sup>(٣)</sup>. فتقديم معمول الخبر دليل على جواز تقديم الخبر<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأنّ رتبة العامل في الأصل تكون قبل معمول.

والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ما ذهب إليه الكوفيون، ولا نسلم ٥٧/ للمصريين الاستدلال<sup>(٥)</sup> بالأية على التقديم . فلا يكون (يوم) منعقفاً بـ(مصروف) منصوباً، إنما هو مرفوع بالابتداء، «إنما بُني على الفتح» لإضافته إلى الفعل، كما قرأ الأعرج ونافع: ﴿هذا يوم لا ينفع الصادقين

(٥) المسألة ١٨ من الإيضاح ١٦٠

(١) في الأصل: إذا

(٢) مائة الإعراب ١١٤

(٣) في الأصل: إلى.

(٤) ٨ / هـ د.

(٥) بطر. مائة الإعراب ١١٤

(٦) في الأصل الاستدلال

مذنبهم) (١) وإنما سألنا أنه منصوب، فإنه منصوب بمعل منقذ ول من  
(ليس مصروفاً عنهم)، وتقديره: (يلازمهم العذاب يوم بأنهم).

## العاشرة (٥١)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً مع حذو من  
(قد)، وإليه ذهب الأحنف، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ حَاطُواكُمْ حَصِرَتْ  
صُدُورُهُمْ﴾ (١)، قالوا: (حَصِرَتْ) حال وقع موقع (حَصِرَتْ) (٢)، لأن المصير  
قد يقع موقع المستقبل. قالوا: لأن ما جاز أن يكون صفة للكوة جاز أن يكون  
حالاً من المعرفة. نحو: مررت برجل قاعد، وبالرجل قاعداً.

وذهب الصريوني إلى عدم جواز أن يوضع موضع الحال مع تقدير (الآن)  
أو (الساعة) ٥٧/٥٥٧، وقد قرأ الحسن: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٣)، وليس  
بذعة، وبعضها يدل على الحال.

قلت. واجمعوا على جوازه مع (قد)، لأن (قد) تقرّب الماضي من  
الحال.

ولا يصح مذهب الصريوني فيما قاله جماعة. وصحح بعض المتأخرين  
مذهب الكوفيين.

وأما استدلال الكوفيين بالأية في (حَصِرَتْ)، فلا نسلم أنه حال، إنما

(١) ١١٩٤١ / المائدة

(٥) المائدة ٣٢ من الإصباح ٢٥٢

(٢) ٩٠٤٦ / النساء

(٣) قال الأحنف في معاني القرآن ٢٤٤/١: (حَصِرَتْ) اسم يمشي على الحال، (حَصِرَتْ)  
فعلت، وما نفراه وسعر معاني القرآن ٢٨٢/١: وأعراب القرآن للخصاس ١٤٣/١.

(٤) منصرف ابن جالويه ٢٨، ويولد يعقوب



هو صفة لـ (قوم) مقلتر، أو خبير ثاب، أو دعاء<sup>(١)</sup>. قال [به]<sup>(٢)</sup> ابن بابشاذ، وهو قول سيويه، وردّه ابن خروف في شرحه.

وقولهم : إن كل ما حاز أن يكون صفة للتكرة جاز أن يقع حالاً باطلاً، لأن مثل (قاعد) اسم [فاعل، و]<sup>(٣)</sup> اسم الفاعل قد يراء به الحال مطلقاً، وليس كذلك الماضي. وكذا لا يستقيم قولهم : إن الماضي يقع موقع الحال، إذ لا يقع في كل موضع. والله أعلم.

### الحادية عشرة: (٤)

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر، إذا كان بغير اللام، معرباً محزوماً بلام الأمر مضمرة؛ لأن الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام، نحو قراءة من قرأ: ﴿ومذ لك فلتقرحوا﴾<sup>(٥)</sup> بالثاء، المثناة من فوق /اها/ وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بن كعب، ورويت عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعاصم الجحدوي، وأبي النّجّاح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن إساف، والأعمش، وعمر بن مائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحصري، وأبي رجا المطارد، ويزيد بن القعقاع المدني، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي جعفر<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من القراء.

وفي الحديث أنه، <sup>بفتح</sup> قال في بعض المغازي: ولناخذوا

(١) هو قول المبرد كما في إعراب القرآن للحاس ١١٣/١

(٢) زيادة يقتضيهما السابق.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي لازمة للسياق استثناءً بالإصباح ٢٥٧

(٤) المسألة ٧٢ من الإصباح ٥٢٤. والرص على الكنية ٢١٩/٢

(٥) ٥٨ / ٥٨. والقراءة في محضر ابن جالويه ٥٧. والقرطبي ٢٥٨/٨

(٦) وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع، مبريد ذكره

مصافكم. وقال، عليه السلام «وَلْتَرْزُقْهُ، وَلْيُشْرِكْهُ»<sup>(١)</sup>. أي يُرْزَقْ  
 وثبت بهذا أن أصل الأمر في المواجهة أن يكون باللام كالفائت، إلا أنه لما  
 كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم أكثر من العائب استغنياً مجيء اللام  
 به، مع كثرة الاستعمال، محدودها طلباً للحقة.

ودفع العسريون إلى أنه مبي على السكون.

وهو الصحيح، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن  
 يكون / ٥٨ / على السكون وإنما أعرب منها ما كان مُشْبِهاً للأسماء، ولا مشبهة  
 بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبياً على أصله.

ومن أنوى ما يدل على أنها مبيبة أن أسماء الأفعال، نحو: حذام،  
 وفطام، إنما نُبِتَتْ، لأنها نابت عن فعل الأمر، والمشبّه كالعشبه به، فنبت أنه  
 مبي.

وما ذكره الكوفيون من قولهم، إنما «حذفت اللام في المواجهة لكثرة  
 الاستعمال فاصد يوجب أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما ينزل.  
 وليس كذلك، ثم لو سلمنا أن الأمر من صاروا إليه، وأنه قد تضمن معنى لام  
 الأمر، فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف، وجب أن يكون  
 مبيئاً.

ونحن نقول: لا يكون معرباً إلا مع وجود حروف المضارعة.

(١) معجم اللغات، ٢٤٧/٢٥١ م / مساحد، ١٥٩.

(٢) الإنصاف، ٥٦٥/١.

(٣) في الأصل أنها تعريف.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأفعال المضارعة أعربت، لأنها دخلتها الدخاني المختلفة؛ والأوقات المبطلة، ولتحردها<sup>(٤٢)</sup> من الواجب والجواز.

وذهب البصريون إلى أنها معربة؛ إنما لقبوها<sup>(٤٣)</sup>، وإنما لدخول / ١٥٩ / لام الابتداء عليها، وإنما لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته وسكناته.

وهذا هو الأصح المشهور.

ذهب الكوفيون في نحو قولهم: «لا تأكل السمك وتشرّب اللبن» إلى أن (وتشرّب) وشبهه منصوب على (الضرر)، لأنه مخالف لما قبله، فلما حوّل عن

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)، لأن الأصل في (الوار) أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها عبر محذوف، وقد قصد في الثاني أن يكون غير الأول، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)، لأنها مع الفعل سبقة الاسم، وهي أصل مما قبل نصب في الفعل.

ذهب أبو عمرو الخيزمي إلى أن الواو هي لصفة لتعمل بسببها، حذفت من باب العطف.

وهذا باطل لما ذكره وما ذكره الكوفيون أيضاً فاسد، لأن الحذف لا

١١ من أصل...  
١٢ من أصل...  
١٣ من أصل...  
١٤ من أصل...

ترجى البص. بل ما ذكره هو الموضح لتقدير (أن).

الرابعة عشرة: (٥٠)

ذهب الكثيرون إلى أن جواب (١) / ٥٥٩ / الشرط محذور على الحوار، لأن حواراً لقن الشرط لازم لا يكاد ينفك عنه؛ فلما كان كذلك، حمل عليه في الحرم، نصار مجزوماً على الحوار.

واختلف القاريون فيه. فذهب أكثرهم إلى أن العامل فيهما معاً حرف الشرط؛ لأنه يقتضي الجواب كفعله، فكما يحمل في الشرط؟ فكذلك في جوابه.

وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط ولعل الشرط عملاً فيه؛ لأنهم ينفكبان الجواب، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضيا معاً وجب أن يعمل فيهما معاً، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ.

وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط. لأن حرف الشرط حاوٍ، والحرف الجازم ضعيف لا يستطيع العمل في شبهة، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا صحيح، ويخلافهم في هذا خلافهم في الرفع لحرر المبتدأ.

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف. وهذا ليس بمبتدأ، عند الصريتين لتطير / ١٦٠ / نساه وتطلاه؛ لأنه علله بأن الفعل المضارع إنما أعرب لرفع مرفوع الاسم، وهو لا يقع؛ لأنه ليس من مواضعه. فلم يبق إلا أن يكون مبنيًا على أصل الفعل.

ولم كان الأمر كما زعم، لم يكن الفعل معرباً بعد الحروف الناصبة.

(٥١) مسألة ٥٥ من الإيضاح ٦٠٣

(٥٢) في الأصل دخول وهو وضع

للفعل، والجازمة له. وهذا المعنى الذي ذكره موجود فيها، فدل على بطلان ما ذهب إليه.

وما احتج به الكوفيون كله متأول لا يلتفت إليه.

#### الخامسة عشرة: (٥١)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نحو: (إن زيد أتاني) <sup>(١)</sup> يرتفع ما ارتفع ما عاد إليه في الفعل من غير تقدير فعل؛ لأن الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، [وإذا كان مرفوعاً به] <sup>(٢)</sup> لم يقتصر إلى تقدير فعل.

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع تقدير فعل بضمير الظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل المظهر بعده عاملاً فيه؛ لأنه لا يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه. / ٦٠ ب / فلزم بقدر ما يردعه، أنفي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز. فدل على أن الاسم فيه يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر. ثبت أن ما قاله المصريون هو الصحيح وما ذكره الكوفيون لا دليل لهم فيه.

#### السادسة عشرة: (٥٥)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بحواب الشرط عليه، فإنه لا يجوز جزئيه، ويحب رفعه مثل: (إن أتاني زيد بكرمك). لأن حواب

(٥١) اتصاله ٨٥ من الإيضاف ٦١٥

(١) مكبر - في الأصل

(١١) من الإيضاف ٦١٦ نسبه بها السباغ

(٥٥) اتصاله ٨٦ من الإيضاف ٦٥٠

الشرط إنما كان [محروماً] <sup>١١</sup> فمحاورته فعل الشرط. كما تقدم، فإذا فصل  
بينهما بتقديم الاسم عليه ونحوه، بقتل حرمه، وإذا بقتل حرمه وجب رفعه.

واختلفوا في تقديم المنسوب [في جواب الشرط، نحو: (إن نأسي  
ريداً أكرم) <sup>١٢</sup>، فإما الفراء، وأجازه الكسائي.

ودعّب الصربون إلى أن تقديم المرفوع والمنسوب <sup>(٣)</sup> جائز، لأنه يجب  
أن يُقدّر به فعل، كما يجب التقدير مع تقديم الاسم على فعله، لأن حرف  
الشرط يصل بينهما على ما بينه في المذهب الصحيح الذي قطع به الحريري  
/٦١/ وغيره. فكما يجب التقدير مع تقديمه على فعله، فكذلك مع تقديمه  
على حرامه <sup>١٤</sup> ولا فرق بينهما

وفيما تقدم دليل على صدق ما قاله الكوفيون

#### السابعة عشرة : ١٥١

دعّب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف  
الشرط، لأن الأصل في الجواز أن يكون مقدماً على حرف الشرط واختلفوا  
في جوازك بالشرط، فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء

ودعّب الصربون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء

<sup>(١٥)</sup> يستفي الأصل، وأنها حمى السابق ومن الإصناف ٦٢٤، لأن حرم جواب  
الشرط (له نصف حرمه) كما في الإصناف لأن السابق فيه وفي الاتفاق لا نقصان  
عند

(١٦) في الأصل (جواز الشرط)، وأصح ما فيه من سقط وما رفته من الإصناف ٦٢١

(١٧) مدعّب في الأصل (يجز أن)، ولا معنى له، وفي الإصناف ٦٢٦ وفي جواب  
الشرط أنه جائز، وإضافته لا تعدّ جديداً، إذ الأصل واسع

٥٤١ في الأصل جازة بحرف

(١٨) المسألة ٨٧ من الإصناف ٦٢٤

على حرف الشرط بحال ، لأنَّ الشرط كالاستفهام ويجوز له صدر الكلام . فلا يعمل ما بعده فيما قبله كالاستفهام .

وهذا هو الصحيح ، وما ذكره الكوفيون من أن الأصل في الجزاء أن يكون مفقداً لا نسلم بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء ٦١ ب / تنبيه . ومحال أن يتقدم المنبئ على السبب .

الثامنة عشرة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول فعل مضارع تاءان للمضارعة، وحذفت إحداهما تخفيفاً مثل: (تَنَزَّلُ وتَنَازَلُ) (تَنَزَّلُ وتَنَازَلُ) وشبهه، فإن المحدوف<sup>(١)</sup> منهما حرف المضارعة، لا الأصلية، لأنها زائدة الزائد أولى بالحذف.

وذهب الصيرفي إلى أن المحذوف هي الأصلية، لأن دخول حرف المضارعة لمعنى، فكان حذف ما لم يكن فيه معنى أولى.

قال مسيبويه: البناء الأصلية هنا هي التي تُسَكَّر وتُدغم، فكان ما فيه هذه الصفة الأولى بالحذف مما لم يكن فيه.

التاسعة عشرة: (١٩)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول يوم التوكيد الحديدة على فعل  
الأنيس، وفعل جماعة النساء /٦٦/، وإليه ذهب يونس بن حبيب الصوفي  
قالوا: كما دخلت المشددة عليهما، فكذلك هذه، مدلول قوله تعالى  
(ولا تسبحن الله) <sup>(١)</sup> تخفيف النون في قراءة ابن عامر <sup>(٢)</sup>، وبغيره

المجلد ٤٣ من الإحصاء ٦٢٨

١٩١ من الأصل المخطوطة والتفكير إلى المصنف. لأن كاتب المصنف محمد مدني. مكيه العمل على انعام ملا ناه.

٦٥ + المصنفات من ٤٤ إلى ٤٥

(۳) مختصر این حال به ۳۹

وذهب المصريون إلى أنه لا يجوز أن يكون التثنية تسقط وذلك لأن  
 من التوكيد، إذا دخلت على فعل معرب أكدت فيه الفعلية فذهب إلى  
 أصله، وهو الساء، فإذا رُدَّ إليه سقطت النون. ومع سقوط النون تبقى الألف.  
 فإذا دخلت عليها نون التوكيد الخمسة لم يحل أن تحذف الألف أو تنكسر  
 النون أو تنكسر معها، وإذا حذفت الألف انكسر فعل الاثني بفعل الواحد.  
 وكذا لم تنكسر النون، لانيث، ولم يُعرف أي نون التوكيد أم نون  
 الإعراب. ولو مكنت لكان غير جائز؛ لأنه لا يجوز أن نجمع بين ساكنين  
 متطعيين في درج / ٦٣٢ / الكلام إلا شاذاً. فقل بهذا حواشٍ إدخالهما عليهما

وإنما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْمِئُنَّ﴾. فليس النون نون توكيدية، ولا (لا)  
 حرف بهي، وإنما النون نون إعراب علامة للرفع. و(لا) حرف نهي، والهاء  
 في موضع نصب على الحال، والتقدير: (فأستقيما غير متبيين)، أو تُشْمِئُنَّ  
 حصة حالية. أي: (وإنما غير متبيين) فصح ما قاله المصريون  
 العشرون. (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل في الفعل أن تشع  
 حركة غير الفعل. وقال بعضهم: الأصل سكونها. وتحرّك لالتقاء<sup>١١</sup>  
 الساكنين فالجاء. لأنه لما وجبت ريدانها<sup>١٢</sup> وجب أن تشع غير الفعل  
 للمعانة (كشدوا ومقدوا)<sup>١٣</sup>. ويشد. ومقد اليوم

وذهب المصريون إلى أن الأصل أنه تكون محركة بالكسر، وإنما نُفِضَ  
 فيما نُفِضَ فيه استغناءً للمعروج من كسر إلى ضم. ليس بهيما إلا حرف / ٦٣٢ /  
 واحد. لئلا يخرج من الأصل أي أنه لا يوجد في كلامهم (فعل) بكسر أوله  
 وحسن ثانيه مطلقاً. وإن كانت الهمزة أولى بالكسر؛ لأنها تزداد ساكنة في نون

(٥) المسألة ١٠٧ من الإعراب ٧٣٧

(١١) في الأصل محرك للقاء.

(١٢) في الأصل ريدانته

(١٣) في الأصل ومقد



الفعل الساكن، فيلغني ساكنان، فنحوك بالكسر، إذ تخصيصه النفا، الساكن  
أن يُحرَّك بالكسر.

وما قاله الكوفيون منتقض بمنفوخ العين، وهو مذكور مثلاً: (اعلم،  
أذهب) وشبهه.

#### الحادية والعشرون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن الواو الداهية من الفعل المضارع في نحو:  
(يعد) و(يزن) من (وعد) و(وزن)، إنما خذفت لرقايس اللزوم والمتعدي.

وقال البصريون: إنما خذفت لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن اجتماع ياء  
وواو وكسرة تستقل في كلامهم، فحذفوا الواو طلباً للتخفيف.

#### الثانية والعشرون: (٥١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يلي (كان) وأخواتها /بـ/ معوملاً  
حرماً، وإن لم يكن ظرفاً، ولا حازاً ومحروراً<sup>(١)</sup> مطلقاً، بدليل قول الشاعر:

فما نذ هذا حو حول نيينهم  
لما كان إياهم عطية عباد<sup>(٢)</sup>

ومعه البصريون مطلقاً، وحملوا ما استشهد به الكوفيون على زيادة  
(كان) أو إصغار الاسم مراد<sup>(٣)</sup>، أو ضرورة. والله أعلم.

(٥١) حباله ١٢٢ من الإصطاح ٧٨٢

(٥٥١) التصريح على المصحيح ١٨٩/١، ١٩١

(١) في الأصل: (محروراً) ١٨٩/١

(٢) البيت المذكور ١٨٩/١، مراد به: فصاروا حو حول حلفه صلاتهم

تصحيح ١٨٩/١، التصريح ١٩١/١

(٣) تصحيح ١٨٩/١، ١٩١

### الثالثة والمشروون<sup>(١٠١)</sup>

مذهب البصريين أنه لا يجوز أن نلحق (طئ) وأحوالها عن العمل  
في مفعولها. مع تقدمها<sup>(١٠٢)</sup> عليها مطلقاً

وهذا هو الصحيح المعروف المشهور.

ومذهب الكوفيين والأحفش أنه يجوز<sup>(١٠٣)</sup> واستدلوا بقول الشاعر:

إنني وجدت ملاك الشيمة الأدب<sup>(١٠٤)</sup>  
وما إحال لدينا ملك تنويل<sup>(١٠٥)</sup>

وليس لهم بهذا دليل، لأنه يقدر فيه لام الابتداء. فيقال: /١٦٤/  
أصله: للملاك، وللدنيا.

### الرابعة والمشروون :

ذهب الكوفيون إلى أن القول، إذا كان بمعنى الظن، على لغة من جعله  
كذلك، يشترط إسناده للمخاطب، وهو قليل، ولم يشترطه البصريون مطلقاً،  
وإنما اشترطوا شروطاً غيره معروفة مذكورة في الشروح المطولة.

### الخامسة والعشرون: (١٠٦)

قال البصريون: إذا كان المفعول الأول في باب (أعطيت) معرفة.

(١٠١) المسألة في التصريح على الوجه ٢٥٨/١

(١٠٢) في الأصل تقدمها

(١٠٣) التصريح ٢٥٨/١

(١٠٤) ومصدره كذلك أذهب حتى حصار من أدبي، والبيت ملا عبر في المعرب ١/١٩٧، وجبه أبو

تمام إلى عصر الغرابيين، يهر شرح المروزي على المحمدية ١١٤٦/٣ إذا

(١٠٥) صدره أرفع وأمل أن تنسب مؤلفها، وهو من فضيلة كتب من زهير المشهورة: (مناقب سعد)،  
ديوانه ٩ وله رواية أخرى. والمساعد ٣٦/١

(١٠٦) بصر التصريح ٢٩٦/١

والثاني نكرة، فالأولى إقامة الأول الذي هو معرفة [مقام الفاعل] (١).

وقال الكوفيون: لا أولوية هاهنا (٢).

والصحيح، أو الأصح، الأقول والله أعلم.

السادسة والعشرون: (٣).

ذهب البصريون إلى أنه إذا أُعجلَ الثاني في «باب التنازع»، واحتاج الأول إلى مرفوع تضمنه (٣) مضمراً، نحو: ضربوني وضربت الزيد بن، حكاه سيوطي (٤)؛ لامتناع حذف النعمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً، نحو قوله:

٤٦٤ب/ حموى ربّة عني عديّ بن حاتم.

حزاء الكلاب العاويث، وقد فعل (٥).

وذهب الكوفيون إلى أنه يُحذف نص عليه الكسائي وهشام، والسهيلي (٦).

والأقول اصح.

---

(١) وبإداء يقتضها المقام، ولعل الكلام، ها، على ما لم يُسمّ فاعله، ومذهب البصريين أنه أولى، لأنه فاعلي معنى يطر التصريح ٢٩٢/١.

(٢) ونقل الرازي عن الكوفيين أن إقامة الأول فحقة، كما في التصريح ٢٩٢/١.

(٣) المسألة هي أوضح المسالك ٢٩/٢، والتصريح ٣٢١/١.

(٤) أوضح المسالك ٢٩/٢.

(٥) في الأصل: أنه تضمنه.

(٦) القاسم ٢٣١، ابن عيش ١٧٦/٢، وهو لامي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٢ عن الخصائص ٢٩٤/١، الخصائص ٢٩٤/١، وقيل: للامة الديلمي، ديوانه ٢٩٤، رواية سري انه ضا

في الدواطن كأنها

ولا شاهد فيه على هذه الرواية

(٧) أوضح المسالك ٢٩/٢، التصريح ٣٢١/١.

## السابعة والعشرون

مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل:  
(دَهْنَتُ الشَّامَ)، إلا في هذه اللفظة لسامعهم إياها عن العرب، فلا يُحْبِرُونَ  
(دَهْنَتُ مِصْرَ)، ولا (دَهْنَتُ مِصْرَةَ).

ومذهب الكوفيّين جوارها، وهو عندهم مَقْبُوسٌ في (انطَلَقَ) و(دَهَبَ)  
(وخرج). فيقولون: انطَلَقْتُ السُّوقَ، وخرَجْتُ البِرْ، ودهَنْتُ مِصْرَ، وشبهه  
وهذا هو الأَفْسَحُ لصحة معنى الكلام، وعدم إخلاله، مع كثرة  
استعماله ونظيره قوله:

بِأَعْرَاسِ السَّيْرِ أَهْنَتُ، مَقْلٌ:

إِنَّمَا يَنْطَلِقُ نَبَأٌ قَدْ قُمِلَ<sup>(١)</sup>

## الثامنة والعشرون

مذهب الكوفيّين أن /١٦٥/ مثل: مَضَى وَرَمَى وَسَمِيَ، فما كان من  
ذوات الياء، يُكْتَبُ بالياء، ومثل: دَعَا وَغَرَّاهُ يُكْتَبُ بالالف، لأنه من ذوات  
الواو.

ومذهب البصريّين أنه يُكْتَبُ بالالف سواء كان من ذوات الياء، أو من  
ذوات الواو، إذ الظاهر من اللفظ الألف، فكُتِبَ على اللفظ

وفد مضى ذكر هذه المسألة في فصل الأسماء

## التاسعة والعشرون

مذهب البصريّين أنه لا يجوز كسر حرف المضارعة، إذا كان ياء مثناة  
من نعت، نحو: يُحْسَنُ، وشبهه. كما جاز في غيره من حروف المضارعة،  
وذلك نحو: يُحْسَنُ، ويُخَفَّ، في لغة قيس.

(١) لم أجد إلى ثابته أو مطابقه

وإنما منه البصريون لثقل الكسر على الياء<sup>(١)</sup> لتجانسهما.  
وعذهب الكوفيون أنه يكون فيها الكسر كصائر حروف المضارعة.

الثلاثون :

الأفعال الناقصة عند البصريين لا يجوز أن تبنى لما لم يُسم فاعله، لأن  
الذي يُقام مقام الفاعل / ٦٥ ب/ هو الخبر، والخبر<sup>(٢)</sup> يكون جملة، والجملة  
لا تكون فاعلة، وتكون مقوداً مشتقاً فيه صميم، فيبقى ذلك التضمير بلا  
عائد<sup>(٣)</sup>.

وقال الكوفيون: يجوز. قال الغراء: (بَيْنَ أَخْوَك) في (كَانَ زَيْدٌ  
أَخَاكَ)<sup>(٤)</sup>.

قال ابن بابشاذ: فَإِنْ قِيلَ: بَيْنَ زَيْدٍ نَسَمٍ، برفعهما<sup>(٥)</sup> جميعاً، حازه  
وكان الفاعل مصدراً مقدرًا، والجملة مفسرة<sup>(٦)</sup> له.

وقال بعض من شرح «الجملة»: هذا الذي ذكره ابن بابشاذ ضعيف.

قلت: وهو منسوب إلى السيرافي<sup>(٧)</sup>، وغلظه البطليني رحمه الله.

الحادية والثلاثون :

قال البصريون: إنَّ الشرط والحزاء إذا وقع بعد اسم موصول، كان

(١) في الأصل: التاء، تصحيفه.

(٢) طمس في الأصل.

(٣) العلة عند البصريين هي أن حذف الاسم يُعصب إلى ترك الحصر لا مشدداً، يسطر. النسخة

١٢٥/١

(٤) مقالة الغراء، في المساعد ١/ ١٠٠

(٥) في الأصل: رفعهما

(٦) مكررة في الأصل

(٧) ونقل صاحب الجمع ٢٧١/٢ عن السيرافي: وأن حروف أن الذي يمتد من الفعل هو صميم

المصدر مع حذف الاسم والحرف

صلته، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ نَأْتِهِ بِدِينٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>

ومذهب الكوفيين أنه منصوب أو مرتفع بإضمار القول.

والصحيح مذهب الصوريين وهو الذي قطع به ابن ناشاذ وغيره، والله

أعلم

#### الثانية والثلاثون: (٢٥)

١٦٦/ مذهب الصوريين أن تحو: (أحسن) في قوله تعالى: ﴿تَسَارَى﴾  
على الذي أحسن<sup>(٢)</sup> فعل ماضٍ داخل في الصلة<sup>(٣)</sup>، والعامل مستتر فيه، لا  
يحوز غيره

وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: يحوز أن يكون (أحسن) لمتأخر (الذي) وليس  
بصواب، والصواب الأول. والله أعلم.

#### الثالثة والثلاثون :

مذهب الصوريين وأكثر الكتاب هي مثل (يفرؤن) و(يستهرؤن) مما كان  
بعد الهجرة منه وأو

ومذهب الكوفيين والأحسن أنه يكتب بيا: بعدها وأو، واختاره بعض  
المتأخرين، فقالوا: هي واو الصمير، والياء هي ياء الهجرة، كأنها لما خففت  
تقربت من الساكن، وحلها كسرة، فقلت ياء (يستهرؤن) و(يستهرؤن).

(١) ٧٥ / إل عمري

(٢) المسألة هي تعبر الفرطى ١٢/٧ + ١٥٣

(٣) ١٥٢ / الأنداء

(٤) الفرطى ١٢/٧

(٥) هي الفرطى ١٥٣/٧ هو قوله الكسائي والفرعاء

مذهب البصريين أن نحو: (تَسأل) وشهد: ، من كانت الهمزة بعد ساكن، لا يكتب للهمزة صورة.

ومذهب الكوفيين أن الهمزة تصور بحركتها<sup>(١)</sup>.

وهو الأصح في غير (تَسأل).

الخامسة والثلاثون: <sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون ٦٦ب/ إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل المعمول به لام الجحود عليها<sup>(٣)</sup>، كقوله:

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن

مقاتلها ما كنت حياً لأسمع<sup>(٤)</sup>

نصب (مقاتلها) بـ (أسمع).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن (أنت) مع الفعل تأويل المصدر، فلا يتقدم شيء من صليته عليه. و(مقاتلها) في البيت عندهم منصوب بمعل. مفتر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقاتلها. لا بقوله: (أسمع). بدليل قوله

وإني أمرؤ من غصبة خديفية<sup>(٥)</sup>

أبنت<sup>(٦)</sup> للأعادي أن تبذع رقابها<sup>(٧)</sup>

(١) ذكر ابن درستويه المدهيين، ولم يذكرهما. وقد احتار الأول ثمانية لعشرين. بطل كتاب

الكتاب ١٣، ١٤

(٢) حرو. من المسألة ٨٢ في الإصناف ٥٩٣/٢

(٣) بطل. ابن يعيش ٢٩/٧.

(٤) البيت. لا عرو. في الإصناف ٥٩٣/٢، وابن يعيش ٢٩/٧، والزمخشري على الكتاب ٢٣٣/١

(٥) في الأصل (خديفة) بالمهمله، تصحيف

(٦) في الأصل (أبنت)، تصحيف

(٧) أبنت سلا محرو في المصنف ١٣٠/٩، والإصناف ٥٩٦/٢، ومحرو. في ابن يعيش ص

المصنف ٢٩/٧. وفيها سوى الإصناف (أن نذل)

في (اللام) هي قوله (الاعادي) لا تكون هي صلة (أن تاديع) . بل من صه  
ومل. معنر<sup>(٦)</sup> وله طائر ، والله أعلم به التوفيق  
ثم فصل العمل ينلوه إن شاء الله تعالى فصل الحروف .

---

(٦) نظير معنر اسم حشر في السبب ١٣٠ / ١ ، ١٣١



## الفصل الثالث

### فصل الحروف

١٧٧/ ويشتمل على مسائل:

الأولى :

مذهب الكوفيين أن (إذ) في المجازاة قد تُفتح، ويكون مجازي كما إذا كانت مكسورة.

ومذهب البصريين أنها إذا فُتحت لا تكون للمجازاة مطلقاً.

وما قاله الكوفيون ليس بصحيح، وإنما فيه لغة أنه يُجزم بهاء ولا يكون جزءاً أصلاً. والله أعلم.

الثانية :

قال الصربون: اللام الجارة لا تكون بمعنى (في) أصلاً، وإنما لها معانٍ غيرها مذكورة في الشروح المطولة<sup>(١)</sup>.

وقال الكوفيون: إنها قد تكون بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) وفيه أحوار البعثة محيها بمعنى (في) في الشروح المطولة وسواها، يخطر الحس انداس ١٢٥.

التصريح ١٢/١

(٢) ٢٥ / آل عمران

والأصح الأول، وليس للكوفيين دليل في هذه الآية إنه معنى قول  
يوم لا ريب فيه، لأن المعنى لجراه يوم، أو لحساب يوم، وإنه قطع  
الواحد في وجيزة.

الثالثة: (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن (من) الجارة يجوز أن تستعمل في الزمان ٦٧/١  
كاستعمالها في المكان، لقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسْرِ عَلَى الْفُتُوحِ مِنْ أَوَّلِ  
يَوْمٍ﴾، وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾، وقول زهير بن أبي  
سلمى:.

لَمَنِ الدِّبَارُ، بُفَتْحِ الْجِسْرِ؟

أَفُوتَيْنِ مَنْ خَجَجَ وَمَنْ دَمَرَ

وقول النابغة: ٦٨

تَوَزَّيْنِ مِنْ أَوْسَاطِ يَوْمِ حَلِيبِ

إِلَى السَّوْمِ غَدَ جُرْنَيْنِ كُلِّ النَحْلِ

ثبت بهذا أنها لا ابتداء للغاية في الزمان.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز استعمالها في الزمان؛ لأنهم اجمعوا على أن

(٥) المسألة ٥٤ من الإصناف ١/ ٣٧٠

(١) ذهب مطهر في الأصل

(٢) الجمع ٦/ ٢١٣، وقامعهم الصرد وابن درستويه والمرواني بطر: الحسني المدني ٣١٤

(٣) ١٠٨ / الترتيب

(٤) ٩ / الجيب

(٥) ديوانه ٧٦، وهو في الإصناف ١/ ٣٧٦، ومعه في الجمع ٣/ ٢٢٦ (مد: سوسج: سدا)

مستشهداً به على من (أنه) لما لم يأت على لغة، وسباني

(٦) ديوانه ٦٠ (تحريرات)

(من) في المكان نظيرة (مُنْدٌ) (١) في الزمان، فـ (مِنْ) تدلُّ على ابتداء الغاية في المكان، و(مِنْ) تدلُّ على ابتداء الغاية في الزمان. وأنا أقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (٢) بمعنى: في يوم الجمعة لأنَّ حروف الصفات يفوم بعضها مقام بعض مطلقاً ١٦٨/، والتقدير في بيت زهير: من مَرَّ حججاً، ومن مَرَّ دهر، أي: أتت من أجل مرور السنين والدهور وتعاقبها عليهما، فهي داخلة على المصدر المحذوف.

وقال الأخفش: (من) فيه زائدة (٣).

والأصح مذهب البصريين، واختار بعضهم مذهب الكوفيين (٤).

قال السهيلي في (الروض الأنف) (٥): وليس يحتاج في (٦) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ إلى إضمار، كما قدره (٧) بعض النحاة (من تأسيس أول يوم)، جذراً من دخول (من) على الزمان، ولو لفظ بـ (التأسيس)؛ لكان معناه: من وقت تأسيس أول يوم. فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً. و(مِنْ) تدخل على الزمان وغيره. وفي التنزيل: ﴿وَمِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٨)، والقيل واليتمد زماناً. وفي الحديث: وما من دابة إلا وهي مصبغة يوم الجمعة من حين تطلع الشمس إلى

(١) من الأصل (مِنْ)، وليس بصواب، بدلالة السابق.

(٢) ردت للسياق.

(٣) قال في (معاني القرآن ٣٣٧/٢)، «وَمِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ» يريد به أول الأيام، كذلك لفت تجلّ رجل». تريد به «كُلُّ الرجال»، وليس فيه دليل على الريادة.

(٤) منهم الرضي في شرحه على الكافية.

(٥) ٣٥٧/٢، باختلاف يسير.

(٦) من الأصل: (من) والتصحيح من الروض الأنف.

(٧) في الروض: فوره.

(٨) ٤ / الروم.

حين تمزّب. شفعاً من الساعة<sup>(١)</sup>، إلا الحنّ والإنس نصيخة<sup>(٢)</sup> أي: مستمرة  
نصبة. وفي البيت. مَدْ حَجَج. ومَدْ دَهَب<sup>(٣)</sup>.

وكان من لغة فائله أن يمتنع بـ (مَدْ) على كل حال. وكذا بيت  
الناقة يروى على معناه: مَدْ أَرْمَان.

#### الرابعة: (١٥)

ذهب الكوفيون إلى أن (رُت)<sup>(٤)</sup> أسمٌ مثل (كم)؛ لأنها نظيرتها، إذ هي  
للشليل<sup>(٥)</sup>، و(كم) للتكثير، ولمخالفتها حروف الجرّ لدخول الحذف عليها.  
ولأن لها صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام، إنسانتم  
واسطة بين شينين ورايطة لهما.

وحالفتها أيضاً فأنها لا تعمل إلا في تكرة موصوفة، وأنها لا بحرف إظهار  
الفعل الذي تتعلق به بخلاف سائر حروف الحصر، فكوبتها على خلاف  
[حرف]<sup>(٦)</sup> الجرّ دليل على أنها ليست بحرف، فإذا كانت ليست بحرف فهي  
اسم.

وذهب المصريون إلى أنها حرف / ١٦٩ /؛ لأنه ليس فيها من علامات  
الاسم، ولا من علامات الفعل شيء، ولأنها جاءت بمعنى في غيرها، وهو  
تقابل ما دخلت عليه أو تكثيره على اختلاف موقعه

(١) العين مطبوعة في الأصل

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٢٢٣، ٦٤/ ٣، ما من دالة إلا وهي نصيحة.

(٣) الجمع ١١٦/ ٣

(٤) المسألة ١٣٦ من الإنصاف ٢/ ٨٣٢

(٥) معناها في الأصل عبارة منجبة مصطرفة جاءت على هذا النحو، والدالة للتفليس، وقد لتتكد  
على التكرار.

(٦) وتعدد، كما في الإصناف، وبمعهم اس الضراوة كما في الجمع ٤/ ١٧٣

(٧) زيادة اقتضاباً للبيان

وهذا هو المذهب الصحيح . وما قاله الكوفيون دعوى باطلة .

فقولهم : إنها كـ (كم) ليس بصحيح ؛ لأن (كم) للعدد ، و (رت) ليس للعدد ، وقولهم : إنها للتقليل لا تسلم أصلاً ؛<sup>(١)</sup> فإنها تزيد للتقليل كما نرد للتكثير ، فهي تارة للتقليل وتارة للتكثير<sup>(٢)</sup> ، وإنما كان لها صدر الكلام ؛ لأنها تدل على تقليل . أو تكثير فأشبهت النفي والاستفهام ونسبهما مناه صدر الكلام . وإنما لم يظهر الفعل الذي تتعلق به اختصاراً ، وكذا الحذف قد يدخل الحروف ، قالوا : حاش لفلان ، وسف أفل ، في (حاشا) و (سوف) .

الخامسة : (٣)

ذهب الكوفيون إلى أن واو (رت) نجر ينقها<sup>(٣)</sup> ، وإليه ذهب الميرد من البصريين ، لأنها نائية (رت) ، وهي تعمل الخفض ، وكذلك (الوار) ؛ لنيابتها عنها / ٦٩ ب / فهي كواو القسم لما نابت<sup>(٤)</sup> عن الباء عملت عملها ، فكذلك (الوار) هاهنا .

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل . وإنما العمل لـ (رت) المقدرة ؛ لأن هذه الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ، إذ الحرف لا يعمل<sup>(٥)</sup> إلا إذا كان مختصاً ، وحروف العطف غير مختصة فوجب ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل هنا لـ (رت) المقدرة . والدليل على أنها حرف عطف وأن (رت) مقدرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو : ورتب

(١) وهو مدع البصريين أيضاً فيما نقله السيوطي (الهمع ١/ ١٧٢) عن السبط ، سوى أن درستوه الذي حالهم سجيها للتكثير فقط (الهمع ٢/ ١٧٣)

(٢) وقد ذكر السيوطي أنه مذهب بعض المتأخرين فيما نقله أبو حنيد . (الهمع ٢/ ١٧٣)

(٣) الباء ٥٥ من الإنصاف ٣٧٦/١ .

(٤) غير أن لما ذكر من الأبياري يذهب مذهب البصريين في العزة (رت) مقدرة . يشرح القصاص ٢١٨ .

(٥) (ناب) مطبوعة في الأصل .

(٥) في الأصل : (تعمل) بالمشقة من فوق تصحيف .

بلد. ولأنه قد جاء عنهم الخبر (وث) مصحرة من غير محوص. كقول:

رسم دار وقفت في طملة كذت أقصى المقصر من حلة<sup>(١)</sup>

فالكوقيون يُجيزون إحصار الحار نحو هذا، وأباه أهل البصرة. ومثله كثير

السادسة: (٣٠)

ذهب الكوقيون إلى أن (مُدَّ) و(مُنْذَ) إذا ارتفع الاسم بعدها، فإنه يرتفع  
بمعل محذوف، لأنهما مركبان / ١٧٠ / من (مِنْ) و(إِذْ)<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قد يقال: مُنْذَ  
وَمُنْذَ، والكسر على الأصل، والضم للناسب، وكسر الميم يدل على أنها  
مركبة من (مِنْ) و(إِذْ)، وإذا كانا مركبين كان الرفع بعدهما بتقدير فعل، لأن  
الفعل يحسن بعد (إِذْ)

وقال الفراء: إنما هو مرتفع بتقدير مبتدأ محذوف<sup>(٣)</sup>

وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين يرتفع ما بعدهما حراً  
لهما، ويكونان حرفين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما، لأنهما مقداران بالأمد  
وهذا هو الصحيح، والشواهد فيه كثيرة لا يحتملها<sup>(٤)</sup> هذا المختصر.

السابعة: (٣١)

ذهب الكوقيون إلى أنه يحوز الجر في القسم بإحصار الحار<sup>(٥)</sup> من غير

(١) البيت لحمل، جبراه ١٨٧ عن الأعشى، وطائفة كبيرة من المصادر في التجميع

(٢) المسألة ٥٦ من الإحصاء ٣٨٦/١

(٣) ذكر الرضي ١١١/٢ أنه ذهب بعض الكوقيين

(٤) الرضي ١١٠/٢

(٥) في الأصل: يحتمل

(٦) المسألة ٥٧ في الإحصاء ٣٩٣/١٠

(٧) الجمع ٢٣٣/٤

عوض. فبقال: الله لأفعلن.

وذهب المصريون إلى أنه لا يجوز إلا بعوض من ألف استهزاء أو نحوه<sup>(١)</sup>، لأننا أجمعنا على أن الخفض في الأصل إنما يكون بالحرف، فالتسك بالاصل تمسك باستصحاب الحال. وهو دلالة معبرة، فإذا / ٧٠ / باب /  
وحد العوض قام مقامه في الجز، وإنما جاز في قولهم: (الله لأفعلن)، لكثرة الاستعمال في هذه الكلمة.

الثامنة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم: (لزيد أفضل من عمرو)، حرام قسم مقدّر، وتقديره: والله لزيد أفضل من عمرو. فافسر اليمين اكفأة باللام منها<sup>(٢)</sup>، وليست لام ابتداء؛ لأن هذه اللام يليها المفعول نحو: لطعامك زيد أكل. فلم كانت لام ابتداء فلم أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولما حار أن يليها المفعول.

ومذهب المصريين أنها لام ابتداء تدلّ أنها إذا دخلت على المصغر في باب (ضئت) أوجب له الرفع. ودفعت عنه عمل ما قبله، فدلّ على أنها لام ابتداء. ولا يجوز أن تكون محمولة على القسم. والأصل في قولهم: لطعامك زيد أكل: لزيد أكل طعامك، فلما قدّم المفعول إلى موضع الابتداء حار أن تدخل اللام عليه لوقوعه بموقعه.

(١) ذلك كقولهم: (الله ما فعل) وهذا الله ما فعلت بعوضت منه الاسم (وما) عن حرف القسم ينظر الكتاب ٢٩٩/٣. والفصول لا من الدخا في ٣٣. والعمارة في الأصل: والله لا حذر إلا بعوض من ألف استهزاء ونحوه.

(٢) المسألة ٥٨ في الإحصاء ٣٩٩/١

(٣) في الأصل (مهاج) والتعويض من الإحصاء

ذهب الكوفيون / ١٧١ / إلى أنَّ الواو العاطفة بحوزة أن تفتح زائدها<sup>(١)</sup>،  
كقوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا حَاوَمَا وَقَبَحْتَ أَمَانَهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى ﴿إِذَا  
السَّعَاءُ اشْفَعَتْ﴾، وأدَّتْ لَرَبِّهَا وَخَفَّتْ<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر

وَلَمَّا أَحْرَقْنَا سَاحَةَ الْحَبِيِّ وَالنَّحْيِ  
سَا سَطَرُ جَفْنَبٍ مِّنْ رُّكْيَامٍ عَفْنَعِلٍ<sup>(٤)</sup>  
والله ذهب الأحقضي<sup>(٥)</sup> وأبو القاسم س برهان من الصريين.

وذهب سائر الصريين إلى معناه؛ لأنَّ الواو في الأصل حرفٌ وضع  
لمعنى محصور، فلا يجوز أن يحكم بزيادته معها أمكن أن يخفى على أصله.  
وجمع ما تشهد به الكوفيون يمكن أن يُحمل على أصله. والله  
أعلم.

#### العاشرة. ١٠١

قال الكوفيون: يجوز أن تكون (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (ل)؛  
لمجته كثيراً، قال الله تعالى: ﴿فَارْصَلْنَاهُ﴾<sup>(٦)</sup> إِلَى مَنَةِ الْفَبِ أَوْ يَزِيدِينَ<sup>(٧)</sup>

(١) المسألة في وصف الماني ٢٦٥

(٢) ماني القرآن للقرآن ٢/ ٢٦٨. ونسخ القصائد السبع ٥٥. ونسخ ديوان اميرى النفس  
والهائم ١٥

(٣) ٧٣ / الرية والواو في الآية عند الصريين وار الحال.

(٤) ١ / الاشتقاق. بظوم شكل إعراب القرآن ٢ / ٨٠٨

(٥) البيت لاخرى، النفس من مطوئته، ديوانه ١٥ والحفف من الرصل المصنوع. والمتنق  
المعتمد المتداول

(٦) ماني القرآن ٢ / ٢٥٧، الحس الذاتي ١٩٩.

(٧) بظور: وصف الماني ١٣٢، الحس الذاتي ٢٦٧، المسألة ٦٧ من الإحصاء ١٧٨

(٨) في الأصل (روسلناه)

(٩) ١٣٥ / الفرق



معناه: (ويزيدون) أو (يل يزيدون) وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمَ أَلْمَا أَوْ كَفُورًا﴾<sup>(٢١)</sup>، ومعناه: (وكفوراً)، في شواهد ٧١/ب / كثيرة.

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعناها، لأنها حرف وُضِعَ<sup>(٢٢)</sup> المعنى بخالف معنى (بل) و(الواو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى آخر تمسكاً بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن الدليل. ولا دليل للكوفيين يدل على صحة ما ادَّعَوْهُ.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَزِيدُونَ﴾ محمول على شك الضمير لهم. أي: أن المصير إذا أبصرهم شك في عددهم لكثرتهم.

قلت: وبقي أن يكون الأصح ما قاله الكوفيون. والله أعلم.

#### الحادية عشرة: (٢١)

قال الكوفيون: إنه يجوز العطف بـ(لكن) في الإيجاب مثل (بل)، يقال: (٢٢): حاء زيد لكن عمرو، كما يقال: حاءني زيد بل عمرو.

وقال اصصريون: إن ذلك لا يجوز؛ لأن العطف بها في الإيجاب يكون من باب الغلط والبيان كما هو في (بل)، ولا حاجة إلى تكثير الحروف (١٧٢) بال تكرار مع وجود ما يقوم مقام المكرر ونظائره كثيرة.

وهذا هو الأصح.

(١) ٧٦ / الإنسان.

(٢) في الأصل وُضِعَ

(٣) المسألة ٦٨ في الإنصاف ٢/ ٢٨٤، والحق الثاني ٣٥

(٤) في الأصل عطف

(٥) في الأصل ويقال

ذهب الكوفون إلى أن (أن) الضعفة المفتوحة تعمل في الفعل المعين  
النصب مع الحذف من غير بدل<sup>(١)</sup>، نحو قراءة عبد الله بن مسعود<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَزِدْ  
أَتَعْلَمُوا مِثْلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup>، فحذف (تعبدا) لأن (أن) مفتوحة،  
أي: أَلَا تَعْبُدُوا، فحلفت (أن) وعملت محذوفة، فدل ذلك على أنها محل  
مع الحذف

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل من غير بدل<sup>(٤)</sup>، لأنها من عوامل  
الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف من غير بدل وأما  
عبد الله فهي شاذة وليس لهم فيها دليل، لأن (تعبدا) محروم بسلام التي  
للنهي.

وهذا هو الصحيح.

ذهب الكوفون إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب<sup>(١)</sup>، ولا يجوز أن  
تكون حرف حفضي<sup>(٢)</sup> لأنها من ٧٢ ب / عوامل الأفعال، ولا يجوز أن تكون  
حرف حفضي<sup>(٣)</sup> لأن حرف الحذف من عوامل الأفعال.

وذهب البصريون إلى أنها قد تكون حرف حفضي، لدخولها على الـ  
في قولهم: (كيه) كما يقولون، (هيمه).

(١٠١) المسألة ٧٧ في الإيضاح ٥٥٩

(١) هذا مذهب أبي بكر بن الأثير في إجازته. ينظر شرح الفوائد ١٩٣، ولما نقلت من  
الرفع هو التماس (محال) ثلث ٣١٧/١.

(٢) الفرط ١٣/٢.

(٣) ٨٣ / التفرقة

(٤) ومذهب سيبويه، والعمدة حوالا للنصب بأن المضمرة بلا تعويض بحر: الفرط ١٣/٢

(١٠٢) المسألة ٧٨ من الإيضاح ٥٧٠ / ٢

(١٠٣) المحسن الثاني ٢٧٦، ٢٧٨

وهذا هو الأصح فيما قاله ابن الأنباري وغيره. والرتضى الزمخشري الأول.

الرابعة عشرة: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام (كي) هي العاملة بنفسها<sup>(١)</sup> من غير تقدير (أنَّ)؛ لأنها قامت مقام (كي) واشتملت على معناها، فكما أنَّ (كي) تعب بنفسها، كذلك ما قام مقامها.

وذهب البصريون إلى أنَّ العامل (أنَّ) مقترنة معها<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال عالياً، فوجب أن يكون ما بعدها منصوباً بتقدير (أنَّ).

وقول الكوفيين إنها تعمل عمل (كي) لقيامها مقامها / ١٧٣ / وأنَّ (كي) تنصب الفعل بنفسها لا يسلم. بل إنها تنصب نارة بتقدير (أنَّ). ونارة نفسها، وليس جعلها على إحدى الحالتين مأوًلى من جعلها على الحالة الأخرى.

والأصح قول البصريين.

الخامسة عشرة: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أنَّ) بعد (كي)<sup>(٣)</sup> و(اللام)، نحو قولك: جئت لكي أن تُكرمني. فالناصب (كي)، و(أنَّ) تأكيد. وفيل. الناصب اللام والباقي تأكيد. قال الشاعر:

أردت لك بما أن تطير بفريني  
فتركها شنى سبداء مثل<sup>(٤)</sup>

(٢٠) المسألة ٧٩ في الإعراب ٥٧٥. والامات للرخاحي ٥٢

(٢١) (٢) شرح القصائد السبع الفصول ٧٥

(٣) المسألة ٨٠ في الإعراب ٥٧٩/٢

(٤) الرضي على الكاف ٢٢٢/٢

(٥) (٢) الإعراب ٥٨٠ والرضي ٢٢٢/٢ فتركها شنى سبداء مثل

ودهب الصيرتون إلى أنه لا يجوز؛ لأنهما قد صارتا بدلاً من اللفظ  
(سأن).

وهذا هو الصحيح، والبيت الذي استشهد به الكوفيون لا يميز قائله،  
واستعماله<sup>(١)</sup> ضرورة.

#### السادسة عشرة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تكون بمعنى (كيما) فتعمل عملها في  
التنصب، وجوزوا فيه الرفع<sup>(٢)</sup>، وقد جاء ذلك. قال ١٣ / ٧٣ ب / الشاعر.  
جاءت كبيرٌ كما أخفرها والنوم جنة كأنهم زهدوا<sup>(٣)</sup>  
وقال:

لا تظلموا<sup>(٤)</sup> الناس كما لا تظلموا<sup>(٥)</sup>

أي: كيما واستحسن ما قاله أبو العباس الميرد

ودهب الصيرتون إلى أنها لا تكون كذلك أصلاً<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز التنصب  
بها؛ لأنها كاف التشبيه دخلت عليها (ما) فجعلها كحرف واحد. وصارت

(١) في الأصل واسعمله

(٥٠) المسألة ٨٦ في الإيضاح ٥٨٥ / ٦

(٢) محال نعله ١٢٧ / ١

(٣) مكرره في الأصل

(٤) في الأصل (أخفرها) و(زهد) . تصحفت وتحريف . والبيت لصحر العن في ديوان الهذلي  
٦١ / ٦ (كما) . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . و(كأنهم) موصلة (كأنهم)

(٥) في الأصل ظلم

(٦) قل هو لرويه . ورواية الديوان ١٨٣ لا تشتم الناس كي لا تشتم ولا شامده على هذه  
الرواية . وسطر الكتاب ٢٥٩ / ١ . والإيضاح ٥٨٧ / ٢ . ٥٨٨ . وهاتينهما . ٥٩١ . والرسم  
٢١٣ / ٢

(٧) محال نعله ١٢٧ / ١

كـ(وتما)، فليها الفعل كـ(وتما)، فكما أن (وتما) لا تنصب الفعل، كذلك (كما).

وهذا هو الصحيح، والرواية في (أسقها) بالرفع، وهي (كما لا تنقلوا) بالتوحيد، فاعرفه.

#### السابعة عشرة: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أن (لام الجند) هي الناصبة للفعل بنفسها<sup>(١)</sup>، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد لقوله:

لقد غلّزني أم عمرو، ولم أحر  
مضائنها ما كنت حيناً لأسمعا<sup>(٢)</sup>

/١٧٤/ مهذا دليل على أنها هي العاملة من غير تقدير (أن)، إذ لو كانت مفترقة، لكانت مع الفعل بتأويل المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مفترقة بعدها، ولا يجوز إظهار (أن) بعدها كما قيل في (لام كي)، لأنها قد صارت بدلاً من اللفظ (أن).

#### الثامنة عشرة: (٢١)

ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بعدها من

(٢٠) المسألة ٨٢ من الإيضاح

(١) الرصعي على الكافية ٢/٢٣٣.

(٢) ثبت في الإيضاح ٢/٥٩٢، والرصعي ٢/٢٣٣، بلا سجع، وروى (عذلي).

(٣) المسألة ٨٢ في الإيضاح ٢/٥٩٧.

(٢١) بطر، الرصعي على الكافية ٢/٢٣٣، ٢٦٤.

غير تقدير (إن) <sup>(١)</sup>، ونحو الاسم من غير تقدير حازراً لأنها بمعنى (في) أو بمعنى (الى).

قال الكسائي: إنما يجزئ الاسم <sup>(٢)</sup> بعدها على تقدير (إلى) <sup>(٣)</sup> مظهرة أو مقدرة؛ لأنها بمعناها فيه.

وزعم البصريون إلى أن الفعل بعدها يُنصب (أن) مقدرة، والاسم يُجر بها بمعناها لإجماعهم على أنها من عوامل الاسم، فلا يجوز / ٧٤٤ / أن نعمل في الأفعال نفسها

والأصح ما ذكره البصريون، وهو الكلام على مسألة (كي) وما ذكره الكسائي ليس بصحيح.

التاسعة عشرة: (٥)

ذهب الكوفيون إلى [أن] <sup>(١)</sup> (إن) قد تكون بمعنى (إذ) لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَحْتَمَ فِي رَبِّ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كَتَدَخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> وفي الحديث: «وإننا - إن شاء الله - بكم لاحقون» <sup>(٤)</sup>، ومعنى ذلك (إذ)؛ لأنه لا شك في اللحق بهم. وشواهد كثيرة.

وزعم البصريون إلى أنها لا يتكون بمعناها؛ لأن الأصل في (إن)

---

(١) معاني القرآن، ١٣٦/١، وشرح الفوائد، ٣٧٢.

(٢) (الآ) مطبوعة في الأصل.

(٣) ينظر: الرصي على الكافية ٢٢٤/٢.

(٤) المسألة ٨٨ في الألفاظ ٦٢٣.

(٥) إماعة يقتضيها السياق.

(٥) ٢٣ / القرية.

(٦) ٣٧ / الفتح ٤٨.

(٧) الحديث في صحيح مسلم ١٥٦/١، ١٥٢، ٦٣/٣.

الشرطية وفي (إذ) الظرفية، والأصل في كل حرق أن يذلل على ما وُفيع له في الأصل، والتعسك بالأصل استصحاب الحال، واستصحاب الحال حجة ومن غذل عن الأصل بقي قريناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا وما استشهدوا به لا حجة لهم فيه؛ لأن (إن) فيه شرطية<sup>(١)</sup>. وقد تستعمل العرب / ١٧٥ / الشرط مع عدم التعسك جرياً على العادة في إخراج الكلام مخرج التعسك، وإن لم يكن ثم مثله. وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الصَّعْدُ الحَرَامَ - إن شاء الله - آمنين﴾ يحتمل أنه استثناء وقع على دخولهم آمين<sup>(٢)</sup>، وقع على وجه التأديب للعباد لتأديبوا بذلك. وهذا هو الجواب عن قوله **كذلك**: «وإن شاء الله» - عن قريب بكم لاحقون».

### العشرون:

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) الواقعة بعد (ما) نحو: ما إن زيداً فأنتم بمعنى (ما)؛ لأنها قد نحيء بمعناها كثيراً.

وذهب البصريون إلى أنها زائدة دخولها كخروجها، ولا تكون بمعنى (ما) إلا في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup>.

وفساد قول الكوفيين ظاهراً.

### الحادية والعشرون: (١)

ذهب الكوفيون إلى أن (أن) (أَنَّ) إذا جاءت في خبرها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)؛ لأنه قد جاء كثيراً.

(١) الحسن الثاني ٢٣٣

(٢) مكررة في الأصل

(٣) لعل قبل العريس بريادها أولى، لأنها تكون كاذبة في المثال. وله كتاب على مدعى الكوفيين

لغات مؤكدة عبر كافة، على لغة أهل الحجاز

(٤) في الأصل حادثة وعشرون

(٥) إسناد لارفة

وزعم البصريون إلى أنها / ٧٥ب / المخففة من الثفيلة، والسلام لا  
التوكيد، لأنها هي الموجودة في حال الثقل، واختلافهم هي أنها هل تعمل  
مخففة دليل على أنها مخففة من الثفيلة. ولا دليل على أن اللام بمعنى (ال) <sup>(١)</sup>  
فالصحيح قول البصريين.

#### الثانية والعشرون: (١١)

مذهب الكوفيين أن (كيف) يُجَازى بها كما يُجَازى بـ(معى) و(بمما)  
وشبههما لمشايتها لها.

وزعم البصريون إلى أنه لا يُجَازى بها لتقصانها عن سائر أخواتها في  
كونها لا يكون جوابها إلا نكرة. وسائر أحوالها نارة يُجَاب [عنها] بنكرة ونارة  
بمعرفة، لأنها لا تتحقق المجازاة بها كما تتحقق المجازاة بغيرها.

#### الثالثة والعشرون: (١٢)

قال الكوفيون: الأصل في السين التي للتثنية (سوب) حُذِفَ منها الواو  
والقاء؛ لأن (سوف) قد كثر استعمالها في كلامهم بخلاف السين. وهم - في  
غير هذا الموضع - كثيراً ما يحذفونها لكثرة الاستعمال / ١٧٦ / فكذاك ها هنا.

وقال البصريون: إنها أصل في بدائها، إذ الأصل في كل حرف بدل  
على معنى في غيره أن يكون أصلاً بنفسه، وأن لا يدخله الحذف. وهذه  
الحروف تبدل على معنى في غيرها، فيبني أن تكون أصلاً بداتها؛ لا  
مأخوذة من غيرها. والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس فأعرقه.

(١) في الأصل - (وعشرون) حتى آخره وقد عزمتها للسياق. ويظهر في هذه المسألة - المعنى

(٢) المسألة في المعنى ١٢٧/١



الرابعة والعشرون: (٥٠)

مذهب البصريين أنَّ (أم) تكون بمعنى (بل) (١) والهمزة جميعاً، وب  
 قطع ابن بإيشاذ وغيره، وأشار ابن الشجري (٢) إلى ترجيح.

ومذهب الكوفيين أنَّها لا تكون بمعنىهما، وإنما يعطف بها بعدهما.

وهذا هو الأصح، وأشار ابن هشام المصري (٣) إلى ترجيح، فليعتمد.  
 وافية أعلم.

الخامسة والعشرون: (٥١)

أجاز الكوفيون نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وعليه كثير من  
 المتأخرين، وخمَّجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ / م٧٦﴾ الجنة هي  
 المأوى (٤). ومررت برجل حسن الوجه. أي: مأواه ووجهه.

ومنه (٥) البصريون إلا خُصِّصَتْ منهم، وإنما يقدرُونَ ضميراً متصلاً  
 بحرف جرّ، أي: المأوى له، والوجه منه.

وكلام ابن هشام (٦) مُشِيرٌ بترجيح الأول، والأصح الثاني.

السادسة والعشرون: (٥٢)

وعم الكوفيون أنَّ لام المستغاث بقیة اسم، فإذا قلت: بالزبيد،

(٥٠) المسألة في المغي ٤٥/١

(١) في الأصل: (هل) وهو تحريف أو وهم.

(٢) (٣) المغي ٤٥/١، ٤٦.

(٤) بعد عبارة مكررة مقحمة وحماً هي: (مذهب البصريين أنَّ أم أبدأ تكون بمعنى)

(٥) ٤٦/١ / الشارحات ٧٩.

(٦) في الأصل: وضع

(٧) المغي ٥٥/١، والمسألة كلها في هذا الموضع

(٨) المسألة في المغي ٢٤١/١

فالأصل. يا آل ربيعة. وحبص الناسي عندهم بالإصاصة،! محذفوا الهمزة  
للتخفيف، والالف للإلقاء الساكنين.

ومذهب البصريين أنهم لا يثبتون هذا. بل يجعلونها لاماً مفردة أصلها  
[لام الجبر] وإنما<sup>(١)</sup> يثبت للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله  
وفي متعلقها<sup>(٢)</sup> خلاف مشهور<sup>(٣)</sup>.

#### السابعة والعشرون.

زعم الكوفيون أن (لعل) قد تكون للاستفهام، دليله قوله تعالى: ﴿لَا  
تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(٤)</sup>. وقوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّه  
يَرْكُضُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال الصوريون: لا تكون / ١٧٧ / للاستفهام أصلاً. لأن حملها على  
أصلها ممكن، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة.

#### الثامنة والعشرون:

مذهب البصريين أن (الباء) في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ متعلق  
باسم مقدر مبتدأ، فيكون الكلام جملة اسمية.

ومذهب الكوفيين أنه مقدر فعل، فيكون الجملة فعلية.

وهذا هو المشهور في التفاسير. وبه قطع الزمخشري، إلا أنه يقدِّره

(١) طمس في الأصل

(٢) معاً منموسة في الأصل

(٣) وهو أن اس حي ذهب إلى تعلّقها بحرف السداء. وذهب غيره إلى تعلّقها بمعل السداء  
المحذوف (السعي) ١ / ٢١٠ . ٣٤٩

(٤) ١ / الطلاق ٦٥ .

(٥) ٢ / عين ٨٠

تحريراً (١٧). واختار ابن هشام مذهب الكوفيين.

الثامنة والمثرون :

الكوفيون يسمّون حروف الخفض صفاتٍ إلا الفراء، فإنه يسميها محالاً (١٨). والبصريون يسمونها ظروفاً (١٩). والزمخشري يميل إلى ترجيح الثاني، والنحاس إلى الأول.

الثلاثون :

مذهب البصريين أن (لا) في مثل قوله تعالى : ﴿ غير المنضوب عليهم ولا الضالين ﴾ (٢٠). زائدة للتأكيد.

وقال الكوفيون : إنها بمعنى (غير).

٧٧٧ ب / والأصح الأول . والله أعلم .

الحادية والثلاثون :

مذهب البصريين أن اللام في (ذلك) إنما زيدت لتوكيد الخطاب إلى العبد المشار إليه .

وقال الكوفيون : إنما جيء بها لتلا بتوهم أن (ذا) مضاف إلى كاف الخطاب .

والأصح الأول .

(١٧) وتقدم ، كما في الكشف ٢٢/١ . «سم الله اقرأ أو اتلوا» وذكر ابن المبر أن المختار مدح الحجة هو (أتلى).

(١٨) والفراء يسمي الطرف محالاً ، (معاني القرآن ٢٨/١).

(١٩) إصاح الوقف والابتداء ٦٦٥/٢

## الثانية والثلاثون .

(لا) التي تعني الحس عند المصريين مضارعة لـ(إن) فتصبوا بها لمضارعها لها، وإنما لم تعمل في غير النكرة؛ لأنها جواب نكرة، وبها معنى (من) فثبتت مع النكرة، فصبُرْتُ شيئاً واحداً

وقال الكوفيون: إنها ليست مضارعة لها. قالوا: وسيل النكرة أن تتقدمها أحزابها، فيقال: عندك رجلٌ، فلَمَّا دَخَلْتُ (لا) وتأخر الخبر، صيروا وبوا الاسم معها، ولم يَتَوَنَوْا؛ لأنَّه نصب ناقص.

والأصح المشهور هو الأول.

## الثالثة والثلاثون :

(الباء) الداخلة في خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) /٧٨/ نحو: ما زيد بمنطلق عند البصريين، التوكيد النفي كـ (ليس). وهو الظاهر

وقال الكوفيون: هو جواب قائل قال: إن زيدا لمنطلق. و(ما) مقابلة لـ(إن) و(الباء) مقابلة لـ(اللام)، فلَمَّا ادخل اللام في كلامه في الخبر: أَدْخَلْتُ الباء في كلامك في الخبر.

## الرابعة والثلاثون :

عند البصريين أن الباء لا تترد للتبعيض، وكل موضع قبل فـ: إنه للتبعيض، فإنها فيه للإلصاق تمسكاً بالأصل.

(\*) المسألة في المحي ١/١١١

وعند الكوفيّين . ووافقهم الأصمعيّ والفارسي وابن مالك<sup>(١)</sup> . وعيّرهم .  
أنها قد تردّ للتبعيض استدلالاً بقوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> .

والأصحّ الأول . والذي استدللّ به الكوفيّون . البناء فيه للإصاق . وقيل :  
إنّ الباء في (رؤوسكم) للاستعانة<sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

#### الخامسة والثلاثون :

قال البصريّون : إنّ (ما) المربدة على (إن) في الشرط زُيِّدَتْ / ١٧٨/  
لمعنى التوكيد في الشرط .

وقال الكوفيّون : إنّ دخولها صلة فقط .

والأوّل أشبه باللفظ . والله أعلم .

#### السادسة والثلاثون :

مذهب الصريّين أنّ (عن) الخافضة لا تقع إلّا للمجاورة فقط .

وقال الكوفيّون : إنه قد تجيء لها معانٍ آخر غير المجاورة .

ولعلّ الأوجع الأوّل . كما أشار إليه كلام بعضهم . والله أعلم .

#### السابعة والثلاثون :

إذا أُسْتُغْنِيَ بِـ (إِلَّا) وشبهها من حروف الاستثناء ما هو أكثر من النصف

(١) معي ١/ ١١١ . ورواه الفسّي

(٢) الإساق ٧٦

(٣) الصائفة ٥

(٤) إليه ذهب ابن هشام في المعنى ١/ ١١١ . غير أنّه ذهب إلى أنّها للتبعيض في أوضح

المسالك ٢/ ١٣٦ واستشهد بقوله تعالى : ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾

مثل: عشرة إلا ستة، ففيه خلاف مُرْتَب على ما إذا كان المستثنى والمستثنى منه متساويين.

والأصح: ثم عدم الجوار، فمذهب النحويين الصريين كلهم أنه لا يجوز؛ لأن الأصل في الاستثناء أن يكون لإخراج قليل من كثير، ولأن الاستثناء في الموجب نظير الاستثناء في غير الموجب، فكما أن المستثنى في غير الموجب لا يكون إلا أعم من المستثنى منه، فكذلك في الموجب.

ومذهب /١٧٩/ الكوفي، وهو مذهب الفقهاء كافة، أنه يجوز إذا لم يستثنى الجميع؛ لأن الاستثناء في المعنى نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو: عندي عشرة أربعة منها. وكذلك إذا قال له: علي عشرة إلا ستة، فإنه يلزمه منها أربعة بهذا الاتفاق. ومن الدليل للفقهاء قول الشاعر:

إِنَّ الدِّينَ قَتَلْتُمْ لَيْسَ بِهِمْ

لَا تَحْمِيُوا لِيَهُمْ عَنِ لَيْلِكُمْ سَامَا  
أَدَوَا الَّتِي نَقَصَتْ تَمِيمٍ مِنْ مَنَةٍ

ثم أعضوا حَكَمًا بِالْعَدْلِ حَكَمًا<sup>(١)</sup>

البينة والثلاثون: (١٠)

(إلا) في باب الاستثناء المنقطع من (ما) قبله بمعنى (لكن) عند البصريين.

ومذهب الكوفيين أنها فيه بمعنى (سوى).

وكان تقدير البصريين أولي؛ لأن (سوى) خافضة، و(إلا) حروف، و(سوى) اسم، فكان تقديره بـ(لكن) أحسن، لهذه العلة، والذي يجمع بينهما

(١) الأول في الساعد ٣٠٩/١ والهمج ١٥٧/٢ بلا محرو، برواية: (أسس تبدهم) موضع (ليس) بـتدهم، ولعلها الرواية الصحيحة

(٢) المسألة في أصول ابن السراج ٣٥٥-٣٥٣/١، والاستثناء في أحكام الاستثناء ١٥٦-١٥٣

من جهة المعنى أن (لكن) يُستدل بها على طريق مخالفة ما بعدها لما قبلها  
في الإيجاب والنفي، كقولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يجر. وما جاءني  
زيد لكن عمرو ٧٩ ب/٤. و(إلا) تأتي بكل هذا المعنى من كون ما بعدها  
مخالف لما قبلها في الإيجاب والنفي إلا أنها مع هذا تُخرج بعضاً من كل. إذا  
كانت استثناءً متصلاً، وإذا كانت على الانقطاع حصلت على معنى (لكن)؛  
لأنها تبطل منها إخراج بعض من كل، ويبقى على أن ما بعدها على خلاف ما  
قبلها في الإيجاب والنفي فيصير بمعنى (لكن)، حكاه الهماني

قلت: وكلام الهماني مصرح بأنها مشبهة بـ (لكن) المخففة (١).

وفال بعضهم: إنما هي المشددة. قال: ولها خبر مفتر على حسب  
المعنى المراد.

ومنهم من يقول: إنه يظهر.

ومنهم من يجعله كلاماً مستأنفاً. والأولى ما ذكره، فليُخذ عليه إن  
شاء الله تعالى.

الثامنة والثلاثون:

أجاز الكوفيون والاحفش (٢) محو: إن قام لأنا، وإن تعد لزيد، قياساً  
على قول الشاعر:

شئت بيمينك إن قتلت لمسلماً (٣)

وأما البصريون / ٨٠ / فإنهم لا يجيزون ذلك أصلاً (٤) والله أعلم

(١) سطر الاستعا، ٢٥٣.

(٢) مساعد ٣٢٧/١.

(٣) محو: حلت عليك غيرة المتعبد وهو لسانك من زيد روح (ربير من الموم وهو في

الحسب ٢٥٤/٢. وتماه مع آخر في شرح الكتابة الشابة ٥٠٤/١. ومساعد ٣٢٧/١.

الهمع ١٨٣/١.

(٤) الهمع ١٨٣/١ أن الصوريين إلا الأسمش يذوقه من الفتة بحيث لا يُجاس عليه سطر

مساعد ٣٢٧/١.

## الأربعون :

مذهب العبرانيين أنَّ سومي التأكيد الثقيلة والخفيفة، كل واحدة منهما أصل في نفسها، وليست إحداهما محمولة على الأخرى، مثل (إن) المشددة والمخففة، فإن كل واحدة منهما أصل في موضعها، اللهم إلا أن التأكيد بالهون الثقيلة بمنزلة توكيد، وبالخفيفة بمنزلة توكيد واحد.

وقال الكوفيون، الون الثقيلة أصل، والخفيفة مخففة منها.

والأصح الأول.

## الحادية والأربعون

قولهم في الحزاء المؤكد حزيه (ما) كما تقدم: (إسا نعلن)، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَسْخَتْ مِنْ الشَّرِيعَةِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله ﴿فَبِمَا نَسْخَتْ مِنْ الشَّرِيعَةِ﴾<sup>(٢)</sup> عند البصريين إنما صلح ذلك في الخبر لدخول (ما) ونسبها بلام القسم في كونها مؤكدة، وكذلك قولهم: «يَعْبُدُ مَا أَرْتَهُ»<sup>(٣)</sup>، و«يَأْمُرُ مَا أَحْسَنُهُ»<sup>(٤)</sup>.

وقال الكوفيون: تدخل / ٨٠ب / سون التوكيد للفرق بين المجازاة والتخيير.

والأصح هو الأول.

## الثانية والأربعون: <sup>(٥)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) يرتفع الاسم بعدها كما كان ذلك مع (لو) لأنها ناشئة عن الفعل الذي لو طهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك، لولا

(١) ١٦ / مريم ١٩

(٢) ١١ / الرعد ١٣

(٣) مجمع الأمثال ١ / ١٨٩

(٤) في الأصل أحسن

(٥) المسألة في المعنى ١ / ٣٠٢ ملائمة للعلل



ربذاً لفعلت، لو لم بمعنى ذباً من الفعل لفعلت، إلا أنه حذف الفعل تخفيفاً.

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ لأن الحرف إنما يعمل<sup>(١)</sup> إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختص بأسم دون فعل، بل تدخل نارة على الاسم، ونارة على الفعل.

والأصح مذهب الكوفيين، واختاره الزمخشري وابن الجباري وجماعة، ولا نلّم للصريين أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً أصلاً والله أعلم.

الثالثة والأربعون: (٣)

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) الحلقوية لا تعمل في الخبر النصب، وإنما هو منصوب بحذف حرف الحذف؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا / ١٨١ / كان مختصاً. و(ما) مشتركة فلم تعمل.

وذهب البصريون إلى أنها هي العاملة في الخبر النصب بنفسها، وهو مصيب بها؛ لأنها مشبهة بـ(ليس) فعملت عملها.

وهذا هو الصحيح.

الرابعة والأربعون:

قال الكوفيون: يجوز تقديم [معمول] (٢) خبر (ما) عليها، نحو: طمانك ما زينة أكلاً. قالوا: لأن (ما) بمنزلة (لا) و(لم) و(لن) في النفي، وهذه الألف يتقدم معمول ما بعدها عليها، فكذلك (ما).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، لأن معاها النفي، ويليهما الاسم

(١) في الأصل تعمل

(٢) المسألة في حاشية الكتاب ٢٤٧/١

(٣) هذه لازمة للبيان، والأصل.

والفعل، فاشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وكذلك (ما)، وتشبههم (ما) (لن) و(لم) و(لا) لا سلم [سـ] (١)، لأن (ما) تدخل على الاسم والفعل، وهما لا تدخلان (٢) إلا على الأفعال، وإنما (لا) لأنها جاز معها وإن كان يلحقها الاسم والفعل؛ لأنها حرف يعمل ما قبله فيما بعده، كقولك: حيث لا شيء: / ٨١ /، فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده، حاز العكس، فافترقا.

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى حواره من وجه، وفساده من وجه، فإن كانت (ما) رذاً لخبره، كانت بمنزلة (لم) و(لن)، ويحوز التقديم، وإن كانت جواباً لفهم كانت بمنزلة اللام في جواب القسم، فلا يجوز التقديم.

والأصح ما قدمناه

#### الخامسة والأربعون :

قال الكوفيون: لا يجوز مثل: (ما طعامك أكل إلا زيد)؛ لأن الأصل في (زيد) ألا يكون فاعلاً، وإنما الفاعل محذوف قبل (إلا)، والتقدير: (ما أكل أحد طعامك إلا زيد).

وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وتبعهم ثعلب؛ لأن (ويبدأ) مرفوع بالفعل والفعل متصرف، فيجاز تقديم معموله عليه كتنظيره.

وهذا هو الأصح.

#### السادسة والأربعون :

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا يرتفع خبرها بها، وإنما هي مرفوعة على أصله / ٨٢ /؛ لأنها إنما نصبت الجنداً لشبهها بالفعل إجماعاً.

(١) زيادة اقتصاصا السابق

(٢) بتعديدهما (لن) و(لم)، لأن (لا) غير محذوف

ففي بهذا فرع على الفعل؛ والفرع أضعف من الأصل غالباً فينبغي أن لا  
يعمل في الخبر جرياً على القياس في حفظ الفروع عن الأصول، والأدنى إلى  
التسوية، وذلك لا يجوز، فعلى هذا يجب أن يكون ردها على الأصل.

وزعم البصريون إلى أنها ترفع الخبر؛ لأنها قوية بشابها الفعل لفظاً  
ومعنى في أنها على وزنه، وأنها مبنية على الفتح كالعاضب، وأنها تدخل عليها  
نون الوقاية، ولأن معنى (إن) و(أن)؛ (أكذبت)، و(كان)؛ (شبهت)، و(لكن)؛  
(استدركت)، و(لبت)؛ (فميت)، و(لعل)؛ (ترجيت)، ولأنها تقتضي الاسم  
كالفعل.

وقول الكوفيين يبطل باسم الفاعل، وبأنه لم يبق على رفع الأصل ثم  
يبقى له معنى، لأنه قد زال عامله بدخول هذه الحروف، فيؤدي إلى أن يكون  
مرفوعاً بغير عامل، وذلك محال، فيبطل ما قالوه.

#### السابعة والأربعون: (٥٠)

٨٢٢ب/ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موصع (إن) قل  
تمام الخبر، فيقال: (إن زيدا وعمراً قاتمان). بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّارِقُونَ﴾ (٥١). ولأنه يجوز ذلك مع (لا)  
إجماعاً، نحو: (لا رجل ولا امرأة أكرم منك). فجاز مع (إن) لأن عملهما  
واحد. واختلفوا بعد ذلك:

ذهب الكسائي إلى حوازه على كل حال سواء كان يظهر به عمل (إن)  
أو لا يظهر.

وذهب القراء إلى أنه يختص بما لا يظهر به إعراف مثل: (إنه ورثه)

(٥٠) مع المسالك ١/ ٢٦٢

(١٩٤١) / المائدة ٥

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ في آية  
الوحدة.

وقال الشاعر:

نَحْنُ بِكَ أَمْسَى الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ  
فَبِأَيِّ وَقْتٍ بَارٍ بِهَا لَقِيَتْ<sup>(١)</sup>

وكذلك الحكم عليهم في فئة الشوايع، أعني البعت والشركاء وعطف  
البيان والعدل

ومذهب المصري أن لا يجوز إلا / ٨٣ / بعد تمام الحر، ولا يجوز  
مع التقديم إلا النص؛ لأن العطف على الموصغ لا يجوز قبل تمام الكلام؛  
لأنه حُمِلَ على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام باطل، وإذا  
حلقت خبر (زيد)، فلا<sup>(٢)</sup> يتم إلا بخر (عمرو)، فلم يجز العطف قبل تمامه،  
لأنه الذي يتبعه، ولأنه إذا رفع المعطوف فكأنه عمل الاستثناء، وبأظهر عمله،  
فيكون مظهراً لعاملين: (إن) والاستثناء، وإنما جاز مع (لا)، لأن (لا) متبنة مع  
ما دخلت عليه، فكأنك لم تعمل عاملين في الحر.

وفرق آخر بينهما، وهو أن (لا) لا تعمل في الخبر لضعفها، ورفع  
(الصابئون) في الآية محمول على أحد أوجه: إما على التقديم والتأخير،  
تقديمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ، وَالصَّابِقُونَ كَذَلِكَ﴾.

والوجه الثاني: أنه يكون (مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ) حر (الصابئون) ويضم  
(للذين آمنوا) خبر، مثل الذي ظهر.

الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المصمر في (هادوا) / ٨٣ /

(١) البيت لصاحب الرُّخَس كما في الإصحاح ٩١/١، وهو من شروء سيرة ٣٨/١

(٢) في الأصل أدلا

و(هادوا) بمعنى (ثابوا).

وهذا الوجه ضعيف لعدم التوكيد، وإن كان لازماً للكثيرين، لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم جائز ليس بضعف، وإن لم يتجدد.

قال ابن بابشاذ: فإن قلت: إن زيدا وعمرو قائم، كان جائزاً بلا خلاف، وجوازه على أحد وجهين:

إما أن يكون خبر (زيد) قد حذف لدلالة خبر (عمرو).

وإما أن يكون خبر (عمرو) قد حذف لدلالة خبر (زيد) فيكون (قائم) على هذا خبراً عن (زيد) و(عمرو).

وفي الوجهين متداً لا معطوف على الموضع، وأما البت فإن الرواية به بنصب المعطوف، والله أعلم.

#### الثامنة والأربعون: (٣١)

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) المكسورة المحققة لا تعمل نصب في الاسم، لا لفظاً ولا تفديراً مثل: (إن زيد قائم) و(إن كل من عليهما حائط) <sup>(١)</sup> و(إن كل لما حبيبه لديها محضرون) <sup>(٢)</sup> و(إن كل ذلك لنا متاع الحياة الدنيا) <sup>(٣)</sup>. أحسنت القراءة السبعة / ٨٤ / على وقع (كل) فيها، واحتفظوا في ميم (لها)، فحزمة وعاصم وابن عامر يثقفونها، بحيتبة (إن) نافية، و(لها) بمعنى (الآ)، وبقيةهم يثقفونها الميم <sup>(٤)</sup>، فتكون (إن) محققة من (إن) الثقيلة، واللام للتوكيد، لأن (إن) المشددة إنما عملت لشبهها بالثقل. وقد زال بالتحقيق فلم تعمل

(٣١) ٢٤ من الإصناف ١ / ١٩٥

(١) ٢ / الغارق ٣

(٢) ٣١ / من ٢٦

(٣) ٣٥ / الزحرف ٤٣

(٤) السبعة من الفراءات ٦٧٨

وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخْتَصِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> والتقدير عنده (وإن كل الحميع<sup>(٢)</sup> لدينا)، فـ(كل) مبتدأ، و(بجميع) خبره<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن يكون (جميع) بدلاً من (ما)<sup>(٤)</sup> أو نعتاً<sup>(٥)</sup>. والتقدير: (وإن كل لخلق جميع)، وحسن ذلك؛ لأن من يعقل وما لا يعقل يحضر يوم القيامة حكاه المهدوي في<sup>(٦)</sup> ديوانه، ولأن المشددة من عوامل الأسماء، والمحققة من عوامل الأفعال، فينبغي أن لا تفعل.

وذهب البصريون إلى أنها تعمل لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوتِنَهُمْ رُكُّ أَعْمَالِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> بالتخفيف<sup>(٨)</sup> ونصب (كلًا) في قراءة نافع وابن كثير<sup>(٩)</sup>.

وصحح ابن<sup>(١٠)</sup> ٨٤/ب/ الأنباري مذهب البصريين<sup>(١١)</sup>. والاصح عندي مذهب الكوفيين، وكلام الجماهير يشعر بترجيحه.

وقال ابن بابشاذ: هو مذهب أكثر النحويين.

وهذا في المكسورة، فأما المفتوحة فلا يطل عملها مخففة لفظاً وتقديراً على الأشهر من مجموع كلامهم مثل: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَاتِمٌ، فَإِنْ رَفَعْتَ (زَيْدًا) فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى إِضْمَارِ الشَّانِ وَالْفَتْحَةِ، لَا عَلَى إِبْطَالِ الْعَمَلِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْأَعْمَشِ: <sup>(١٢)</sup>

(١) في الأصل: (جميع) تحريك، والتصويب من سحر القرآن ٣/ ١٦٠

(٢) المحاذ ٢/ ١٦٠

(٣) في الأصل (جميع بدلاً عما)

(٤) في الأصل نعتاً، تصحيح.

(٥) مطبوس في الأصل (و)

(٦) ١١١ / هو ٦٦

(٧) في الأصل: فالتخفيف

(٨) السبعة في القراءات ٣٣٩

(٩) مكررة في الأصل.

(١٠) الإيضاح ١/ ١٩٦

(١١) ديوانه ٥٩ بروايه أن ليس يندرج عن في الحيلة الجبل. وهو من شواهد مسبوته ١/ ٢٨١، =

في بنية كسبوف الهند أن غلبوا  
أن هالك كل من يحضر وينتقل

وقوله :

كأن ندينه حقاً<sup>(١)</sup>

وقوله :

كأن ظيئة تعطو إلى وارق السلم<sup>(٢)</sup>

وإنما كان كذلك من قبل أن المفتوحة تطلب ما بعدها طلب /١٨٥/  
العامل للمعمول في الصلة والموصول، فتقويت وغلقت، وليس كذلك  
المكسورة؛ لأن طلبها من وجه واحد، وهو طلب العامل للمعمول.

قال ابن بابشاذ وغيره: إلا أن المكسورة إذا خففت لم يكن نداء من  
دخول اللام في الخبر للمفروق بينهما وبين النافية.

قلت: وقد رد ابن هشام المصري على من قال يلزوم اللام في الخبر  
مع التخييف.

وقال بعضهم: التحقيق في هذا أن يقال: إن (إن) إذا خففت، فإن  
أعملت (إن) جاز إثبات اللام في الخبر، وحذفها، وإن أهملت وحسب  
للحي باللام، ويُمَي الزمخشري هذه اللام الفارقة. وأما المفتوحة فلا

١٩٩/١، ٥٥٠، ٥٨٠ وشرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ والإحصاف ١٩٩/١  
(١) مسدود عند مسدود ٢٨١/١: (وصدي مشرق الحر) والإحصاف ١٩٧/١، وصاحبة الإعراب ٦٠  
بلاعيم

(٢) محريث متنازع، مسدود: ويروى تلافياً يوحى بقسم - وبه في مسدود ٢٨١/١، ٢٨١،  
والأهم لساعت من صريح الشكري، وفي الإحصاف ٢٠٢/٢ لم يرد من أرفد، وفي التصريح  
٢٣٤/١ من السيرافي أنه أرقم بن علماء

بحسب ما فيها<sup>(١)</sup> إلى لام<sup>٢</sup> لأنها نصب الاسم مُحَقَّقة على الأصح<sup>٣</sup>، ومع  
اس بابشاد

وقال الزمخشري: المكسورة أكثر إعمالاً من المفتوحة محققين

وقال اس السراج في الأصول<sup>(١)</sup>: اعلم أن (إن) و(أن) قد تحققتا، فإن  
تحققنا ذلك أن /ب/ تعملهما، ولك أن نعملهما، فمن لم يعملهما قل  
لأن التشبه بالفعل قد زال. ومن أعمل قال: إنهما بمنزلة الفعل إذا حُذِفَ.  
مثل: (لم يك زبدٌ مطلقاً). فإنه يعمل عمله، وفيه النون، والقياس الربع  
والله أعلم.

التاسعة والأربعون: (٥٠)

قال الكوفيون: يحذف دخول اللام في خبر (لكن) مثل (إن)، كقوله:  
ولكنني من حُيها لعبيد<sup>(٢)</sup>

ولأن أصلها (إن) دخلت عليها الكاف واللام قصارتا بحروف واحد.

ويذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز

وهو الصحيح: لأن أصلها لام الابتداء فلا تدخل على ما الابتداء، لأنه  
لا يحلوا إلا أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو القسم، على اختلاف  
المذاهب. وعليهما لا يستقيم دخول اللام في خبر لكن<sup>(٣)</sup>. وذلك؛ لأنها إن

(١) (ب) مطبوعة في الأصل

(٢) الأصول ١/ ٢٨٤

(٣) م ٢٥ من الإصناف ١/ ٢٠٨

(٣) وصدره كما رواه اس عقيل في شرحه على الألفية ١/ ٦٣٤: يلوموني في حث ليلي عدايلي  
ولم يرم سائر الحاة إلا عجمي. (شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢). ورواية الإصناف ١/ ٢٠٩ (لكني)

(٤) (حبر لكني) مطبوع في الأصل سيدي (ح)





ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) هي الاستثناء<sup>(١)</sup> هي العاملة في المتن  
بنفسها، لأنها مركبة من (إن) و(لا) فحُفِّت (إن)<sup>(٢)</sup> وأدغمت في السلام،  
فصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ(إن)، وأتبعوا في غيره اعتباراً بـ(لا). وهذا  
قول المرأ، ومن يابعه<sup>(٣)</sup> منهم .

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) مطلقاً، وإليه ذهب الزجاج  
والعبرد من البصريين

وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المتن في (قام القوم إلا  
زيداً) لأن المعنى: (قام القوم إلا أن زيداً لم يقم). وحكي عنه أيضاً أنه قال:  
نصب تشبيهاً بالمفعول .

وحكي عن أبي العباس أنه قال: العامل معنى (إلا)، ومعناها  
(استي)

والذهب البصريون إلى أن العامل فعل يتوسط /١٨٧/ (إلا) كالفعل  
يتعدى بحرف جرّ، وكما قيل في المنصوب بعد واو (مع).

## الثانية والخمسون:

ذهب الكوفيون<sup>(٤)</sup> إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ  
يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٥)</sup> أي: (ولا الذين ظلموا) أي:  
(لا يكون لهم حجة).

(١) في الأصل بالاستثناء

(٢) لعل الصواب: حُفِّت (الون)

(٣) لعل الصواب: تابعه

(٤) (استي) (ع) بطبوس في الأصل سوى (است)

(٥) تفسير الطري ٣١/٢

(٦) ١٥٠ / الفترة ٤٦ / العكروت

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو لأنها للاستثناء،  
والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع. والجمع  
يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فامتنع أن يكون أحدهما بمعنى الآخر،  
وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ استثناء منقطع، والمعنى: (لكن الذين  
ظلموا) (إلا) بمعنى (لكن) كما تقدم، والاستثناء المنقطع كثير في القرآن  
وتلاهم العرب.

الثالث والخمسون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام،  
مثل: (إلا طعامك ما أكل زيد)، نص عليه الكاسي / ٨٧ ب / وإليه ذهب  
البرخاني في بعض المواضع مستدلين بقول الشاعر:

حالا أن البعثاني من المطايا  
خمينين به فهنن إليه نؤمن<sup>(١)</sup>

وقال غيره :

وبلدة ليس بها طوري

ولا، خلا الجن، بها إنسي<sup>(٢)</sup>

وقال البصريون : لا يجوز ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها  
في قلبها، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفى، ويليه الاسم والفعل كعرف

٥٠ من الإصناف ١/ ٢٧٣.

(١) حسد لامي وبيد الطائي، كما سياتي. (شعر، ٩٦) (حسن)

(٢) منقطع أو للمفاجأ في ديوانه ٣١٩، ورواه الأول

حذف ليس بها طوري

٦ دابة الأول في المسالك (طوري) هي دابة الأندلس

٧ حقه البلدة الواقعة بطوري، طوري أحد

الاستمهام والبيان ليس لهما فيها دليل، لأن قبل الأول، وهو بيت أبي زيد الطائي، هي الأسد

إلى أن عزموا وأعيتهم  
قريباً ما يُحَرُّ له حبيبت<sup>(١)</sup>  
حلا أن العتق ..... البيت

ومعنى البيت الثاني : (وليس طوري إلا لسي) فحذف وأسمر واستثنى منه، وما أظهر تفسيراً لها أضمر

/١٨٨/ وقيل : تنديده. (ولا بها إنسي حلا الحن) <sup>(٢)</sup> (بها) مقدرة بعد (لا). حكاه ابن الأثير<sup>(٣)</sup> وغيره.

#### الرابعة والمحمون :

ذهب الضرير إلى أن حروف النيب، وهي الباء المشددة، حرف لا موضع له من الإعراب

هذا هو المشهور عند الجمهور

وقال بعض الكوفيين : هي اسم، ويختصرون بقول اعراب رأيت النسي تيم عديء. قالوا : فخر (تيم) التماسي على البدل من الباء هي (التبني)، فهذا دليل على أنها اسم - لأنه لا يبدل الاسم إلا من الاسم.

وهذا الذي قالوه ليس بصحيح، بل هي غلط عصب، ولكنه لما ذكر (النبي) دلّ ذكره على صاحبه أبو يعقوب، فأسمره لبدلته عليه، فكأنه قال : رأيت النسي صاحب تيم عديء، أبو دي تيم عديء. وجعله، وإن كان

(١) شعر أبي زيد

(٢) من الأصل (ولأنه ليس ولا حلا الحن)، وصححه مثلاً بالإحصاء ٢٧٧/١

(٣) الإيضاح ٢، ٢٦٦

محدوقاً من اللفظ، بمنزلة المثلث فيه، كما أنَّ إليها في قوله تعالى: ﴿أَمَّا

الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> و(كَلَّا) في قول الشاعر:

أَكَلْتُ أَمْرِي وَنَحْسِيئِينَ أَمْرًا

وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا<sup>(٢)</sup>

كذلك. والله أعلم.

الخامسة والخمسون:

مذهب الكوفيين أنَّ نون التوكيد الخفيفة تكتب بالتون إتياعاً للفظ. إذ  
الخط صورة اللفظ.

وأما البصريون فإنهم يكتبونه بالالف: لأنَّ الوقف عليه بالالف. ألا ترى  
أنك لو وقفت عليها، فقلت: (يا هذا أفعلًا). هي (افعلُنْ يا هذا). لم نفث إلا  
بالالف. كما نفعل ذلك في التنوين: لأنها نظيره. وكذلك قول الله عزَّ وجلَّ:  
﴿نَسْعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾. وقوله: ﴿وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾. الوقف عليه بالالف  
لا خلاف فيه بين القراء والعلماء. والله أعلم.

السادسة والخمسون: <sup>(٣)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حائِنا) فعل ماضٍ لتصرِّفها، والتعلُّق بها<sup>(٤)</sup>.  
وذلك من خواصِّ الأفعال. قال الشاعر:

وَلَا أَرَى مَاعِلًا فِي النَّاسِ يُنْصِيَهُ

وَلَا أَحَانِي مِمَّنِ الْأَقْوَامِ مَسْ أَحِبُّ<sup>(٥)</sup>

(١) / الحاشية ٣٥.

(٢) البيت لأبي ذرِّاد الإيادي (شعره). وهو من شواهد سبويه ٣٣/١. والإصحاف ٤٧٢/٢.

(٣) ٣٧. من الإصحاف ٢٧٨/١.

(٤) مطبوعة في الأصل.

(٥) البيت للناخلة الديلمي من مطبوعته في ديوانه ٩٣. والمفصل ٣٩١/٤. والإصحاف ٢٥٩/١.

١٨٩/ وقوله تعالى: ﴿حَاشَى لِلَّهِ﴾ فيه حذف الياء، وحرف الصفة يتعلّق به وهذه من خواصّ الفعل

وذهب بعضهم إلى أنّ (حاشاشاً)<sup>(١)</sup> مُستعمل استعمال الأدوات . وقال المبرّد: (حاشاشاً) تكون فعلاً، وتكون حرفاً.

ومذهب البصريين، وهو الصحيح، أنّها حرف جرّ<sup>(٢)</sup>، وليست فعلاً أصلاً<sup>(٣)</sup>؛ لأنّه لا يحوز دخول (ما) عليها كإتراء أفعال الاستثناء من نحو: (ما خلا زيدا) و(ما عدا غمراً)، ولو كانت فعلاً لقبل فيها: (ما حاشا زيدا)، وفي عدم ذلك، (أنّه لم يقدّم دليل على فعليتها)<sup>(٤)</sup>، ولأنّهم قالوا: (حاشائي)، ولو كان فعلاً لقبل: (حاشائي) نون الوقاية. قال الشاعر:

في فنية<sup>(٥)</sup> جعلوا الصليب إمامهم  
حاشائي، إني مُسلمٌ معذور<sup>(٦)</sup>

وقال آخر في جرّ الاسم الظاهر بها:

حاشا أبي فؤاد إنّ به  
ضماً عن الملحاة والمُثَمِّمِ<sup>(٧)</sup>

(١) وروى الصغار في شرح الكتاب (حشا) أيضاً (الماعد ٥٨٦/٦).

(٢) الكتاب ٣٧٧/١

(٣) وقد أجاز الأحمش والحرمي والمازني والمبرد والرياحي التعيب بعد (حاشاشاً) ونحوه بالقليل الصحيح عن العرف (الماعد ٥٨٥/١).

(٤) في الأصل: (وأنّه لم يقدّم دليل على عدم فعليتها).

(٥) في الأصل: (معه)، تصحيف.

(٦) البيت للأقشّر، كما في اللسان (حشا) (الهمم) موضع (إمامهم).

(٧) البيت للخبّيج الأسدي مفقود بن صواب من مصطلبته (شرح الترمذي ١٥٠٨/٣) عمرو بن عبد الله إنّ به. وهو لامية من عمرو كما في اللسان (حشا)، والإيضاح ٣٨٠/١: (عل) موضع (عن). وورد في اللسان (حشا) في موضع آخر برواية (أبي مروان) غير معروية.

وقول الكوفيين إنه يُعْلَقُ به، يلحقه الحذف ليس فيه ٨٩٢/ب/ دليل لهم. وأما قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، فإن اللام صلة لا تتعلق بشيء، ولها نظائر.

وأما الحذف فإنه قد يدخل الحروف مثل: (إِنَّ) و(أَنَّ) المشددين. فإنهما قد تخففتا وتعللان. كما مضى. على أنه قد قيل: إِنَّ أصل (عائنا): (حاش)، وقيل: بل لغة من جملة أوبع لفات؛ لأنه يقال: حاشاك، وحاشاك لك، وحاش لك، وحاش لك.

وقولهم: إنها تتصرف مستدلين بقوله:

وما أحاشي من الأقوام من أحب<sup>(١)</sup>

ليس بصحيح؛ فإن (أحاشي) مأخوذ من لفظ (حاشا)، وليس منصرفاً كما يُقال: (هلم) في (هلم) و(لبي) و(ليتك)، وكما يقال: (نُشِل) و(خُشِل) و(فُشِل) و(سُخِل) و(كُشِر)<sup>(٢)</sup> و(حُولِف) و(خُشِل) و(صُلِيَ) و(سُلم) في (سِلم) الله، و(الحمد لله) و(لا إله إلا الله) و(سبحان الله) و(الله أكبر) و(لا حول ولا قوة إلا بالله) و(حسبنا الله) و(صلى الله على محمد وسلم).

صلى الله<sup>(٣)</sup> على محمد وسلم

٩٠/ آخر كتاب اختلاف الصرة في اختلاف نحة الكوفة والصرة والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

(١) دللت في ٨٨ ص ولا أحاشي وهي رواية الديلم على اختلاف الطبقات

(٢) صلى الله عليه وسلم في الأصل

خرج من مساحت احمر بهار الاربعاء ، الثالث والعشرين من شهر صفر سنة  
شهور سنة ثمان مائة للهجرة الطاهرة ، على مساحتها اعطى العتق من  
والتسليم



## فَهْرُسُ الْكِتَابِ

- ١ - فهرس الأعلام.
- ٢ - فهرس الشواهد الشعرية.
- ٣ - فهرس انصاف البيوت.
- ٤ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٥ - فهرس المواضع.

فهرس الاعلام

1.

۶۶

۱۶۵۰

أحمد بن عبد المظيب الشرحي ٨ - ٩ - ١٠

٩١

أحمد مصطفى مرزوق ٥-٦-٨

{حقیقہ} - ۲۱-۲۷-۸۷-۹۰-۸۹-۷۴-۷۳-۷۱-۶۲-۵۹-۵۶-۵۴-۴۳-۳۶

148. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123.

۹۲ لایحه

ميجيل س. العباس (الأشرف) ١١-٩-٦

الحمد لله

۱۶۱-۷۰

190-44 - 18

١٢٥ - ٦٢ - ٣٨ - ٢٧

منبر ۳۹-۱۰-۱۲-۷۰-۸۶-۱۷۰

۲۹. افسانہ نگاری

في امدى ٧٣-١٧٨

574

“ ”

21. 2. 2. 2.

۱۲۹ مکتبہ اسلامیہ

١٧١ ١٨٩ ١٨٨ ١٨٧ ١٨٦ ١٨٥ ١٨٤ ١٨٣ ١٨٢ ١٨١ ١٨٠ ١٧٩ ١٧٨ ١٧٧ ١٧٦ ١٧٥ ١٧٤ ١٧٣ ١٧٢ ١٧١ ١٧٠ ١٦٩ ١٦٨ ١٦٧ ١٦٦ ١٦٥ ١٦٤ ١٦٣ ١٦٢ ١٦١ ١٦٠ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٧ ١٥٦ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٥١ ١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

— — —

11

11

10

[illegible]

1. *Chlorophyll a* (Chl *a*)

9. 1. 2000

• • •

9. *Chrysomelids*

191-000-00-000

87 4 2 1

۱۵۷ د لېسې

٦٨ • تاريخ العرب

۱۹۵۰

458 李 敏 等

و محمد بن سُرور ۱۲۸

١٧٥. ١١٦. محمد بن محمد السلمي

41. 1000

V4 445

سید علی خاں مسعودی

۹۰۹-۳۳ یو شمېر

۶۶۷ : مصر و المغرب

۹۹. غامدہ اہل :

42 2011

1990

14A, 112, 117, 118, 119

— 20 —

141 ۱۳۸۳ هـ. ش.

اسلامی ۹۹

136 卷一百一十五

مريد بن المبرغ: ٨١.

- ث -

تعلية: ٨ - ٣٤ - ٣٥ - ٨٨ - ٩٩ - ١١٥ - ١٦٦

- ج -

الخروبي: ٢٩ - ٣٩ - ٨٨ - ١٧٨

الخرفاني: ١٠١

جرير: ٥٨ - ٧٨

الحزولي: ٧٦ - ٧٧.

الحميح الأسدي: ١٧٨

جبل: ١٤٦

- ح -

الحريزي: ٨ - ٥٦ - ٩٠ - ٩١.

حسان بن ثابت: ٩١٥.

الحسن المصري: ١١٦ - ١٢٥

الحسن بن أبي عباد: ٨ - ١١ - ٨٤.

حصن: ٣٧

الحلبي: ٦٢

حمة: ١١ - ٣٧ - ٦٢ - ١٦٩

حمة الريات: ٦٣.

حيد الأعرج: ١١٦.

حيد الأرنط: ١١٩.

- خ -

حبيب بن الربيع: ١٦٩

حلف الأحمر: ٣٤.

الحليل: ٨ - ٢٩ - ٨٩ - ١٥٥

- د -

دونايت عمدة : ٥٣

- ذ -

در الرمة : ٥٧ - ١٦٨

- ر -

روية من المعاج : ٥٨ - ٩٣ - ٩٤ - ١٥٢

الراعي النميري : ٧٨

الرماني : ١٦٣

- ز -

الزبيدي : ٧

الزجاج : ٢٩ - ٣٦ - ٦٥ - ٨٧ - ١٧٥ - ١٧٨

الزجاجي : ٢٤ - ٥٠

الزعروري : ٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦٤ - ٩٠ - ٩١ - ١٠٠ - ١٥١ - ١٥٨ - ١٧١ - ١٧٢

زهير بن أبي سلمى : ٤٢ - ٤٨ - ١٤٢

- س -

السخاوي : ٨ - ٩

سلمة : ١١٥

السراقي : ١٣٧ - ١٩٨

السريطي : ٨ - ٣٨

السويطي : ١٣٥ - ١٤٣

سيويه : ٨ - ٢٤ - ٢٩ - ٣١ - ٣٩ - ٥٠ - ٦٩ - ٨١ - ٨٧ - ٨٩ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١١٤ -

١٢٣ - ١٣١ - ١٥٠

- ش -

الشامي : ٢٤

شهد علي : ٦

شينة : ٧٧

- ص -

الصغار . ١٧٨ .

- ض -

ضال، البرجمي : ١٦٨ .

ضياء الدين من البلخ : ٣١

- ط -

الطري : ٧٢ .

طيفة بن العبد : ١٢١

الطرماح : ٥٢ .

طلحة بن مصرف : ٦٢

طهيل المنوي : ٩٣ - ١٦٤

١٧١ - ١٩٦

- ع -

عائكة بنت زيد : ٩٦٣ .

عاصم : ١٠٩ - ١٦٩ .

عاصم المحمدي : ٩٢٥ .

عبد الرحمن العيسين : ٩٠

عبد اللطيف النرجسي : ٦

عبد الله بن الروبير : ١١٩ .

عبد الله بن كزير : ٤١ .

عبد الله بن مسلم بن جندب : ٦١ .

عبد الله بن قيس الرقيات : ٣١ .

عبد الله بن مسعود : ١٥١ .

عبد الوارث : ٦٦ .

عثمان بن عثمان : ٩٣٥

عثمان بن أبي القاسم : ١١

عمر بن أبي ربيعة : ٦٣ .

١٠٠ - ١٠٩ - ١١٠

العرحمي ١١٩  
 علي بن شداد ١١  
 علي بن خنسان الشطط ١١  
 علي بن عيسى الرمائي ٣١  
 العككري ١٢  
 عائشة بن قيس ١٢٥  
 عمرو الحشمي ٥٣  
 عمرو بن فائد ١٢٥  
 عمرو بن أحمد الساهلي ٤٤  
 عمرو بن قبيصة ٥٣  
 العبي: ٤٢

## - ف -

الفارسي ٥٩ - ١٦٠  
 الفراء ٨ - ٣٦ - ٤٣ - ٤٤ - ٦٤ - ٦٥ - ٧٥ - ٧٦ - ٩٠ - ١١٥ - ١٢٢ - ١٢٤ - ١٣٠  
 ١٥٩ - ١٤٦  
 الفريزدي ٣٣ - ٤٢ - ٥٥ - ٧٨ - ١١٤ - ١٣٣  
 الفيروز آبادي ٦ - ٧ - ٨٩

## - ق -

قادة: ٦٢ - ١٢٥  
 القشامي ٤٢ - ٦٢ - ٦٣

## - ك -

كاهل النفعي ١١٩  
 كثير عزة ١١٤  
 كعب بن زهير ١٣٤  
 الكسائي: ٣١ - ٣٣ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٣ - ٤٨ - ٥٢ - ٥٤ - ٥٩ - ٦٦ - ٧٦ - ١٠١ - ١٠٤  
 ١١٦ - ١١٩ - ١٤٢ - ١٣٠ - ١٣٥ - ١٥٤ - ١٧٢

الملازمي: ٢٩ - ٣٩ - ١٧٨.

المبرد: ٨ - ٣٩ - ٥٠ - ٥٦ - ٥٨ - ٨٤ - ٩٨ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٤٥ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٧٤ - ١٧٨.

مجنون ليل: ٧٧.

محمد بن أبي بكر الرواسي: ١١.

محمد بن عبد الرحمن السراج: ١١.

محمد حيدر المحلواني: ٥١.

محمد بن سيرين: ١٢٥.

محمد بن يزيد: ٨٩ - ١٠٣.

المراد بن سلامة التعلبي: ٤٠.

مصعب بن الزبير: ١١٩.

الملث الأشراف: ٣٤.

المهدي: ٨٧.

## - ن -

الحاس: ٨٧ - ٨٩ - ٩١ - ٩٧.

الناطقة الغيبية: ١٣٥ - ١٤٤ - ١٧٧.

نافع: ٩٠٩ - ١٧٠.

نفيح بن طارق.

## - ه -

هشام: ٩٨ - ٩٩.

هشام بن معاوية: ٣٤.

هلال بن ياف: ١٢٥.

هلموت بوزون: ٥.

وائل بن صريم الشكري: ٣٥.

يزيد بن الغفصاع: ١٢٥.

يعقوب الحصري: ١١٦ - ١٢٥.

يونس: ٥٠ - ٦٢.

يونس بن حبيب: ٥٠ - ١٣١.



## فهرس الشواهد الشعرية

### - ب -

وكمحتاً مدماة كان قوسها	حري موقها واستشعرت لون مذهب	١٢٢
لكه ضاقه أن قال ذاء رجب	يا لبت عدة حول كلها رجب	٦١
إذا بلغ الفتى سبعين عاماً	فليأه وإياي الشواهد	١١٥
ولو ولدت قنبرة عمرو كلب	لب بذلك الجمر الكيلاب	٧٨
وإن امرؤ من عصة حدنجة	أبت للأعادي أن تدبج رقابها	١٣٩
توونس من أزمان يوم حلبنة	إلى اليوم قد حرين كل النحاب	١٤٢
فمن يك أمى بالدينه وحله	فلاني ريبا لعريب	١٦٨
أنهجر ليل بالفرار حبيبها	وما كان نفساً بالعراف قطيب	٣٩
كلامها حين جد الجري بينها	قد أقلمها وكلا أمفيسهما راي	٥٥

### - ت -

رحم الله أعظماً دفوهاً	بجنان طلحة الطلحات	٣٠
خبر ينوكت فلانك ملغياً	مفالة لهبي إذا الطير مرت	٧٩
كلف من عنائه وشقوته	بنت نعلاني غيرة من حجته	٤٣

### - ج -

كان أصوات من إصغافس بنا	أواخر الميس أصوات الفراربع	٥٣
-------------------------	----------------------------	----

### - خ -

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم	فأنت أبيضهم سربال طباخ	١٢١
-----------------------------	------------------------	-----

- ولا أرى فاعلاً في الناس يشبه  
بنونا بنو إبنائنا ، وبناشنا  
فما كعب بن سامة وابن سمدي  
ثلاث كلهن قنك عمداً  
سبحانه ثم سبحاناً يعوذ به  
قدني من نصر الخبيثين قدي  
قناقلها هداجون حول بيوتهم  
جاءت كبير كبا أعفرما  
نزججنها ممزجة  
في كلنا رجلها سلامي واحدة كلتاها مقرونة بزائدة
- ولا أحشي من الأقوام من أحد ١٧٧  
شوقن أباء الرجال الأبايد ٢٣  
ساحود مك يا عمر الخواجا ٥٨  
سأعزى الله راسمة تعود ٦١  
وقبلنا سبع الخودي والجصد ١٠٥  
ليس الإمام بالشحيح الملحد ١١٩  
ما كان إياهم عطبة عواد ١٢٢  
والقوم صيد كأنهم رمذوا ١٥٢  
زج الفلوس أبي مرارة ٥٢  
واحدة كلتاها مقرونة بزائدة ٥٥

- لكن الديار بقية الحجر  
يا ما أيلج غزلاًياً شدنا لها  
ألا يا أسلمي يا دار مي عمل الليل  
حذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا  
إني وكل شاعر من البشر  
عهدي بها لي الخي قد سربلت  
في فية جعلوا الصليب إمامهم  
أكل امرئ غمسسين امرأة  
.....  
فيا الغلامان اللذان فوا  
نسر على ما نتمرو وقد نعت
- أنوبين من حجاج بمن دهر ١٤٢  
من هازلانكر الضال والسمير ١٦٩  
ولا زال مهلاً بحر عائك القطر ١٦٨  
أوامركم والرحم بالعجب نذكر ٤٨  
شبطانه أمسي ونيطاني ذكر ٩٤  
سبعاء مثل المهرة الصامر ٧٠  
حائلي إن مسلم معدور ١٧٨  
ولأنا توفد في الليل نادا ١٧٧  
من الأرض محدوداً عارها ٤٢  
إياكيا أن نملنان شرا ٤٦  
غلائل عند الغس منها مصدرها ٥١

- إلى أن عزموا وأعب منهم  
حلا أن المشاق من الصايب
- فريباً ما بحر له حسيب ١٧٦  
حين نه نهر إليه ثوس ١٧٥

## - ع -

- كم من بني سعد بن بكر سيد  
لقد عرلتي أم عمر ولم أكن  
صحم الدسيسة ماجدة نماع ٤١  
مفاتها ما كنت حياً لاسمعا ١٢٩  
وكرهم بحله ند وصمه ٤١  
كم بجود مفير مال العمل

## - ق -

- لحسوفة أن تنجني دعاء  
أردت لكبها أن نظير بقربني  
وأن تعلمني أن المعان موفق ٣٢  
وتشركها شقي بيده سلق ١٥١  
أمت وهذا تملين طلبين ٨١  
عدي ما لم يباد عليك إمارة

## - ك -

- يا أيها الماشح دليوني دونكا  
إني رأيت الناس يحمدونكا ٣٥

## - ل -

- في فنية كبرف الهند إن علموا  
ولما أجزفتا ساحة الحبي واتحى  
أن هالك كل من بجفى ويشعل ١٧١  
بنا بطر حقب ذي ركان عققل ١٤٢  
إنما يسطق شيئاً قد فعل ١٣٦  
جزاء الكلاب العاويك وقد فعل ١٣٥  
وأفعد في أميائه بالاصائل ٦٨  
إذ لا أكاد على الاقتار أحتمل ٤٢  
ريب الزمان ودمر مفد حل ٨٢  
فلم يضرهما وأوهى قرنه الوعل ٨٦  
وقد ينبط على أوماحنا البطل ٩٢  
ثم يلتقى في السحر والأكبال ٩٢  
كفاني ولم أطلب قلباً من المال ١١٢  
كعاج الملا تعفن وملا ٦٣  
يهودي بفاربع أو يرميل ٥٣  
وسوئل لو بين لنا السؤال ١١٣  
كدت أفقي العمر من حله ١٤٦  
أما ناطن عصاه عكاه  
فلو أن ما أسعى لأدق معبنة  
قلت إذا أتيتك وزهر نهدى  
كما كتب الكتاب بكف يوماً  
فرد على الفؤاد موى عميد  
وسم دار دقت في طلك

- إذا هلك عبيدي بها قال صاحبي  
نزودت من ليلى بتكليم ساعة  
حاشا أبي ثوبان إن به  
ألا إن أسماء الشيبين عجمة  
نفخ كل ذي حق فوفى غريمه  
ولكن نصلاً لموسيت وسبي  
وما عليك أن تقول كذا  
فأصبحت بعد خطي مجتهداً  
لما رأيت ما أتيت ما استعيرت  
ما أخيراً في الحرب من لا أخاله  
الست بنعم الحاز يؤلف بيته  
أدوا التي بقصص شعب من شدة  
إن الذين قتلتم ليس يسهدهم  
لا تينه عن خلق وناني مثله
- لنملك هذا لبعة وغرام ٥٧  
مها زاد إلا ضعف ما ي كلامها ٧٧  
خسباً عن الملحاة والنتم ١٧٨  
عليهم صلاة الله ما دامت السما ٩٥  
وعرة مطول معي غريمها ١١٤  
يو عبد شمس من مناف وماتم ١١٤  
مبحت أو هلك يا اللهم ما ٤٧  
كان لغماً رومها قلما ٥٢  
له ذو اليوم من لامها ٥٣  
إذا أخاف يوماً بشوة فدعاهما ٥٣  
أخافلة أو معدم المال مصرمة ١١٥  
ثم ابعدوا حكماء بالعدل حكما ١٦٦  
لا تحبوا بلهم عن ليحكم بما ١٦٦  
عار عليك إذا فعلت عظيم ٣٦

- ن -

- يظفن محوزي الرابع لم ترع  
تذكر ما تذكر من سليمان  
قومي ذوى المجد بانوها وقد علمت  
وفي أحاديث الشباط المنن  
أناطس قوم سلمى أم تروا ظمما  
إني إذا ما شاعر محال  
اعنلا القوس وقال فطني  
بغفامونه القلع السوازي  
ولا يطق المكروه من كان منهم
- بوايه من فرع القبي الكنائس ٥٢  
عل حين التواصل عبر دان ٧٢  
بكه ذلك عدنان وقحطان ٧٦  
نافي لبعي الكلب الشيطي ٩٣  
إن تطفوا فعجيب عيش من طما ٧٩  
زوجت شياطينه شيطاني ٩٤  
مهلاً رويداً قد ملأت سيطي ١١٩  
وحس الخنازير به حنونا ٤٤  
إذا جلسوا ما ولا من حوالها ٤٠

- ه -

- مبارك هو ومن سماه  
عل اسمك اللهم يا الله ٤٦

## فهرس أنصاف الأبيات

### - ب -

- إنّ وحدت ملاك النسيمة الأدماء ..... ١٣٤  
 عما نلت والأيام من عجب ..... ٦٣  
 عذة حولي كله وجب ..... ٦٢  
 وشيطان إِد بدعوهم وشوب ..... ٩٣

### - د -

- وما أحاشي من الأفوام من أحد ..... ١٧٩  
 لا وال ولا واس ولا واح أبو هنداء ..... ١١٢  
 ولكي من جها لعبد ..... ١٧٢

### - ر -

- وملدة ليس بها طوري ..... ١٧٥

### - ع -

- قد صرت البكرة يوماً أجمعا ..... ٦١  
 وما الصبني حلمي مضاعفا ..... ٥٦

### - ق -

- قرع القوافير أفواه الأباريق ..... ٧٣

### - ك -

- وما خصدت من أمليها لسؤال الكار ..... ٥٤

### - ل -

- وما إحال لذيها منك تنويل ..... ١٣٤

### - م -

- لا نظلموا الناس كما لا تظلموا ..... ١٥٢  
 كان ضية يعطو إلى وارق السلم ..... ١٧١  
 شئت بيمك إن قلت لمسلما ..... ١٦٣  
 خليلي ما وأب بمهدي أنتما ..... ٧٩

### - ن -

- كان ندييه حقان ..... ١٧١

# فهرس شواهد الآيات الكريمة

## - ١ -

٨٢	الم الله لا إله إلا هو .....
١٧٧	أهذا الذي بعث الله رسولا .....
٣٤	فأوحى في نفسه خيفة موسى .....
٣٨ - ٣٧	أما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين .....
٦٢	والأرحام .....
٨٠	إحدى ابني هاتين .....
٨٠	أرنا اللذين .....
٩٨	وأسروا النجوى الذين ظلموا .....
١٠٠	وإذا نادى ربه نداء حقيقاً .....
١١٤	أنوي أمرغ عليه قطراً .....
١١٦	إلا يا اسجدوا لله .....
١٢٣	إلا يوم يأتيهم ليس مصروفاً .....
١٤٢	إذا سوي للصلاة .....
١٤٨	إذا السماء انشقت .....
١٥٠	وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل .....
١٤٨	فأرسلنا إلى مئة ألف .....
١٥٢	وإن كنتم في ريبه .....
١٥٧	فإن الجنة هي المأوى .....
١٦٧ - ١٦٧	إن الذين آمنوا والذين هادوا .....
١٦٩	إن كل نفس لما عليها حافظ .....

١٦٩	وإذ كل لما صبح لديها
١٦٩	وإذ قبل ذلك لما متاع
١٦١	وإذ كلاً لما أروهمهم ومك
١٦١	واتلوا يوماً لا تخمري عرس من عرس
١٦١	واصبروا برؤوسكم
١٦٢	ولما برى من البشر أحداً
١٦٢	ولما تدهس بك

## - ت -

٩٥	ذلك يومهم حاله
١٥٥ - ١٥٦	لتدخلن المسجد الحرام
١٣٨	تماماً على الذي أحس

## - ث -

١٧	ثم نثرعن من كل شعبة أيهم أشد
١٩	ثم بدا لهم من بعدما رأوا الأيات ليجي

## - ج -

١٢٤	أو حازوكم حصرت صدورهم
-----	-----------------------

## - ح -

١٦٨	حتى إذا حازها وقتحت أبوابها
٥٤	حب الحصيد

## - خ -

٣٦	خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً
----	-------------------------------

## - د -

٥٢	دار الآخرة
----	------------

- ذو مرة فاستوى ..... ٦٣  
فبذلك فلتفرحوا ..... ١٢٥

- ط -

- طعام مساكين ..... ١٠١

- ظ -

- والظالمين أعد لهم عذاباً البئ ..... ١٠٦

- ع -

- عينا يشرب بها عباد الله ..... ١٦١

- غ -

- غير المتغصوب عليهم ..... ١٥٩

- ق -

- قتل أولادهم شركائهم ..... ٥٤  
وقل لهم في أنفسهم عزلاً بليغا ..... ٦٠

- ك -

- كتاب الله عليكم ..... ٣٥  
وكذلك زين لكثير من المشركين ..... ٥٢  
كلنا الحتين أنت أكلها ..... ٥٥  
فكيف إذا جئناهم ليوم ..... ١٤٢ - ١٤١  
وكلهم باسط ذراعيه ..... ٩٨  
كفارة طعام مساكين ..... ١١١

- ل -

- لستم بالناصية ..... ١٧٧



وليكنوس من الصاغرين  
لئلا يكون لباس عليكم حرجه

## - ٢ -

٢٩	واللائكة بعد ذلك طهروا
٨٦	ومن الناس والديوات والأعنام
١٠١	من ماء صديد
١٠٦	من طور سيناء
١١٣	من قبل ومن بعد
١١٣	والمسجد الحرام
١١٨	وما نلك يمينك يا مرسى
٩١	ما جعلوه إلا قليل
٩٣	وما أتيتهم من رباً ليربو
١٣٨	ومتهم من إن تأمه يديار
١٤٢	لمسجد أسس على التقوى
١٥٨	وما يديك لعله يركى

## - ن -

٢٠١	وتأدى روح ربه
٩٩	وتأدى روح ابنه

## - ه -

٣٩	وهم من فرغ بوشه اسود
٥٧	ها أنتم هؤلاء
٧٢	هذا يوم يجمع الصادقين
٩٤	هذا حراط ديك مستظيها
٩٤	ومدا علي شيخاً
٩٤	هل هذا إلا مشر
٩٩	هاؤم اقرأ كتابه
١١٢	

ولا بلغت احد منكم إلا امرانك .....	٧١
ولا تسمان .....	١٣٢ - ١٣١
ولا تطع منهم أنياً .....	١٢٩
لا تدري لعل الله يحدث .....	١٥٨

- يا -

يوم يوميا تذهل كل مرضعة .....	٨٠
لجزي قوماً عما كانوا بكون .....	٧٨ - ٧٧
ويخرج له يوم الضامة كتاباً .....	٧٨ - ٧٧
بوصكم الله في أولادكم .....	١٠٠
ويا ليتني كنت معهم .....	٩٧
يا ليتنا رد .....	١١٧

## فهرس المواضع

٥	مقدمة .....
٢١	كتاب اختلاف النصورة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة .....
٢٧	الفصل الأول : فصل الأسم .....
١١١	الفصل الثاني : فصل الفعل .....
١٤١	الفصل الثالث : فصل الحروف .....